

اخترنا لك ١٤٢

الاشتراكية

LE SOCIALISME

PAR GEORGES BOURGIN ET PIERRE RIMBERT

PRESSES UNIVERSITAIRES DE FRANCE

بقلم:
جورج بورجان
بيير ريمبير
ترجمة:
دكتور جلال حسن صادق

اخترنا لك

الاشتراكية

بقلم جورج بورجان
و
بيير ريمبير

ترجمة : دكتور جلال حسن صادق

مقدمة

يمكن أن نعتبر الاشتراكية كرد فعـل للظلم الاجتماعي أو كشكل تاريخي متطور للمجتمع واذا نظرنا اليها من الزاوية الاولى لاحظنا على الفور أن جذورها تضرب الى أعماق الماضي البعيد ، ويمكننا أن نجد آثارا لها ، تحت تسميات مختلفة في أقدم العصور . أما اذا اعتبرناها كشكل تاريخي للمجتمع فاننا نجد جذورها تنبت في تربة المجتمع الرأسمالي ، فقد ولد المذهب الاشتراكي بمعناه الدقيق خلال القرن التاسع عشر .

والاشتراكية « كموقف » أمام الظلم الاجتماعي تعد مذهبا « مثاليا » فكل مجتمع منقسم الى طبقـــات تفشو فيه بالضرورة الوان كثيرة من الظلم الصارخ وعدم المساواة وتتوقف درجة الاحساس بأسباب الظلم الاجتماعي على درجة تقدم الحقبة التاريخية موضوع البحث ، على حين يكون علاج هذا الظلم الذي « ما زال مختفيا وراء الأوضاع الاقتصـــادية الوليدة (١) » ويعمد الانسان أمام الظلم الاجتماعي وعدم وجـــود حلول منبثقة من التطور الاقتصادي نفسه الى «تخيل» بعض الأنظمة الاجتماعية المثالية الخيرة لتحل محل النظم القائمة التي يتولد عنها الظلم الاجتماعي .. وهكذا كانت اشتراكية نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . فقد كانت الاشتراكية ابتداء من «توماس موردس» و «لوي بلان» حتى «سان سيمون» و « فورييه » و « كابيت » مجرد رد فعل ضد الظلم الاجتماعي أو « صرخة ألم على حد تعبير » « أميل دوركهايم » فلم تكن ترتكز على التطور الاقتصادي ولا على قوانين هذا التطور التي كانت تجهلها تماما .. لقد كانت تناشد العقل وروح العدل عند الجميع .. وكانت تخاطب الشعوب والحكومات على حد ســـواء وكذلك الاغنياء والفقراء (٢) .

---

(١) فردريك انجلز في مؤلفه Anti-Duhring

(٢) أخذ «أوجست كونت» في مستهل القرن التاسع عشر على رجال الاقتصاد والكلاسيكيين انهم عزلوا الاقتصاد السياسي عن غيره من العلوم الاجتماعية وانهم باقتصارهم على دراسة « جزء » من الانسان أصبحوا غير انسانيين ويحوي هذا النقد الكثير من الحقيقة . ولهذا شـــهد فجر القرن التاسع عشر ظهور مجموعة من الكتاب يتميزون بما يمكن أن نسميه « المطالبة بالمثل العليا » وهؤلاء الكتاب لا يختلفون عمن سبقوهم في تحليلهم للنظام الراسمالي ،ولهذا فهم لا يقدمون جديدا من وجهة النظر العلمية البحتة ، ولكنهم راحوا يندودون باسم مثلهم العليـــا التي لم تعد تمثل المصالح الفردية أو المادية بآثار النظام الرأســـمالي وخاصة بالتنافس وانتشار الآلة . وهم يؤكدون ان التنافس يضر بمصالح الجميع : بالمجتمع لانه يولد الازمات ، وبالمنتجين لانه يضغط أرباحهم ويقضي على الضعفاء =

وقد أطلق على هذه الاشتراكية لفظ « الاشتراكية المثالية » لانها بدل أن تبحث عن علاج الظلم الاجتماعي في ثنايا تطور المجتمع نفسه، راحت تبحث عن هذا العلاج في عقول البشر .

وقد ازدهرت هذه الاشتراكية المثالية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم بدأت تذبل ولكنها لم تختف ، فقد عادت اليوم الى الازدهار من جديد تحت مسميات مختلفة مثل « الاشتراكية الانسانية» . أو المذهب «الانساني» أو «الشخصي» personnalisme (١)

ومازال عدد كبير من الكتاب يقدم لنا الاشتراكية اليوم ، كما كان الحال في بداية القرن الماضي لا كشكل تاريخي للمجتمع ينبثق بالضرورة من التطور الاقتصادي بل كنظام « صناعي » يقترحونه كبديل للنظام الرأسمالي . وهؤلاء الكتاب يجهلون على غرار من سبقوهم ، قوانين التاريخ وخاصة المتناقضات التي تسود المجتمع الحديث . وهم يتوجهون كالرواد الاول الى العقل وروح العدل ، أي أنهم لا يرون الطبقات بل الرجال .....

وخطأ الاشتراكية « المثالية » الأكبر لا ينبع من مضمون النظام نفسه بل لانها لا تأخذ في الحسبان درجة نضوج الحقبة التاريخية موضوع البحث . فلكي يصبح أي تغير اجتماعي ممكنا يجب أن تتحقق أولا بعض الشروط الفنية والاقتصادية ويرجع خطؤها كذلك الى انها تعتبر التغيرات الاجتماعية كنتيجة لعاطفة العدل الانسانية لا كما هي في الواقع اى نتيجة للمتناقضات الاجتماعية وما يتبعها من نضال طبقي .

وعلى العكس حينما يعتبر المرء الاشتراكية كشكل تاريخي محدود للمجتمع .... اشكل يصبح ضروريا عند مرحلة معينة من مراحل نمو القوى الانتاجية يصبح المذهب الاشتراكي مذهبا علميا . فالاشتراكية « العلمية » تعكف على دراسة الاحداث الواقعية والبحث عن القوانين التي تسير هذه الاحداث واستغلال المتناقضات التي تسود المجتمع القائم

= منهم ، وبالعمال لانه يرغمهم على قبول أجور زهيدة ويلقي بهم في أحضان البطالة وهم يطالبون باسم مثلهم العليا بعدد من الاصلاحات فمنهم من ينادي بتدخل الدولة «سيسموندي» ومنهم من يطالب بتنظيم الانتاج عن طريق جمعيات تعاونية انتاجية يديرها العمال « لوي بلان » وبتنظيم العمل لجعله مبهجا (شارل فورييه) وأخيرا منهم من ينتقد نظام الملكية الخاصة (بازار) . (المترجم)

(١) يمثل هذا المذهب الفيلسوف الفرنسي « أيمانويل مونيه Emmanuel-mounie الذي يعطينا التعريف التالي لهذا الاتجاه الفكري المعاصر : ليعتبر المذهب الشخصي التنظيمات الهيكلية الراسمالية عقبة في سبيل تطور الانسان ولذا يجب أن تزال هذه التنظيمات ليحل محلها التنظيم الاشتراكي للانتاج والاستهلاك ... اننا لم نخترع هذه الاشتراكية ... لقد ولدت من بؤس الانسان ومن تفكيره في الفوضى التي تلتهمه وتستعبده ... ولن يحقق هذه الاشتراكية غير هؤلاء الذين عانوا من النظام الرأسمالي (المترجم)

لتبرز للطبقة المستغلة المناهضة أهمية الدور التـاريخى الذى تؤديه على مسرح العالم .

ليس من شك فى ان النظام الرأسمالى ليس أول نظام اقتصادى عرفه العالم فقد سـبقته أنظمة أخرى : كنظام الرق ، والنظام الاقطاعى ثم النظام الرأسمالى ، لقد تتابعت أنظمة الانتاج الثلاثة هذه عبر العصور ولم يجيء هذا التوقيت الزمنى وليد المصادفة وحدها . فلم يكن من الممكن أن يسبق النظام الاقطـاعى نظام الرق أو أن يسـبق النظام الرأسمـالى النظام الاقطاعى ومن باب أولى لم يكن من الممكن أن تجيء الرأسمالية قبل نظام الرق .. ان التاريخ الزمنى كما أشرنا ليس وليد المصادفة لان الرأسمالية « وليدة » الاقطاع ، والاقطاع بدوره « وليد » نظام الرق . لقد تمخض نظام الرق بعـد تطوره عن النظام الاقطاعى(١)، وتمخض هذا النظام الاخير بتطوره عن النظام الرأسمالى . وبمعنى آخر فان نظام الرق كان السبب فى ظهور الرأسمالية . فلم يكن من الممكن أن تبدأ المدنية بالرأسمالية كمـا لم يكن من المـمكن أن يبدأ التطور التكنولوجى باختراع المحركات ذات الاحتراق الداخلى ... فكل نظـام اقتصادى عرفه التاريخ جاء نتيجة لتطور النظام الذى سبقه .

ان دراسة الاحداث تثبت ان التاريخ عبارة عن سلسلة دائمة من التغيرات المتعاقبة . وقد يكون التغير بطيئا او سريعا واضـحا أو غير واضح ولكنه على كل حال حقيقية لا يرقى اليها الشك ويرجع السبب فى هذا التغير الدائم الى تقدم فنون وسائل الانتاج . فتطور هذه الفنون يخلق أسباب التغير الاقتصادى ... ان مزراع الاستغلال الزراعى لا يمكن أن تظهر ما دامت وسائل الانتاج فى هذا القطاع ما زالت مقتصرة على الفأس مثلا ... .وتصبح هذه المزراع الضخمة ضرورية عند ظهور الجرار الآلى .

وبما أن تطور الانظمة الاقتصادية التى عرفها التاريخ قد انتهى بمولد أنظمة أخرى فليس هناك أى سبب يدعو الى مخالفة هذه القاعدة فيما يخص الرأسمالية .

فتطور هذا النظام الاخير يجب أن يؤدى الى نظام آخر ... هذه هى النتيجة التى يوصلنا اليها تحليل التطور فى الماضى (أو اسقاط هذا التطور على المستقبل) ولكن ليس هنـاك ما يدعـو الى القـيام بهذه الاسقاطات أو التكهنات ، فيكفى أن نحـلل النظام الرأسمالى ، ونلم بالقوانين التى تسيره ، لندرك على الفـور أنه يحمل فى دخيلته أسباب تغيره . وهذا هو ما أظهره « البيان الشيوعى » منذ أكثر من قرن . وقد أصبح اليوم هذا التحليل أكثر سهولة بسـبب تطور النظام نفسه فقد بلغت قوى الانتاج بسبب تقدم فنون وسائل الانتاج ، درجة تجعلها ليس فقط كما يقول انجلز « تتعدى الاطار البورجوازى لاستخدامها » بل تحطم هذا الاطار نفسه . ويبدو التعارض القـائم بين تطور القـوى الانتاجية والاطار الرأسمالى لاستغلال هذه القوى فيما يسموله «بالمالتسية

•

الاقتصادية » (١) والبطالة المزمنة التى كانت ستتفاقم بدون شـك لولا الاستعدادات العسكرية التى تنشط بعض طاقات الانتاج وتستوعب الكثير من الأيدى العاملة .

واذا كان تطور اى نظام اقتصادي يؤدى الى تغيير هذا النظام ومولد نظام آخر للانتاج يفوقه جودة وفاعلية ، فان هذا التغير ، أو احلال نظام محل الآخر ، لايتم تلقائيا . . . انه يحتم تدخل العنصر الانسانى .

وتمتاز الاشتراكية « العلمية » عن الاشتراكية « المثالية » بأنهـا لا تدعو الانسـان بوجه عام للتخلى عن النظام القائم الذى يسوده الظلم الاجتماعى الى نظام آخر أحسن منه بل تبين أن تغيير المجتمع ينبثق من النزاع بين تطور قوى الانتاج والشكل القانونىلاستقلال هذهالقوى والذى يتبلور فى النهاية فى « الصراع الطبقى » ... والاشتراكية العلمية تبين من ناحية اخرى أن هذا التغير هو الشرط الرئيسى لكل تقدم لاحق ، وان الطبقة المستغلة بوساطة النظام القائم هى القوة الاجتماعية الوحيدة القادرة على تحقيق هذا التغيير .

والاشتراكية « العلمية » هى اشتراكية لانها تعتبر أن الراسمالية بتطورها تتحول الى نظام تكون فيه ملكية وسائل الانتاج طابع اجتماعى اى ان استغلال قوى الانتاج يصبح ذا طابع اجتماعى ، ومن البديهى أن هذا التحول لايتم تلقائيا بل هو يستلزم تدخل الأفراد ولكن ليس الأفراد بوجه العموم ، بل الافراد الذين ينتمون للطبقات المستعبدة لان هدف التحول هو القضاء على الشكل القانونى لاسـتغلال القوى الانتاجية ، ذلك الشكل الذى يدافع عنه أفراد الطبقة المستغلة ولهذا فالاشتراكية هى نتيجة للصراع الطبقى . . .

والاشتراكية بالنسبة لنا ، هى شكل تاريخى للمجتمع . . . يصبح لازما وضروريا حينما تبلغ قوى الانتاج درجة معينة من التقدم .. ولكن ما هو هذا الشكل أو بمعنى آخر ما مميزات المجتمع الاشتراكى ؟

لم تعد الاشتراكية اليوم هذا « الشبح » الذى يفزع أوربا فالجميع يقولون انهم اشتراكيون كما تنادى جميـع البلدان ـ فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية ـ بأنها اشتراكية . ولكن موقف الاتحاد السوفيتى هو الذى يشغل جميع الاذهان لأن الدعاية الشيوعية تحاول أن تبرزهذا البلد للرأى العام العالمى على أنه موطن الاشتراكية على الرغم من انه يخضـع لنظام سياسى ديكتاتورى وبوليسى ، ويعتبره الاشتراكيون كبلد يخضع لنظام استبدادى مطلق ...

ويقول البعض ان الاشتراكية هى الحرية واحترام حقوق الانسان

---

(١) نسبة الى روبرت مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة والتى تتلخص فى أن سرعة ازدياد السكان تزيد على سرعة ازدياد الموارد ممـا يؤدى الى ضرورة تحديد النسل . ويقصـد بالمالتسية الاقتصادية كل سياسة تهدف الى الحد من زيادة الانتـاج كالسياسة التى تنتهجهـا المؤسسات الاحتكارية مثلا (المترجم) .

ويقول البعض الآخر انها الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وديكتاتورية البروليتاريا .

ونحن لن نقف طويلا عند هذه المجادلات المذهبية التى ظهرت منذ سنوات طويلة وهذا ما يقرره « ماكسيم لى روا » حينما يقول :

مما لا شك فيه انه توجد انظمة اشتراكية عدة ... فاشتراكية « بابيف » تختلف تماما عن اشتراكية « برودون » ... كما تختلف اشتراكية « سان سيمون » و « برودون » عن اشتراكية « بلانكى » ... واشتراكية « لوى بلان » عن اشتراكية « كابيت » واشتراكية « فورييه » عن اشتراكية « بيكير » ... هناك اختلافات عميقة داخل هذه الطوائف والمجموعات ...

ولكن جميع هذه الاشتركيات تتفق على نقطة معينة : مناهضة نظام الملكية الخاصة الذى يعتبر منبعا لعدم المساواة وللظلم الاجتماعى .

يعرف الاشتراكى الانجليزى « برتراند راسل » الاشتراكية على الوجه التالى « الاشتراكية هى الملكية الجماعية لرأس المال داخل اطار من الحكم الديمقراطى هى تعنى الانتاج الموجه لاشباع الحاجات لا لتحقيق الربح ... وتوزيع السلع بروح المساواة اى عدم اقرار التفاوت الذى لا تسوغه المصلحة العامة ... »

ويعطينا هذا التعريف المميزات الرئيسية للمجتمع الاشتراكى تلك المميزات التى بدأت تظهر اليوم بوضوح تام أمام الجميع . لهذا سنتبنى من جانبنا هذا التعريف مع علمنا أنه يحتاج لبعض الايضاحات وسنعيد صياغته فى شكل جديد .

أما الايضاحات التى نود ابرازها فهى أن تعبير الملكية المشتركة propriete-commune او الملكية الجماعية propricté-collective يعتبر غير كاف لتعريف الاشتراكية فقد أثبتت التجارب أن ملكية وسائل الانتاج يمكن أن تكون جماعية دون أن يكون المجتمع نفسه اشتراكيا . وبهذا فنحن نفضل تعبير الملكية الاجتماعية proprietésocciale فيكفى لكى تصبح الملكية جماعية أن يملكها المجتمع ولكن لكى تصبح الملكية اجتماعية فيجب الا تكون فقط ملكا للمجتمع بل أن تكون كذلك فى « خدمة » ذلك المجتمع . وبمعنى آخر يجب أن تصبح وسائل الانتاج أو « العمل المتراكم » كما يقول البيان الشيوعى ، وسيلة لاغناء وتنشيط الوظائف الحيوية عند العامل بمعناه العام . والملكية الجماعية ، كما أشرنا لاتعنى بالضرورة أنها تمارس لخدمة المجتمع . وهذا ما نلاحظه فى الاتحاد السوفيتى حيث الملكية جماعية ، ولكنها لا تمارس لخدمة المجتمع بل لخدمة « القوة الوطنية » ... وهذا مانلاحظه كذلك فى جميع الدول التى حلت فيها ملكية الدولة (الملكية الجماعية) محل الملكية الخاصة . ان تأميم وسائل الانتاج الذى نادى به الاشتراكيون طوال القرن التاسع عشر ، قد تحقق اليوم أو هو فى طريقه الى التحقيق . ولكن بدل أن تعمل وسائل الانتاج المؤممة

لخدمة المجتمع راحت تعمل لخدمة القوة الوطنيـة الأمر الذى يترك استغلال الانسان قائما .

لهذا كله نفضل تعبير الملكية الاجتماعية الذى يعنى أن وسائل الانتاج هى ملك المجتمع وتمارس لخدمة هذا المجتمع . ولا تعنى الملكية الاجتماعية القضاء على نظام الملكية الفردية فقط بل كذلك القضاء على الملكية الوطنية proprieteneationale وهذا يعنى أن وسائل الانتاج يجب الاتمارس فقط لخدمة مجتمع محدود أو دولة معينة لتحقيق تفوق هذه الدولة على غيرها من الدول بل لخدمة المجتمع البشرى كله أى الانسانية جمعاء ... والملكية الاجتماعية بمعنى آخر ليست ملكية بالمعنى المقرر ، بل هى مجرد وسيلة لخدمة الانسان والمدنية .

كما أن تعبير الانتاج الموجه لاشباع الحاجات لا لتحقيق الربح هو بدوره غير كاف لتعريف المجتمع الاشتراكى فانتاج جميع الدول اليوم هو انتاج مخصص للاستهلاك على الأقل فيما يختص بالصناعات الرئيسية . ولكن هناك استهلاكا واستهلاكا ... فاقتصاد الحرب هو اقتصاد يوجه فيه الانتاج الى الاستهلاك أو الاستخدام ولكنه استهلاك أو استخدام للحرب واقتصاد الدولة Economied'Etat الذى اصبح كما سنرى هو المميز لعصرنا هو اقتصاد يعمل لخدمة الاستهلاك لا بحثا عن الربح ... لان محرك الانتاج فيه أصبح « الحاجات » لا « الربح » ولكن هذه الحاجات ليست حاجات الافراد بل هى حاجات القوى الوطنية .

ونصل الآن الى تعريفنا للاشتراكية : إنها شكل من أشكال المجتمع الذى يرتكز على الاسس الجوهرية التالية :

١ ـ ملكية جماعية لوسائل الانتاج .

٢ ـ ادارة ديمقراطية لهذه الوسائل .

٣ ـ توجيه الانتاج لاشباع حاجات الافراد .

هذا هو ما نسميه بالاشتراكية ... وقد بقى علينا أن نرى : هل التطور التاريخى يتجه هذا الاتجاه أم لا ؟ وهل الاشتراكية حقا هى شكل تاريخى ضرورى للمجتمع ؟ ...

الجزء الأول

الرأسمالية من البيان الشيوعي

حتى الحرب العالمية الأولى...

الفصل الأول

البيان الشيوعي..

لم يكن البيان الشيوعى الذى نشر فى بداية عام ١٨٤٨ هو الوثيقة الوحيدة التى تتحدث عن الاشتراكية أو حتى أكثر هذه الوثائق شعبية فقد ظهرت عدة وثائق وكتابات اشتراكية فى فرنسا وانجلترا وحتى فى المانيا وذاع صيتها أكثر من « البيان » الذى لم يسترع نظر أحد وقت صدوره ويمكن القول انه تأثر بالكتابات الاشتراكية التى ظهرت فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من ذلك فان « البيان الشيوعى » معروف اليوم فى العالم أجمع على حين ان الوثائق الأخرى لايعرفها غير المؤرخين الاجتماعيين

هل يرجع ذلك الى ان انصار ماركس يمتازون بموهبة دعائية تفوق أنصار برودون ، وبلانكى ، ولوى بلان ، وباخونين ؟ (١) أم لأن البروليتاريا الالمانية قد تطورت تطورا سريعا وزاد نفوذها فى ربوع أوربا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ؟

---

(١) بلانكى ولوى بلان ينضمون الى طائفة « الاشتراكيين المثاليين » .. ويعتبر الاخير أقلهم خيالا وأكثرهم واقعية فهو لا يحلم مثلهم بالغاء النقود أو تحقيق التضامن التام « بل هدفه كله هو تكوين ما يسميه « بالمصنع الاجتماعى » أى بالجمعية التعاونية الانتاجية التى يديرها العمال الذين ينتمون الى مهنة واحدة . والمصنع الاجتماعى يختلف عن المصنع العادى فى أن جميع عدده وآلاته تكون ملكا خالصا للعمال الذين يبيعون ما ينتجونه من سلع على مسئولياتهم الخاصة أى يتحملون الخسارة كما يجنون الربح .

أما برودون فمن أنصار المذهب الفوضوى وهو يندد بالملكية الخاصة التى تسمح لعدد من الناس فى الحصول على جزء كبير من ثمار عمل الغير ولكنه يحبذ هذه الملكية « حينما تخلو من عنصر السرقه » أى ملكية الزارع الصغير الذى يفلح الارض بنفسه أو بمعاونة أفراد أسرته . وباخونين ، هو الاخر من أنصار المذهب الفوضوى وهو ينحدر من أسرة روسية نبيلة وقد انخرط كغيره من النبلاء فى صفوف الجيش ثم قدم استقالته وهو مازال فى سن العشرين ليعكف على دراسة الفلسفة وقد تأثر كبرودون وماركس بآراء « هيجل » وسافر الى ألمانيا ثم الى فرنسا وتبلورت نزعته الثورية عام ١٨٤٨ حيث اشترك فى ثورة براغ والثورة الساكسونية فى « درسدن » والقى عليه القبض أكثر من مرة وحكم عليه بالاعدام فى ساكس والنمسا ، وسلم لروسيا حيث نفى فى سيبيريا عام ١٨٥٧ ولكنه =

انا نعتقد ان ذلك يرجع فى المقام الاول الى انه وضع للمرة الاولى اسسا علمية للتطور التاريخى لانظمة الانتاج وهو يبين أن تعاقب هذه الانظمة لا يجىء نتيجة « لآراء أو مبادىء اخترعها هذا المصلح أو ذاك » بل نتيجة للتطور التاريخى نفسه .

ولم يظهر « البيان » عام ١٨٤٨ نتيجة للمصادفة وحدها أو للقاء السعيد بين انجلز وماركس بل لأن عام ١٨٤٨ كان نقطة تحول فى تاريخ البشرية : فقد كان الاقتصاد الرأسمالى فى طريقه لان يصبح الشكل المميز السائد للمجتمع ، حقيقة أن الاقتصاد الاوربى ومن ثم الاقتصاد العالمى لم يكن قد أصبح كله رأسماليا ولكن الاقتصاد الرأسمالى كان يتطور بسرعة مذهلة .

وكان الانتاج الرأسمالى على الرغم من الأزمات الدورية التى تنتابه يزداد بسرعة وهذه هى بعض الارقام التى تبين هذا الاتجاه التصاعدى ارتفع انتاج الفحم فى فرنسا من ١٫٨٦٣٫٠٠٠ طن عام ١٨٣٠ الى ٥٫١٥٣٫٠٠٠ طن عام ١٨٤٧ وقد زاد عدد العمال فى المناجم خلال الفترة نفسها من ١٥٫٦٠٠ الى ٣٤٫٨٠٠ . وقد حدثت الزيادة نفسها فى قطاع صناعة الحديد والصلب حيث ارتفع عدد الأفران العالية التى تستخدم فحم الكوك من عشرين فرنا عام ١٨٣٢ الى ١٠٦ عام ١٨٤٦ ، وزاد الانتاج من ١٤٨٫٠٠٠ طن الى ٣٩٠٫٠٠٠ طن للصلب المصنوع وتخطت معدلات الزيادة هذه المستويات فى انجلترا مهد الرأسمالية الناشئة . فقد بلغ انتاج الخيوط القطنية ١.٧ ملايين جنيه عام ١٨٢٠ وزاد الى ٢٣ر٥ مليونا عام ١٨٤٥ كما زاد عدد العمال فى هذا القطاع من ١٫١٠٠ الى ٩٠٫٠٠٠ عامل .

وانتشرت معدلات الزيادة هذه فى جميع بلدان اوربا الغربية وبلغت اقصاها فى أمريكا حيث وجدت الرأسمالية تربة خصبة عذراء ...

وقد ارتفعت المستويات الانتاجية نتيجة للاستخدام العلمى للبخار ولغزو الآلة لقطاع الصناعة كما ساعد مد خطوط السكك الحديديه وتحسين الملاحة النهرية بعد استخدام السفن البخارية على تنشيط حركة التبادل ونقل السلع المنتجة الى أركان العالم الاربعة مما زاد من رقعة الاسواق وعمقها ....

وقد أدت هذه الزيادة السريعة للانتاج الى انتصار النظام الرأسمالى الذى سيستمر فى الازدهار طوال القرن التاسع عشر ...

ووصف « البيان » هذا التغيير التاريخى بدقة ووضوح وحدد موقفه من هذا النظام الذى ولد وراح ينمو بسرعة غريبة وبين قوانينه ومتناقضاته الأساسية وبدل أن يبحث عن نظام تام الصنع ليحل محل النظام الرأسمالى الذى اتضح منذ بدايته أنه نظام استغلالى استبدادى راح

= تمكن من الهرب عام ١٨٦١ وسافر الى لندن وراح يتابع دعايته الثورية فى سويسرا وايطاليا وفرنسا حتى وافته المنية فى برن عام ١٨٧٦ وأهم كتاباته هى تلك التى نجدها فى « مراسلاته » بعنوان :
التحالف الدولى فى اطار الديمقراطية الاشتراكية . (المترجم) .

يبين أن الراسمالية هي مرحلة تاريخيـــه ضرورية سينتهى أمرها الى الاختفاء بسبب متناقضـــاتها الداخلية ... فتطور الرأســمالية نفسه يخلق اشكالا للانتاج تتعدى هذا النظام ورجالا يتلاءمون مع هذه الاشكال الانتاجية وهم : العمال الأجراء ....

ويتناول « البيان » الآراء الرئيسية التالية :

١ ــ ان تاريخ أى مجتمع هو تاريخ النضال الطبقي . وهذا النضال المقنع أو المكشوف والذى يتغير شكله مع تغير الزمان والمكان دائم مستمر ولا «هوادة فيه » وهو ينتهى دائمـــا اما بتغير المجتمع كله تغييرا ثوريا أو بالقضاء المشترك على الطبقات المتصارعة .

٢ ــ تتجه المجتمعات البورجوازية التى احلت بعض الاشـــكال الجديدة للنضال الطبقى محل الاشكال القديمة الى « الانقســـام الى معسكرين متعاديين أو الى طبقتين متضادتين تماما : الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا .

٣ ــ أدى المجتمع البورجوازى الى تقـــدم تقسيم العمـــل الدولى وجعل الدول تعتمد بعضها على بعض .

٤ ــ ادى قانون المنافسة الذى يسود المجتمع البورجوازى الى تنمية قوى الانتاج الى درجة تتعارض مع شروط الانتاج البورجوازية مما أوجد التناقض بين أهمية القوى الانتاجية والشكل القانونى لاستغلال هذه القوى .

٥ ــ عمد المجتمع البورجوازى الى تنمية الطبقة الاجتماعية التى تثبت « بطلان » هذا المجتمع وهى طبقة العمال الاجراء .

٦ ــ لن يستطيع العمال الاجراء التحرر من الاستغلال الاقتصادى الا بالقضاء على الشكل البورجوازى لملكية قوى الانتاج .

٧ ــ يكون نضال العمال فى بدايته وطنيا أو قوميا ثم يصبح بعد تطوره دوليا .

٨ ــ على العمال أن يوحدوا صـــفوفهم فى حزب « طبقى » حتى يستطيعوا الاستيلاء على السلطة السياسية ويركزوا وسائل الانتاج فى يد الدولة .

وقد راحت هذه الآراء التي لم تكن واضحة تماما عـــام ١٨٤٨ تتسرب الى عقول الجماهير مع تطـور النظام الراسمالى وسيطرته كشكل اقتصادى على المجتمع .

الفصل الثاني

الرأسمالية مرحلة تاريخية

ان تحليل الراسمالية وتطورها يبين لنا أن الاشتراكية هى شكل تاريخى للمجتمع يصبح ضروريا ولازما حينما يبلـــغ هذا المجتمع درجة معينه من النمو والتقدم .

ولما كانت الراسمالية بدورها مرحلة من مراحل التاريخ ولما كان قد مضى على ظهور «البيان الشيوعى أكثر من قرن فانه يمكننا أن نتحقق مما اذا كانت الرأسمالية قد بقيت كما كانت عليه عام١٨٤٨أو أنه قد تغيرت بالفعل وكيف تم هذا التغيير وفى أى اتجاه ..

ولكى نقـــوم بمثل هذا التحليل يجب علينا أن نلم بالقـــوانين الرئيسية التى تحدد تطور الاقتصاد الرأسمالى والتىتعتبر جوهر وأساس تغيره .

ولا يزيد عدد هذه القـــوانين على أربعة : البـــحث عن الربح ــ التنافس ــ التكتل والتركيز ــ انخفاض معدل الربح .

١ ــ البحث عن الربح :

اننا نعلم أن الاقتصاد الراسمالى هو اقتصاد « السوق » اى أن هدف الانتاج ليس اشباع الحـــاجات (حاجات المنتج العـــاجلة) بل التداول فى الأسواق والمنتج لا يستهلك ماينتج بل يعرضـــه للبيع ويتم هذا البيع عن طريق السوق ولهذا فالانتاج الرأسمالى هو انتاج سلعى وهدف المنتج هو بيع انتاجه وهو لا يحقق هذا الهدف خدمة للانسانية، بل لتحقيق كسب يســـمى «الربح» وهـــكذا فان هـــدف رجل الأعمال الراسمالى هو البحث عن الربح الذى يعد الدافع والمحـــرك للاقتصـــاد الرأسمالى كله .. ان البحث عن الربح هو الذى يحدد تطور الاقتصـــاد الراسمالى .

٢ ــ التنافس :

ويعمد الراسمالى لتحقيق هـــذا الربح الى عرض منتجاته للبيع وتتوقف سهولة عملية البيع هـــذه على حالة الطلب ، وهذا الأخير تحدده القـــوة الشرائية بعكس الانتاج (١) مما يؤدى الى قيـــام تنـــافس بين

(١) التحديد الذى نقصده هو تحديد الاجتماعى .. فالانتاج بدوره يمكن أن تحده قلة المواد الأولية أو الايدى العاملة . ولكن هذه تحديدات فنية يمكن أن تظهر فى أى مجتمع . (المؤلفان)

الراسماليين لاستمالة كل منهم الطلب الى جانبه ويعمد كل رجل اعمال على حدة الى جذب العميل من جاره المنافس اى ان كل رأسمالى يحاول «غزو» السوق ليغمرها بانتاجه على حساب منافسيه. ويعتبر التنافس الذى يحدده عامل البحث عن الربح قانونا يخضع له كل رأسمالى ولا يمكن الفرار منه : فعلى الرأسمالى أن يتخلص من منافسه قبل أن يتخلص منافسه منه .. هذا هو المنطق الرهيب لقانون التنافس .

وصف « لوى بلان » نتائج هذا القانون عام ١٨٤٠ حينما تصدى لنقد آراء مدرسة آدم سميث و «ساى» (١) التى كانت تنادى بأن التنافس من الأمور المرغوب فيها لأنها تؤدى الى خفض مستوى الاسعار .. قال :

« ان خفض مستوى الاسعار فى اطار نظام التنافس ليس الا « حسنة » مؤقتة .. وخادعة .. فالاتجاه النزولى للأسعار لا يستمر الا باستمرار النزاع بين المنتجين .. وما أن ينجح القوى (الغنى) فى الانتصار على منافسيه والقضاء عليهم فى معركة التنافس حتى تعود الأسعار الى الارتفاع من جديد .. ان التنافس يؤدى الى الاحتكار وللأسباب نفسها يؤدى الاتجاه النزولى للاسعار الى تضخمها فيما بعد .. وهكذا ينقلب سلاح الحرب بين المنتجين فى النهاية الى عامل من عوامل افقار المستهلكين ...»

٣ ــ التكتل والتركيز

ويؤدى قانون التنافس الى ظهور قانون آخر هو : التكتل والتركيز.

---

(١) ولد آدم سميث ببلدة .. «كبركالدى» باسكتلنده فى ٥ من يونيه عام ١٧٢٣ ودرس فى جامعة جلاسجو فى الفترة من عام ١٧٣٧ الى عام ١٧٤٠ ثم انتقل الى جامعة أوكسفورد من عام ١٧٤٠ الى عام ١٧٤٦ ومن عام ١٧٥١ أستاذا لعلم المنطق فى جلاسجو ثم احتل كرسى الفلسفة الأخلاقية وبقى فى هذه الجامعة حتى عام ١٧٦٤ ونشر عام ١٧٥٩ نظرية « العواطف الاخلاقية » التى بلغت باسمه مرتبة الشهرة ثم قام بعدة رحلات كمرافق لدوق «بيكلوج» وتنقل فى ربوع أوروبا وبقى عشر سنوات كاملة فى باريس وعاد الى أسكتلنده عام ١٧٧٦ وكرس وقته كله لكتابة مؤلفه الشهير عن « ثروة الأمم » الذى دافع فيه عن فكرة اهمية العمل كمورد من موارد الثروة وأهمية تقسيم العمل التى تزيد كمية السلع المنتجة دون أن يتطلب ذلك جهدا اضافيا من العمال .

اما «ساى» فكان من رجال الصناعة ولد ببلدة ليون بفرنسا عام ١٧٧٦ وقام برحلة الى انجلترا ثم عمل بعد ذلك فى احدى شركات التأمين ثم احتل مركزا سياسيا هاما عام ١٧٩٩ ولكنه اختلف مع القنصل الاول وسافر الى كاليه حيث انشأ مصنعا لغزل القطن ثم عين عام ١٨٣٠ أستاذا للاقتصاد السياسى بالكوليج دى فرانس توفى عام ١٨٣٢ بعد أن نشر محاضراته الكاملة فى الاقتصاد السياسى فى ستة أجزاء ضخمة وقد التصق اسم « ساى » بقانون الأسواق فهو يعتبر النقود مجرد وسيط وأن السلع تتبادل بالسلع (المترجم) .

فكل راسمالى يعمد ـ حتى لا يقضى عليه التنافس وحتى يستطيع تصريف كل انتاجه ـ الى ضغط تكلفة هذا الانتاج ، ولا يمكن أن يتم خفض هذه التكاليف الا بزيادة كميات الانتاج .

هناك اذن ضرورة يخضع لها كل راسمالى هى : زيادة الانتاج وعائد هذا الانتاج وخفض المصاريف العامة ولكن زيادة العائد ورفع معدلات الانتاج لا يمكن أن يتما الا بوساطة المشروع الكبير الذى يستخدم احدث الآلات وفنون الانتاج . أى أن الضرورة الملحة لمنافسة أقرانه فى الصناعة تدفع بالرأسمالى الى التطور المستمر بمشروعه مما يجبره على تحقيق استثمارات ضخمة .

وضخامة حجم الوحدات الانتاجية المتزايد المستمر يعنى اختفاء المشروعات الرأسمالية التى لا تقوى على متابعة هذه الحركة مما يؤدى الى تكتل وتركيز وسائل الانتاج بين عدد من الرأسماليين يقل بمرور الايام وازدياد حدة التنافس ولا يتحقق هذا التكتل والتركيز فى جميع انواع الانتاج وفى جميع البلدان بالدرجة أو السرعة نفسها : فالتكتل سريع فى ميدان الصناعة عنه فى قطاع الزراعة وقد بلغ الذروة فى الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وما زال فى مراحله الأولى فى بلد كفرنسا مثلا . وهو لايتم بطريقة مستمرة فهو يزداد حدة فى فترات الأزمات ويكاد يتلاشى فى فترات الرواج التى يظهر فيها الاتجاه المعاكس أو ما يطلقون عليه « بحركة تشتيت المشروعات الانتاجية » ..

ولكن التكتل والتركيز كما يقول جايتون بيرو ظاهرة عامة ، ومميزة للنظام الرأسمالى ، كان التنظيم الاقتصادى لدول أوروبا الغربية الكبرى فى منتصف القرن التاسع عشر يرتكز على التنافس القائم بين عدد كبير من المؤسسات الصغيرة .. ولقد تغيرت الاوضاع تماما فى عالم اليوم على الاقل فيما يختص بقطاع كبير من قطاعات الانتاج والتبادل فقد حلت الوحدات الفنية والاقتصادية الكبرى محل الوحدات الصغيرة التى اضطرت الى الانسحاب من السوق .. وحل الاحتكار محل التنافس .. وتدور هذه التغيرات جميعها حول ظاهرتين تسودان الاقتصاد المعاصر هما :

١ ـ ظاهرة التكتل والتركيز .

٢ ـ ظاهرة الاتفاق والتحالف بين المنتجين ...

٤ ـ انخفاض معدل الربح :

يدفع قانون التنافس بالرأسماليين الى محاولة كل منهم القضاء على الآخر حتى يخلو له الجو ويستحوز على السوق بمفرده ويعمد كل منهم لتحقيق هذا الغرض الى زيادة انتاجه حتى يستطيع عرض سلعة بسعر يقل عن أسعار منافسيه . وهذا لا يؤدى الى التكتل فحسب كما رأينا ، بل كذلك الى خفض معدل الربح .

وينقسم رأس المال المستثمر فى مشروع ما الى قسمين رئيسيين : القسم الاول يمثل العدد والآلات والمبانى والمواد الاولية ، والثانى يمثل الايدى العاملة . ونحن اذا استخدمنا تعبير ماركس أمكننا أن نسمى رأس

المال الثابت Capital Constant (وسنرمز له بالحرف ث) ذلك الجزء من رأس المال الذى يمثل العدد والآلات والمبانى والمواد الاولية ورأس المال المتغير le (وسنرمز له بالحرف م) ذلك الجزء الذى يمثل الأجور .

وهكذا فان ث + م تمثل رأس المال الكلى المستثمر فى عملية الانتاج والتمييز بين (ث)، (م) والذى يطلق عليه ماركس تعبير « التكوين العضوى لرأس المال » يعد ضروريا لمعرفة قانون الاتجاه التنازلى لمعدل الارباح .

فقيمة أية سلعة تنقسم الى قسمين : الاول يمثل العمل الماضى Travail passé (المواد الاولية ــ استهلاك الآلات والمبانى) والثانى العمل الجديد Travai Nouveau أى العمل الضرورى لتحويل المادة الاولية الى سلعة تامة الصنع .

وتنقسم قيمة العمل الجديد بدورها الى قسمين : القسم الاول يمثل رأس المال المتغير (الأجور) والقسم الثانى فائض القيمة La plus-value أى مجمل الارباح .

وهكذا فالربح ليس الا جزءا من العمل الجديد ، أو العمل المضاف على المادة الاولية واستهلاك الآلات والمبانى والمواد الاضافية . والعمل الجديد يضطلع به العمال أى رأس المال المتغير ومن هنا يكون رأس المال المتغير هو منتج فائض القيمة لان العمل الماضى لا يفعل أكثر من تحويل قيمة الى السلعة المنتجة ولهذه الحقيقة أهميتها الكبرى وقد أدى عدم فهم رجال الاقتصاد من البورجوازيين لها الى تخبطهم أمام احتضار الرأسمالية .

ولكى نحصل على معدل الربح يجب أن نقسم فائض القيمة (أى مجمل الربح) على مجمل رأس المال المستثمر أى على رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م) وهو ما يعطينا المعادلة التالية :

$$\text{معدل الربح} = \frac{\text{فائض القيمة (مجمل الربح)}}{\text{رأس المال الثابت (ث) + رأس المال المتغير (م)}}$$

ونظرة سريعة على هذه المعادلة تكفى لكى تبين لنا أن ارتفاع الربح يستلزم زيادة فائض القيمة (١) مع بقاء رأس المال المستثمر على حالة أو زيادته بسرعة أقل .

---

(١) يمكن أن يرتفع معدل الربح كذلك على أثر انخفاض رأس المال المستثمر ، مع بقاء فائض القيمه على حاله أو انخفاضه بسرعة أقل ولكن هذه حالة عرضية... فالاتجاه العام يحتم دائما زيادة رأس المال المستثمر (المؤلفان)

ولما كان فائض القيمة هو مجمل الارباح ولما كان البحث عن الربح هو هدف الرأسمالية فان هذه الاخيرة تعمد دائما الى تضخيم فائض القيمة (١) فى رأس المال المتغير . وهكذا يمكن القول بأن هناك ثلاث امكانيات لزيادة فائض القيمة :

١ ـ زيادة رأس المال المتغير مع بقاء فائض القيمة على حاله .

٢ ـ زيادة معدل فائض القيمة مع بقاء رأس المال المتغير على حاله

٣ ـ ارتفاع معدل فائض القيمة فى الوقت الذى يزيد فيه رأس المال المتغير .

وتؤدى الحالة الاولى الى زيادة فعلية فى فائض القيمة ولكنها لاتؤثر اطلاقا على معدل الربح فهى تعنى فى الحقيقة مضاعفة الانتاج بمضاعفة رأس المال المستثمر ، الامر الذى لا يؤثر على معدل الربح وهذه الحالة التى تمثل الرأسمالية فى مرحلتها الاولى تعترضها حواجز لا يمكن تخطيها بازدياد معدلات الانتاج . فزيادة انتاج الاحذية مثلا بالاكثار من حوانيت صانعى الاحذية ستصطدم فى النهاية بقلة الايدى العاملة .

لا يبقى اذن غير الوسيلة الثانية لزيادة فائض القيمة وهى تمتزج كما سنرى بالوسيلة الثالثة ففى الحالتين يزيد فائض القيمة بسرعة أكثر من رأس المال المتغير وبمعنى آخر فارتفاع معدل فائض القيمة هو السبيل الوحيد أمام الاقتصاد الرأسمالى ... هو السبيل الذى اتبعته بالفعل الرأسمالية منذ ظهورها ...

يتحدد معدل فائض القيمة بدرجة استغلال الطبقة العاملة أى أن ارتفاع معدل فائض القيمة يستلزم زيادة درجة استغلال الطبقة العاملة وهذه الزيادة لا تتم الا بوسيلتين :

١ ـ زيادة عدد ساعات العمل وخفض مستوى الاجور .

٢ ـ زيادة مستوى الانتاجية .

وقد اتبعت الرأسمالية عند ظهورها الوسيلة الاولى (٢) ولكن سرعان ما صادفت عوائق منيعة تمثلت فى استحالة تشغيل العمال أكثر من عدد معين من الساعات يوميا وخفض مستوى الأجور عن الحد الادنى للحياة .

---

(١) يجب ألا نخلط على الرغم من تساوى فائض القيمة ومجمل الربح بين معدل فائض القيمة ومعدل الربح فمعدل فائض القيمة هو العلاقة بين مجمل فائض القيمة ورأس المال المتغير على حين أن معدل الربح هو العلاقة بين فائض القيمة (مجمل الربح) ورأس المال الاجمالى (ث + م) . (المؤلفان) .

(٢) ما زال هذا هو وضع الزراعة فى المستعمرات والدول المتخلفة اقتصاديا وقد كانت فترة العمل الاسبوعية تبلغ عام ١٨٤٠ ـ ٦٩ ساعة فى انجلترا و٧٨ ساعة فى فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، و٨٣ ساعة فى المانيا . (المؤلفان) .

وقد أضيفت في نهاية القرن التاسع عشر الى هـــذه الحدود الطبيعية حدود اجتماعية كالتحديد القانوني لساعات العمل ومطالبة العمال بتحديد حد أدنى للاجور لا يمكن تخطيه ٠

ولم يبق أمام الرأسمالي الا العمل على زيادة الانتاجية وهذه الزيادة لايحدها غير فنون وسائل الانتاج٠ وقد عمد الرأسمالي دائما الى الاستفادة من تقدم الفنون التكنولوجية لرفع مستوى الانتاجية ٠ وقد أصبحت أكثر الدول الرأسمالية تقدما أولى الدول ذات الانتاجية المرتفعة ٠

وهكذا أصبحت زيادة الانتاجيـــة هي السبيل الوحيـــد أمام صاحب العمل الرأسمالي لتنمية مشروعه وكذلك السبيل الى احتفـــائه كمنتج ٠ فلا يمكن تحقيق زيادة الانتاجية الا بادخال العدد والآلات الاكثر دقة أي الاكثر حداثة ٠ وهذا يعني أن جزء رأس المال المستثمر في (ث) ـ رأس المــال الثابت ـ يجـــب أن يزيد بسرعة أكثر من الجزء المستثمر في (م) ـ رأس المال المتغير ـ ولما كانت (م) هي المنتجة الوحيدة لفائض القيمة فان زيادة (ث) بسرعة أكبر بالنسبة ل (م) تعني أن ث + م من المعـــادلة السابقة تزيد بسرعة أكثر من فائض القيمة في المعـــادلة نفسها وهو ما يعني انخفاض معدل الربح ٠

فكلما ازدادت انتاجية العمل ازداد كذلك رأس المال الثابت (الآلات، المباني والمواد الاولية) بالنسبة لرأس المال المتغير (الاجور) وازداد ميل معدل الربح الى الانخفاض (١) ٠

---

(١) لكي نبين سرعة زيادة رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال المتغير سنسوق المثال التالي الذي ينطبق على صناعة الطباعة ٠ ان العامل بدون آلة الجمع أو « اللينوتيب » لا يستطيع أن «يكون» أكثر من ١ر٠٠٠ حرف في الســاعة أما اذا استخدم الآلة فان انتــاجه يصل الى ٦ر٠٠٠ حرف ٠ وهكذا يمكن لعشرين عاملا اذا استمروا في العمل ثمان ساعات يوميـــا أن يكونوا ١٦٠ر٠٠٠ حرف ٠ ولمــا كان أجـــر عامل الطبـــاعة في باريس (في يونية عام ١٩٤٩) هو ١٢٢ فرنكا في الســـــاعة فان رأس المال المستثمر في الاجور (رأس المال المتغير) سيبلغ ١٩ر٥٢٠ فرنكا أي ٥ر٨٥٦ر٠٠٠ فرنكا في السنة ولــكي يكونوا الـــ ١٦٠ر٠٠٠ حرف في اليوم يحتاج الـــ ٢٠ عاملا الى رأس مال ثابت (أثاث و٤٠ صندوقا تحتوى ١ر٠٠٠ كج من حروف الرصاص) يقدر بما يقرب من ٧٠٠ر٠٠٠ فرنكا وتصبح العلاقة

$$\frac{م}{ث} = \frac{٥,٨٥}{٧٠٠}$$

واذا وجدت آلة « اللينوتيب » فان انجاز العمل نفسه لن يستدعي أكثر من ٣ر٥ عاملا ولمـــا كان أجر هذا العـــامل الفني هو ١٤٧ فرنكا في الساعة فان رأس المــــــال المتغير سيبلغ ٤ر١١٦ فرنكا في اليـــوم أي ١ر٢٣٤ر٨٠٠ فرنك في السنة ويلزم لهؤلاء العمــــال رأس مال ثابت =

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل مضادة كانخفاض قيمة (رأس المال الثابت) تعمل على ابطاء أو حتى عرقلة هذا الاتجاه (انخفاض معدل الربح) ولكن الحركة العامة تتبلور دائما عن اتجاه نزولى . لان الرأسمالية عليها أن تنمو أو تختفى ...

ولنحاول الآن أن نلخص ماقلنا: لما كان الربح هو محرك الاقتصاد الرأسمالى فان البحث عن الربح هو القانون الاساسى للرأسمالية . والبحث عن الربح يؤدى الى قيام تنافس بين الرأسماليين وهذا بدوره يدفع بهم الى تطوير مشروعاتهم وتكبيرها ومن ثم الى القضاء على منافسيهم ويؤدى هذا الى الاتجاه الى تحقيق ظاهرة التركز والتكتل ويستمر البحث عن الربح بين مؤسسات ضخمة تتنافس داخل اطار البلد الواحد أو من بلد الى بلد مما يدعوها الى زيادة انتاجيتها باستمرار عن طريق تحسين فنون الانتاج ولما كان ارتفاع مستوى الانتاجية لا يتحقق الا بزيادة رأس المال الثابت بالنسبة لرأس المال المتغير فان الرأسمالية بتطورها تؤدى الى انخفاض معدل الربح .

وهنا تظهر سخرية القدر اذا صح هذا التعبير : فالبحث عن الربح يؤدى الى تطور الرأسمالية وتقدمها ولكن هذا التطور أو التقدم يؤدى بدوره الى ضغط الربح واختفائه ويحاول رجال الاعمال من الرأسماليين مقاومة هذه الظاهرة . فعلى الرغم من انكار النظريين لظاهرة انخفاض معدل الربح ، فان غريزة البقاء عند الرأسماليين تجعلهم يشعرون أن فى هذه الظاهرة يكمن الخطر . ولهذا نراهم يتقاربون ويعقدون الاتفاقيات ويكونون الاحتكارات للحد من زيادة الانتاج ومن ثم المحافظة على الارباح وهذا هو السبب فى أن الرأسمالية حينما تبلغ مرحلة معينة من تطورها تعجز عن تحقيق أى تقدم اضافى . ويدخل المجتمع فى مرحلة كساد أو جمود اقتصادى وتسوده الاضطرابات الاجتماعية ولا يعود الى توازنه الا بعد تخلصه من الرأسمالية .

متناقضات الراسمالية

تحمل الرأسمالية فى دخيلتها عددا كبيرا من المتناقضات . ولذا فلن نشير هنا الا لاهمها أى تلك التى تتفرع منها بقية المتناقضات :

= (٤ آلات لينوتيب و ٥٠٠ ك . ج من الرصاص) يقدر بحوالى ٠٠٠ ٠٠٠ر١٠٠ر٨ فرنك وتصبح العلاقة

$$\frac{م}{ث} = \frac{١٢,٣٤٨}{٨١,٠٠٠}$$

وهكذا فان رأس المال المتغير فى غياب آلة اللينوتيب يكون أكبر من رأس المال الثابت بثمانية أضعاف تقريبا . أما وجود الآلة فيجعله أقل بسبعة اضعاف . وقد تحاشينا عن عمد فى هذا المثال ذكر المبانى والمواد الاخرى التى تزيد من حدة الفروق فى مصلحة رأس المال الثابت . (المؤلفان) .

التناقض القائم بين الصفة الاجتماعية للانتاج والصفة « الخاصة » لملكية وسائل هذا الانتاج ٠

ان الرأسمالية كما أشرنا هي اقتصاد السوق بمعنى أن الانتاج لا يستهلك بوساطة المنتج بل يطرح للبيع في السوق كسلعة ٠ وهذا يعني بدوره أن المنتج نفسه لا يستطيع أن يشبع حاجياته الا اذا اتجه الى السوق ٠٠

وقد كان تقسيم العمل من الشروط الأولية التي سبقت ظهور الانتاج الرأسمالي وراحت الرأسمالية تطبق قانون تقسيم العمل هذا تطبيقا كليا جامعا حتى أن تطور الاقتصاد الرأسمالي يؤدي الى انتاج ساهم كل منتج فيه بجزء محدود فقط ٠ وهكذا يكون الانتاج نتيجة تعاون جميع المنتجين ولا يستطيع أحد أن يقول : « أنا الذي أنتجت هذه السلعة » ولكن كل واحد يمكن أن يؤكد أنه ساهم في انتاجها ٠

وقد عملت الرأسمالية على تطوير مبدأ تقسيم العمل ليس فقط في اطار المجتمع بل في اطار الصناعة الواحدة ، بل المؤسسة الواحدة ٠ فالعامل الحديث ليس الا حلقة من (العامل الجماعي) الذي يتكون من مجموع عمال مؤسسة معينة أو صناعة محددة ٠ فان سلعة ـ كالسيارة مثلا أو الحذاء تمر بين أيدي عدد كبير من العمال قبل أن يتم صنعها ٠ وهذا ما يسمى بانتاج السلسلة La lhainn أي أن كل عامل لا يقوم الا بجزء فقط من السلعة التي هي في النهاية عمل جميع العمال كالانتاج الكلي الذي هو عمل مجموع المنتجين في المجتمع ٠

وهذا الانتاج الذي هو نتيجة تعاون جميع المنتجين لازم وضروري للمجتمع ولما كان كل منتج لا يخلق غير جزء فقط من هذا الانتاج فهو لا يستطيع أن يشبع رغباته بوساطة هذا الجزء فقط ٠ وكذلك العامل الذي يشتغل في مصنع للاحذية والذي ينحصر عمله في تجهيز «النعول» من قطع الجلد الكبيرة لا يستطيع أن يشبع رغباته من الأحذية بوساطة هذه « النعول » فقط ولكنه في حاجة الى زوج الاحذية الذي هو نتيجة عمل جميع عمال المصنع ٠ ونجد الوضع نفسه بالنسبة لأي منتج صناعي فهو لا يستطيع أن يشبع حاجياته جميعا بوساطة منتجات صناعته فقط ولكنه في حاجة لمجموع الانتاج الذي هو ثمرة عمل جميع المنتجين ٠

وتزداد هذه الظاهرة وضوحا اذا أخذنا في الاعتبار العمال الذين يشتغلون في صناعات السلع الانتاجية أي : الحديد والصلب والآلات٠٠ ٠٠ الخ ٠٠٠٠ فجميع هؤلاء العمال يعتمدون لاشباع حاجياتهم على الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية وتعتمد هذه الأخيرة بدورها على الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية أو السلع الانتاجية ٠ ان الانتاج يتسم بالطابع الاجتماعي لانه نتيجة تعاون جميع المنتجين ولان كل واحد منهم لا يعمل لاشباع حاجياته الخاصة بل لاشباع جزء من حاجيات المجتمع ٠

ولقد قضت الرأسمالية على المنتجين المستقلين الذين ينتجون

بانفسهم ماهم فى حاجة اليه ولهذا اصبح تطور الانتاج مسالة حيـــاة أو موت بالنسبة للمجتمع ولكن الطابع الفردى لملكية وسائل الانتاج يقف فى سبيل هذا التطور ٠

ان محرك الانتاج والهدف الذى يجـــب أن يرمى اليه بعد صبغته بالصبغة الاجتماعية يجب أن يكون هو اشباع حاجيات المجتمع ٠ ولكن الواقع يختلف عن ذلك تمام الاختلاف : لما كانت ملكية وسائل الانتاج فردية أى ملكا للرأسماليين ٠٠٠٠ هؤلاء الذين استثمروا أموالهم فى شتى أنواع الانتاج فان هدف الانتاج يصبح الربح والربح وحده ٠ وهذا يعنى أن الانتاج يمكن أن يتطور ويزيد مادام هناك ربح يجنيه المنتج ٠ ولكن بانعدام الربح تقف عجلة الانتاج مهما كانت أهمية وضرورة هذا الانتاج بالنسبة للمستهلكين وللمجتمع ٠

وهكذا تصبح الصفة « الفردية » لتملك وسائل الانتاج مناقضـــة تماما للصفة « الاجتماعية » للانتاج ٠ ويزداد هذا التناقض حدة بانتشار الرأسمالية وتطورها ويؤدى الى أزمات اجتماعية خطيرة ويبقى الحـــال كذلك حتى اليوم الذى يستطيع فيه المجتمع ــ وقد خنقه غلافه الرأسمالى ــ التخلص من نظامه القائم وتؤدى هذه العملية القاسية الى سلسلة من النضال الذى قد يبلغ حد العنف ٠٠٠ ولكنه نضال لابد منه ٠

والصفة « الفردية » لتملك وسائل الانتاج يمثلها الرأسماليون ، أما الصفة « الاجتماعية » للانتاج فيمثلها العمال ٠ ويتبلور التناقض بين الانتاج الاجتماعى والملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى شكل تناقض طبقى فيقف الرأسماليون ضد العمال ٠٠٠ وهذا هو الشكل الحديث للنضـــال الطبقى ٠

تطور الرأسمالية..

كانت الرأسمالية قد بدأت عام ١٨٤٨ حينما ظهر « البيـــــان الشيوعى » تسيطر على الاوضاع الاقتصادية السائدة ولكن هذه الرأسمالية كانت Individualiste وحرة Libéral ، فردية لان المؤسسة الانتاجية كان يملكها رأسمالى واحد ويقوم هو بشئون ادارتهـا وحده لانهـا كانت لا تعرف غير قانون واحد : قانون التنافس ولا تسمح بأى تدخل من جانب الدولة وكان شعارها هو : دعه يعمل ٠٠ دعه يمر ٠٠

وقد أدى قانون التنافس هذا الذى لم تقبل الرأسمالية الناشئة المتطورة غيره والذى أشاد بفضائله جميع رجال الاقتصاد فى القــــرن الماضى الى التكتل والتركيز كما أشرنا فى الفقرة السابقة فمبدأ « دعه يعمل ٠٠٠ دعه يمر ٠٠٠ » هو فى الواقع مبدأ أو قانون الغاب ٠ فالأقوياء الأذكياء يقضون على الضعفاء والخاملين ٠ وقد تحقق التركز فى البداية بدون أن يختفى الشكل الفردى للمؤسسة الرأسمالية ، فقد حل صاحب العمل القوى بموارده المالية محل المنتج الصغير ٠٠٠ وهذا هو عهد «ملوك الصناعة » ٠

وازدادت حركة التكتل والتركز حدة فيما بعـــد بازدياد درجة التنافس فقد تضخم حجم المؤسسات وأصبحت وسائل الانتاج بفضل تقدم الفنون التكنولوجية ، ذات تكلفة باهظة كما أصبحت رءوس الاموال المستثمرة من الضخامة بحيث لا يمكن أن تتحملها امكانيات الرأسمالى الفرد ٠ ولهذا أصبح تعاون عدد معين من الرأسماليين ضروريا ٠ وهكذا حل المشروع الضخم ــ (ثمرة تعــاون أكثر من رأســمالى واحد) ــ محل المؤسسة الرأسمالية الفردية ٠ ولكن هذا التعاون لم يكن من ذلك النمط الذى دعا اليه « لوى بلان » وغيره من الاشتراكيين السابقين على ماركس أى هؤلاء الذين ظهروا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ولكنه تعاون بين الرأسماليين ٠٠٠ انه عهد الشركات ذات المسئولية المحدودة والشركات المساهمة ٠٠٠ الخ ٠٠٠

وتتمتع هذه الشركات بميزة كبرى بالنسبة للمؤسسات الفردية : فهى تســتطيع أن تعبىء الادخارات بطرحهــا الأســهم والســندات فى الاسواق ٠ وراحت هذه الشركات بفضل هذه الميزة تتسع وتنتشر بسرعة مذهلة حتى استطاعت أن تسيطر فى بداية القرن العشرين على الانتــاج الرأسمالى كله ٠

وأصبح قانون التنافس الذى كان يسرى فى مستهل القرن التاسع عشر على ملايين من أصحاب العمــل لا يسرى الآن الا على عشرات الآلاف

من الشركات الضخمة . وأصبح الاتفاق للقضاء على التنافس ـ الذى كان مستحيلا تحقيقه حينما كان الملايين من أصحاب العمل يتنازعون السوق ـ ممكنا بعد أن سيطر عدد محدود من الشركات الكبرى على السوق . وهكذا شاهد قرننا الحالي ازدهار «الترست» و «الكارتل» وغيرهما من « الاتحادات » الرأسمالية التى تهدف الى احتكار السوق الوطنية أولا ، ثم السوق العالمية بعد ذلك (١) .

وقد اختفى الشكل «الفردى» للرأسمالية بظهور الشركات ، ذلك الشكل الذى حاولت أن «تخلده» الثورة الفرنسية ، وكذلك اختفى الطابع «الحر» للرأسمالية بظهور «الترست» و «الكارتل» وغيرها من التنظيمات الاحتكارية التى حلت محل مبدأ «دعه يعمل .. دعه يمر ..» وهكذا غير التطور من معالم الرأسمالية ، وكان جوهر هذا التطور هو الانتقال من مرحلة الملكيه الفرديه لوسائل الانتاج الى مرحلة الملكية الجماعية لهذه الوسائل . وهذه الملكية ليست بالطبع ملكية المجتمع بأجمعه ، بل هى ملكية جماعية محدودة من الرأسماليين ورجال المال . ولكن هناك حقيقة واقعة لا شك فيها هى: ظهور الطابع «الجماعى» لملكية وسائل الانتاج .. ذلك الطابع الذى خلقته الرأسماليه نفسها .

لقد اختفت معالم الرأسمالية الاصلية تماما عند بلوغها مرحلة الشركات المساهمة والفرق بينها الآن وبين ما كانت عليه عند نشأتها فرق شاسع من الناحيتين الكمية والنوعية . فرق كمى أولا لأن الملكية

---

(١) ظهرت هذه الحركة فى معظم الدول الرأسمالية ولكنها بلغت الذروة فى كل من المانيا والولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ١٨٨٠ . فالكارتل فى المانيا كانت تحدد كميات بيع الشركات الأعضاء وأسعارها والكميات المنتجة منها ولكنها كانت تترك لهذه الشركات هامشا كبيرا من الحرية فى ميدان الادارة الفنية . وقد عمدت « الترست » فى الولايات المتحدة الى ربط النشاط الصناعى بدنيا المال ويمكننا أن نحدد هيكل القطاع الصناعى بعد ظهور هذه التنظيمات الجديدة على الوجه التالى :

(أ) ارتباط قطاع الصناعة بالبنوك : فقد ساهمت هذه الأخيرة فى المؤسسات الصناعية بهدف السيطرة عليها و « ابتلاعها » واتخذ البحث عن الربح النقدى طابعا مجردا جامدا . لقد كانت فكرة الانتاج فى قطاع الصناعة فى بداية القرن التاسع عشر تحتل المكان الأول . أما اليوم فأن البحث عن الربح يتفق مع تحديد الانتاج اذا كان ذلك ضروريا للمحافظة على مستوى الأسعار أو حتى لرفع هذا المستوى .

(ب) ارتباط قطاع الصناعة بالسلطات العامة : فالمؤسسات الضخمة والتنظيمات الاحتكارية يهمها أن « تضغط » على السلطات العامة للحصول على الحماية الجمركية أو الاعانات المالية أو الأسواق المربحة .. الخ .. وهى تستخدم ـ لهذا الغرض ـ أكثر من وسيلة تبدأ بمجرد الطلب الشرعى وتنتهى بالرشوة واستغلال الأحزاب والصحافة .. (المترجم) .

الفردية أصبحت أكثر ضخامة وأعلى تركيزا . وفرق كيفى لان هذه الملكية الخاصة لم تعد تتميز بالطابع « الفردى » بل اكتسبت الطابع «الجماعى» بعد ظهور الشركات المساهمة . ان الملكية مازالت خاصة بمعنى أن وسائل الانتاج ما زالت حكرا على عدد من الافراد دون الغالبية العظمى ولكنها لم تعد « فردية » بمعنى أنها لم تعد حكرا على شخص واحد فقط .

ليس هناك شك فى ان الطابع الجماعى للملكية الخاصة يعد تقدما أكيدا بالنسبة للطابع الفردى وقد كان هذا التطور هو السبب فىاستغلال الكثير من الثروات وتحسين المستويات المعيشية لعدد غفير من الناس . ولهذا تعد كل سياسة تؤازر الاشكال القائمة للملكية الفردية والحد من تطور الشكل الجماعى للملكية الخاصة ، سياسة رجعية فالشكل الجماعى للملكية الخاصة لا يمكن الا أن يولد الملكية الجماعية بمعناها الدقيق ، وسوف نرى فيما بعد أن الملكية العامة قد مرت بالفعلبالشكل الجماعى للملكية الخاصة .

ويظهر الفرق النوعى بين الشكل الجماعى للملكية الخاصة والشكل الفردى لهذه الملكية فى وظيفة الرأسمالى ، فهو فى أطار الملكية الخاصة « صاحب العمل » .. الرجل الذى يدير المؤسسة ويوجه سياستها أى أنه يمارس عملا اقتصاديا وفنيا . والرأسمالى لا يمارس هذه الوظيفة فى اطار الشكل الجماعى للملكية الخاصة : ان مجلس ادارة الشركة أو جمعية المساهمين تعهد بها لموظف معين مقابل أجر محدود . وتتقلص وظيفة الراسمالى فى اقراض امواله مقابل أرباح معينة اى انه يصبح عاملا طفيليا فى المجتمع يتقاضى « أتاوة » على الانتاج .. سرعان ما تشكل عقبة فى سبيل زيادة الانتاج ويعمد المجتمع على القضاء على هذه العقبة بطريقة مباشرة بوساطة الجهاز الضريبى وتحديد الارباح وبطريقة غير مباشرة بوساطة مراقبة الأسعار أو تطبيق نظام التسعير الجبرى .

يؤدى الشكل الجماعى للملكية الخاصة ــ بصفة كونه اتحادا بين عدد من الرأسماليين ــ الى ظهورتشريع خاص فتكتسب الشركة الشخصية المدنية أى أنه يجب تسجيلها كما يجب أن تملك عقدا تأسيسيا ولائحة تنظم نشاطها .. الخ .. ولما كان فى مقدورها طرح اسهمها أو سنداتها فى السوق لتعبئة الادخارات حتى الصغيرة منها فقد أصبح منالضرورى سن التشريعات الهادفة الى حماية المدخرين ومراقبة نشاط الشركات .

بذور الاشتراكية

ان الاشتراكية بالنسبة لنا ليست نظاما « صناعيا » نود ان نفرضه على المجتمع بدل النظام القائم الذى لا ينكر عيوبه احد . ان الاشتراكية هى شكل تاريخى للمجتمع يصبح ضروريا حينما يبلغ هذا المجتمع درجة معينة من درجات النمو .

وهذا يعنى أن الاقتصاد الاشتراكى يجب أن يولد ويتطور داخل النظام الرأسمالى نفسه بل يجب أيضا أن يبلغ درجة معينة من النضج قبل أن يصبح الشكل الرئيسى للمجتمع .. ان بذور المجتمع الاشتراكى توجد ولا شك فى المجتمع الرأسمالى .. ونحن نقول «بذور» الاشتراكية لانه من غير المعقول أن نجد داخل النظام الرأسمالى مجتمعا اشتراكيا مصغرا .. بل نجد أشكالا وليدة للاقتصاد الاشتراكى ..

ان تطور الرأسمالية يوضح ويجسم هذه الاشكال المنتظرة التى تتميز بالصفات الأساسية التالية :

١ — الانتاج أصبح ذا صبغة اجتماعية .

٢ — ملكية وسائل الانتاج لم تعد «فردية» بل «جماعية» .

٣ — وظيفة الرأسمالى الفنية والاقتصادية يقوم بها موظف أجير

٤ — الانتاج والتوزيع تضطلع بهما المؤسسات الاحتكارية .

وهذه العناصر الاربعة تعد أشكالا متطورة للاقتصاد الاشتراكى . فالانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى يتصف بالصبغة الاجتماعية الخالصة وهذا الطابع « الاجتماعى » للانتاج أصبح اليوم ظاهرة شبه عامة . ووسائل الانتاج فى المجتمع الاشتراكى ملك خاص للمجتمع بأسره . ولما كانت الرأسمالية قد انتهت اليوم الى نظام الشركات المساهمة فقد بلغ المجتمع العامل الرئيسى للاشتراكية فى بداية تطورها أى الشكل الجماعى للملكية .. ان هذا الشكل ما زال محدودا ولكنه فى سبيله الى الاتساع . فحينما يمتلك وسائل الانتاج مائة ، أو ألف ، أو عشرة آلاف مساهم أو جميع أفراد المجتمع فان ذلك يعنى أن الملكية أصبحت ذات طابع جماعى وأن الفرق بين ملكية شركات المساهمة والملكية والاشتراكية هو فرق عددى أو كمى ....

ويمكننا أن نكرر القول نفسه بالنسبة لادارة المؤسسات . فالوظائف القيادية تحت نظام الشركات المساهمة يضطلع بها الاجراء تماما كما هو الحال تحت النظام الاشتراكى . وهنا كذلك نجد الفرق بين الوضعين

عدديا أو كميا . ان المساهمين هم الذين يعينون المديرين داخــل هــذه الشركات المساهمة على حين يعين هؤلاء المديرون فى اطار النظام الاشتراكى بوساطة المجتمع كله .

والاقتصاد الاشتراكى اقتصاد « منظم » أى أن الانتاج تحدوه الحاجات ويتم التــوزيع تبعــا لهــذه الحاجات نفســها وتنظيم الانتــاج والتــوزيع بوساطة الاحتكارات هو نواة للتنظيم الاشتراكى . فالاحتكارات تنظــم الانتاج تبعا لامكانيات السوق وكذلك عمليات التوزيع تنظم تبعا لحــالة الاســواق . وغنى عن البيــان أن الرأســمالية الاحتــكارية لا تأخذ فى الاعتبار غير حاجات فئة معينة من المستهلكين ... هؤلاء الذين يملكــون القوة الشرائية الكافية بعكس الاشتراكية التى تهدف الى اشباع حاجات أفراد المجتمع جميعا ولــكن هناك حقيقة واقعة هى أن الانتــاج والتوزيع يخضــعان « لتنظيم » معــين وأنه يكفى ابدال هــذا التنظيم الذى يخــدم مصالح أقلية من رجال المال ، بتنظيم يخدم مصالح المجتمع كله لنحصــل على اقتصاد اشتراكى . وهنا كذلك نجد أنفسنا أمــام بذرة من بذور الاشتراكية ....

وخلاصة القول أن نواة الاشتراكية موجودة فعلا داخل اطار النظام الرأسمالى وسنرى فيما يلى كيف أن هذه النواة بدأت تنمو وتتطور تحت نظام اقتصاد الدولة ... L' Economie d' Etot

الجزء الثانى

العامل الارادى

تدخل العامل الانسانى

يتكون المجتمع الرأسمالى ، كأى مجتمع آخر من هيكل اقتصادى هو فى الواقع أساس هذا المجتمع المادى ، ومن هيكل سياسى هوالترجمة القانونية للهيكل الاقتصادى . وتوخيا للبساطة سنسمى الأول الهيكل الاقتصادى والثانى الهيكل القانونى .

ويتكون الهيكل الاقتصادى للمجتمع بطريقة عشوائية . فهو نتيجة لصراع الافراد لكى يحصلوا على ثروات الطبيعة اللازمة لحياتهم ولهذا يتطور الهيكل الاقتصادى ويتغير بعيدا عن ارادة الافراد نتيجة لتقدم فنون وسائل الانتاج .

وعلى العكس فان الهيكل القانونى للمجتمع الذى هوالتمثيل النظرى للهيكل الاقتصادى يعد من عمل الأفراد ولا يمكن تغييره الا بتدخلهم .
. وقد تطور الهيكل الاقتصادى للرأسمالية وتغير حتى انه كون بعض الاشكال الاشتراكية للانتاج ولكن هيكلها القانونى لم تصبه التغييرات نفسها مما أدى الى حدوث هوة بين الهيكلين وهذه الهوة هى السبب فى عدم الاستقرار الدائم الذى تعيش فيه الرأسمالية منذ الحرب العالمية الاولى . ولا بد أن يزداد عدم الاستقرار هذا حدة بمرور الايام ويلقى بالمجتمع كله فى لجة الفوضى ما دام الهيكل القانونى يتعارض مع الهيكل الاقتصادى المتطور .

ولكن تغيير الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى يحتم تدخل الأفراد ولكن أى أفراد ؟ ليس جميع الافراد قاطبة بل هؤلاء الذين تتفق وظيفتهم الاقتصادية مع الأشكال الاشتراكية للانتاج التى أوجدها النظام الرأسمالى نفسه . وهؤلاء الافراد قد أوجدتهم الرأسمالية كما أوجدت أشكال الانتاج الاشتراكية انهم الأجراء (١) ومن الممكن أن يتحد رجال آخرون ،

---

١) يستخدم الباحثون ثلاثة الفاظ تعنى نفس الطبقة : الأجراء ـ العمال ـ البروليتاريون وفى رأينا أن لفظ الاجير هو أقربهم الى الحقيقة فهو يعبر عن وظيفة اقتصادية محدودة تتميز تماما عن وظيفة الرأسمالى أو صاحب المهنة الحرفية أو مالك الاراضى الزراعية . أما لفظا العمال والبروليتاريين فاقل شمولا ولا تعنى غير عمال المصانع .
وقد يعترض البعض بأن لفظ الاجراء يشمل المدير والعامل غير المتخصص على حد سواء والمحافظ وعامل رصف الطرق . ومن البديهى أن المدير والمحافظ لا يشعران بميل للقضاء على الهيكل القانونى للمجتمع وهذا اعتراض غير وجيه لان هناك عمالا وبروليتاريين لا يريدون النضال من أجل القضاء على الهيكل القانونى للرأسمالية . بل هناك من يضع =

ينضمون الى طبقات أخرى من طبقات المجتمع وحتى الى الطبقة الرأسمالية نفسها ، مع الطبقة العمالية ولكنهم حينئذ يتركون أرض طبقتهم أى أنهم يتخلون عن مصالحهم الطبقية ليتبنوا مصالح الطبقة العاملة

ويكفى أن نستعرض مختلف طبقات المجتمع حتى نتيقن أن الطبقة العمالية وحدها هى المؤهلة تاريخيا لتحقيق التحول الاجتماعى المنتظر ٠

الطبقات الاجتماعية

يتكون المجتمع الرأسمالى البحث من طبقتين فقط هما : طبقة الرأسماليين وطبقة الاجراء ٠ ولكن الرأسمالية البحتة لا وجود لها فى المجتمعات الحديثة ولما كان التاريخ عبارة عن حركة دائمة فلا يمكن اعتبار أية حقبة تاريخية مماثلة لغيرها فهى دائما خليط من الماضى والحاضر والمستقبل ونحن حينما نقول « مجتمع رأسمالى » فهذا يعنى مجتمعا تكون فيه الرأسمالية هى الشكل الغالب للانتاج ولكن الى جانب الرأسمالية توجد أشكال أخرى من أشكال الانتاج ومن ثم بعض الطبقات التى هى من آثار الماضى : كملاك العقارات وأصحاب الحرف اليدوية والزراع المستقلين ٠

وهكذا يتكون المجتمع الحديث من خمس طبقات مختلفة : الطبقة الرأسمالية ، طبقة الاجراء ، طبقة ملاك العقارات ، طبقة الزراع المستقلين وأخيرا طبقة المهن الحرة (١)

(١) ، (٢) الزراع المستقلون وأصحاب المهن الحرة :

تعتبر هاتان الطبقتان من الطبقات « الوسيطة » أى أنها ليست من الطبقات الرأسمالية أو من الطبقات الاجيرة بل هى تجمع بينهما ٠ وهما دائما مهددتان نتيجة لتطور الرأسمالية ، فالتركز يلقى بأفرادهما الى مرتبة الاجراء ٠ ولهذا فتميل هاتان الطبقتان الى مناهضة الرأسمالية ، ولكنها مناهضة ذات طابع رجعى لان هدفها الدفاع عن اشكال بدائية للانتاج ٠

= نفسه فى خدمة المديرين (العمال الذين يقضون على حركة الاضراب) أو فى خدمة المحافظين (رجال الشرطة) من أجل القضاء على حركة رفقائهم الذين ينتمون للطبقة نفسها ٠ ان ما يهم هنا ليس موقف هذه الطائفة أو تلك من الاجراء بل موقف هذه الطبقة كطبقة ٠ وهذا الموقف فى النهاية لا بد أن ينسجم مع الوظيفة الاقتصادية ٠ ولهذا نفضل أن نستعمل هنا لفظ الاجراء وسنستعمل كذلك تجنبا للتكرار الممل تعبير (الطبقة العمالية » ٠ (المؤلفان) ٠

١) يقصد المؤلفان بالزراع المستقلين هؤلاء الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم أو بمعاونة أفراد أسرهم أما ملاك العقارات فيقصد بهم المؤلفان أصحاب الملكيات الكبيرة الذين يلجئون الى الأيدى العاملة لاستغلالها (المترجم)

لا يمكن اذن لافراد هذه الطبقات الاضطلاع بمهمة القضاء على الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى ولكن يمكنهم أن يتحدوا مع الطبقة العمالية فى نضالها ضد الرأسمالية وهم بذلك يتخلون عن مصالحهم « الحالية » من أجل مصالحهم « المستقبلة » ويتخلون عن وجهة نظرهم ليتبنوا وجهة نظر « البروليتاريا » ٠

(٣) طبقة ملاك العقارات :

وهذه طبقة طفيلية لم تعد تتفق مع أية وظيفة اقتصادية ودخل هذه الطبقة أى الريع الزراعى هو نوع من الاتاوة التى تحصلها هذه الطبقة من دخل المجتمع ومصير هذه الطبقة يتوقف على بقاء الملكية الفردية للارض الزراعية ٠ ومصلحتها الطبقية هى فى بقاء الملكية الفردية بأى ثمن وبهذا فهى طبقة رجعية مناهضة للاشتراكية ٠ وتقف هذه الطبقة فى النضال التاريخى القائم بين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية الى جانب هذه الأخيرة دفاعا عن مبدأ الملكية الفردية ٠ وتمثل هذه الطبقة فى جميع بلدان العالم أشد أنواع الرجعيه ٠

(٤) الطبقة البورجوازية :

لن نطيل الكلام عن هذه الطبقة التى يطلق عليها فى العادة لفظ « البورجوازية » ولما كان الهيكل القانونى للرأسمالية يتفق ومصالحها فنجدها تدافع دائما عن هذا الهيكل ٠٠٠ وهو أمر طبيعى لان القضاء على الهيكل القانونى للرأسمالية يعنى القضاء على البورجوازية كطبقة ٠ وهكذا فالطبقة البورجوازية هى العدو المباشر للاشتراكية كما أن النضال التاريخى فى العصر الحديث هو النضال بين الطبقة البورجوازية والطبقة العمالية ٠ وهذا النضال هو نضال طبقى ٠٠٠ ونضاله حاسم لان على نتيجته يتوقف مصير المجتمع المعاصر ٠

(٥) الطبقة العمالية :

تعتبر هذه الطبقة ثمرة مباشرة للرأسمالية ٠ فكلما ازداد نمو الرأسمالية ازداد كذلك عدد الأجراء ٠ وقد رأينا فيما سبق أن بظهور الشركات المساهمة أصبحت الوظائف القيادية للمؤسسات الجماعية نفسها حكرا على الاجراء ٠

ولما كان الاجير ليس بمالك لوسائل الانتاج فان اختفاء الملكية الفردية لا يتعارض مع مصالح الأجراء الطبقية ٠٠٠ بل على العكس أنه يدعم هذه المصالح ٠ فتأميم وسائل الانتاج يعنى أن فائض القيمة سيئول الى المجتمع كله لا الى عدد محدود من الملاك وهكذا يعتبر القضاء على الهيكل القانونى للرأسمالية مطابقا لمصالح الطبقة العمالية بل هناك ما هو أكثر من ذلك : فحينما تصل الرأسمالية الى مرحلة معينة من مراحل نموها تصبح عقبة لتطور قوى الانتاج ٠٠٠ ويصبح القضاء على الهيكل القانونى للرأسمالية ضرورة حيوية بالنسبة للطبقة العمالية التى تتوقف رفاهيتها على تنمية وسائل الانتاج هذه ٠

والطبقة العمالية هى طبقة المستقبل . وهى الطبقة الوحيدة التى ازداد عددها ازديادا كبيرا فى جميع بلدان العالم وتتطور هــــذه الطبقة حينما تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة على حين تنزوى جميـــع الطبقات الاخرى فى المجالات الاقتصادية الثانوية فى انتظار اختفائهـــا تماما . وبانتشار ملكية الدولة (وهو كما سنبين فيما بعد اتجاه التطور الحديث) كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى وفى عدد كبير من الصناعات بدول أوربا الغربية لن يبقى فى المجتمع غير الاجراء ..

وهكذا تبدو الطبقة العمالية هى الطبقة الثائرة تاريخيا والتى يقع على عاتقها مهمة القضاء على الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى . « ان معرفة الهدف الوقتى لهذا العامل أو ذلك أو حتى بطبقة البروليتاريا ككل لاتهم .. ان المهم هو معرفة جوهر هذه البروليتاريا وماذا يجب أن تقوم به تاريخيا تمشيا مع هـذا الجوهر ... ان هدف البروليتـاريا ودورها التاريخى قد حدد لها بطريقة واضحة ونهائية داخل اطار وجودها نفسه وفى جميع تنظيمات المجتمع البورجوازى الحالى » (١) .

والطبقة العمالية تعد طبقة ثورية تاريخيا .. ونحن نقول تاريخيا لان مصالحها كطبقة تتفق مع تطور قوى الانتاج ولكن الاجراء كاشخاص أو حتى كمجموعات مهنية يمكن أن يكونوا رجعيين ولكى يصبحوا ثوريين يجب أن يتخطوا مرحلة التنظيم المهنى وينظموا أنفسهم ، كطبقة ، داخل « حزب طبقى » مدركين تمام الادراك أهمية الدور التاريخى لطبقتهم .

وبقى علينا الآن أن نرى ما اذا كانت الطبقة العمالية قد تطورت بالفعل فى هذا الاتجاه أم لا .

الحركة الاشتراكية

لقد اشرنا فى الجزء الاول من هذا الكتاب الى أن قيمة السلعة تنقسم الى جزأين جزء يمثل العمل « الماضى » (المواد الاولية ـ استهلاك العـدد والآلات والمبانى) والجزء الآخر يمثل العمل «المضاف» le Houail Aiouté أى العمل الذى يحول المادة الاولية الى سلعة تامة الصنع وقد أشرنا كذلك الى أن هذا الجزء من القيمة الذى يمثل العمل المضاف ينقسم بدوره الى جزأين الجزء الاول يمثل الاجور والثانى فائض القيمـــة الذى يئول الى الرأسمالى . ولهذا فان أى ارتفاع فى مستوى الاجور يقلل من فائض القيمة والعكس صحيح .

---

(١) يســتخدم ماركس فى « أعماله الفلســفية » لفظ بروليتارى . ولكنه يستخدم كذلك لفظ الاجير كمرادف للفظ الاول وقد كــان لفظ « بروليتارى » يعنى « الاجير » فى كتابات القرن التاسع عشر . (المؤلفان)

القوى الاجتماعية المتصارعة :

ان حجم هذين الجزأين ـ الاجور وفائض القيمة ـ يتحدد بوساطة علاقات القوى القائمة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية • ومطالب العمال التي تهدف الى زيادة الأجور وخفض ساعات العمل ليس لها نتيجة أخرى غير مشاركة الرأسمالي في قيمة العمل المضاف • ولكن الانتاج الرأسمالي لا يمكن أن يستمر الا اذا حقق ربحا وهو يتوقف على هذا الربح أو تلاشيه •

وتصطدم الحركة العمالية الهادفة الى تحسين مستويات الحياة ومن ثم ضغط فائض القيمة بعقبة لا يمكن تخطيها هي ضرورة تحقيق الربح في اطار النظام لرأسمالي • وهذا يعني بعبارة أخرى أن ارتفاع مستوى معيشة الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية لا يمكن أن يتعدى درجة معينة • وتتفاوت هذه الدرجة من دولة الى أخرى ولكن تخطيها يعني القضاء على أساس النظام الرأسمالي • وهذا يعني أن النضال العمالي الذي يقتصر على المطالب العاجلة ينتهي به الامر الى الدوران في حلقة مفرغة • فيمكن لعمال صناعة بعينها أن يصلوا الى تحسين أحوالهم المعيشية ولكن هذا يتحقق بفضل الانانية المهنية الرجعية التي تعود على أصحابها بالنفع ولكنها تضر بقية المجتمع العمالي • ويؤدي ذلك الى عدم توازن اقتصادي يعجل بأزمة الرأسمالية ، لأن البطالة ستلغي المميزات التي حصل عليها البعض • وتستطيع الطبقة العمالية في بلد ما الارتقاء بمستواها المعيشي عن طريق الانانية الوطنية الرجعية لانها لن تصل الى ذلك الا على حساب عمال الدول الاخرى ولن يكون هذا الكسب الا كسبا محدودا وعابرا • فبازدياد الانانية الوطنية تزداد أزمة المجتمع الرسمالي لان الاستحواذ على السوق العالمية يصبح ضرورة عاجلة بالنسبة لكل دولة على حدة فالحرب التي لا بد أن تنشب نتيجة لهذه الاوضاع ستبتلع بدورها المميزات التي جناها البعض (١)

النضال العمالي :

وهكذا فالطبقة العمالية على الرغم من جميع جهودنا لن تستطيع أن تتجاوز حدا معيشيا معينا مادامت مغلقة داخل اطار التنظيمات الرأسمالية، فلا بد أن يظهر قانون « ايران » Loi d' airain للاجور (٢) من جديد ، وهو لن يختفي في هذه المرة الا باختفاء الرأسمالية نفسها •

---

(١) لقد أصبحت الانانية الوطنية اليوم ظاهرة عامة وخير دليل على ذلك هو موقف النقابات العماليه من الهجرة وهو ما أسماه ج • باريتو « بحماية الايدى » العاملة ولكن انتشار الانانية الوطنية لا بد وأن يدفع المجتمع الدولي الى الحرب (المؤلفان)

(٢) يعني هذا القانون أن هناك اتجاها الى انخفاض مستوى الاجور الى حد أدنى لا يكفل للعامل غير مطالب الحياة الاساسية والتي بدونها لا يستطيع أن يعيش وأن ينتج ويتحقق ذلك الاتجاه نتيجة زيادة عرض قوة العمل عن الطلب عليها • (المترجم)

وتدفع هذه الاستحالة التى تجابه الطبقة العمالية فى نضالها لتحسين وسائل عيشها العمال الى مناهضة النظام الرأسمالى نفسه فنراهم يضيفون الى مطالبهم العاجلة (رفع مستوى الاجور ، وخفض ساعات العمل) مطالب ذات صبغة قانونية (ادارة عمالية لعمليات الانتاج ـ تأميم المؤسسات الخاصة) ترمى الى تغيير الهيكل القانونى للمجتمع . وتتحول الحركة العمالية (الشكل غير الواعى للنضال الطبقى) الى حركة اشتراكية (أى الى الشكل الواعى لهذا النضال) . ويزداد هذا التحول سرعة بفضل تدخل الدولة التى تحاول بوصفها وسيلة المسيطرة البورجوازية ، القضاء على النضال العمالى .

وينتهى الامر بالعمال الى ادراك أن الدولة تمثل قوة كبيرة يجب الاستيلاء عليها واستخدامها لتحطيم الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى .

ويصبح التنظيم المهنى غير كاف وتظهر ضرورة التنظيم السياسى أى تكوين حزب سياسى يمثل الطبقة العاملة . وينتهى الامر بهذه الطبقة ـ على الرغم من التردد والنكسات واختلاف الرأى ـ الى تنظيم صفوفها داخل اطار حزب سياسى . وقد ظهرت الاحزاب الاشتراكية أو العمالية فى جميع الدول الرأسمالية وحتى فى غياب هذه الاحزاب نجد النقابات نفسها هى التى تعمل على ايجادها كما هو الحال فى بريطانيا . أو تتدخل مباشرة فى الحياة السياسية كما يحدث فى الولايات المتحدة الامريكية .

الاشتراكية :

ان الاشتراكية كمذهب ، وكنظرية ، ليست ألا تحليلا وتفسيرا للرأسمالية .. تحليلا وتفسيرا لنموها وتطورها وللمتناقضات التى تسودها والتى تعمل على تغيير أسسها ... تحليلا وتفسيرا لاشكال الانتاج الجماعية التى تظهر داخل النظام الرأسمالى نفسه ... وللنضال العمالى أو الشكل غير الواعى للنضال الطبقى ... وللدور التاريخى الذى تقوم به الطبقة العمالية ...

وقد دفع هذا التحليل بعدد من الرجال ... من المفكرين .. الذين ينتمون الى مختلف طبقات المجتمع الى التنديد بالمظالم الاجتماعية التى ترعاها الرأسمالية ... والاستغلال الذى يقاسى منه العمال على أيدى أصحاب العمل . وراح هؤلاء المفكرون يبحثون عن حلول للقضاء على هذا الاستغلال وتلك المظالم الاجتماعية . وقد وجدوا هذه الحلول فى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وهكذا ظهر اسم .. الاشتراكية ..

الحركة العمالية :

والاشتراكية كمذهب ، وكنظرية هى ثمرة لعمل فكرى ... ولكن لكى تصبح النظرية واقعية ولكى تخرج الاشتراكية من ميدان المضاربات الفكرية كان يجب أن تصبح « ضمير » القوة الوحيدة القادرة على تحقيقها وقد ظهرت هذه القوة بوضوح تام خلال القرن التاسع عشر بظهور الحركة

العمالية التى اتضح لها سريعا ضرورة تغيير أسس المجتمع ··· وقد شرح لها المذهب الاشتراكى دقائق هذا التغيير وهكذا تم الامتزاج بين المفكرين الاشتراكيين والحركة العمالية ··· وتبلورت « الحركة الاشتراكية » من عملية المزج هذه ، تلك الحركة التى تمثل الشكل الواعى للنضـــــال الطبقى ·

لقد خلقت الرأسمالية الشروط الفنية للاشتراكية ولكنها لم تخلق غيرها ··· فأصحاب رءوس الاموال لا يقضون على بعضهم البعض ··· ولكى تصبح الاشتراكية حقيقة واقعة يجب القضاء على الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى الامر الذى لا يمكن أن يتم الا بتدخل العامل الارادى ··· أى تدخل العامل الانسانى ·· وهذا العـــامل الارادى هو الحركة الاشتراكية ·

الجزء الثالث

فترة الانتقال

الفصل الأول

الاطار الجغرافى والقانونى

لقد درسنا حتى الآن تطور الرأسمالية دون أن نأخذ فى الحسبان الاطار الجغرافى الذى تم فيه هذا النمو عبر السنين . وكان لا بد أن نتتبع هذا النمط فى التحليل لكى نفهم جيدا كيفية تطور المجتمع الرأسمالى وتحوله الى مجتمع اشتراكى . وعلينا الآن أن ندخل المجتمع الرأسمالى فى اطاره الجغرافى ونرى تأثير هذا الاطار على تطور النظام موضوع البحث

(٠) الأمة :

كانت الامة هى الاطار الجغرافى الذى تطور فى حدوده المجتمع الرأسمالى وتختلف الامم ، من حيث الحجم وعدد السكان ولهذه العناصر أهميتها فالأمة الصغيرة كانت ولا شك لن تسمح للرأسمالية ببلوغ ما حققته بالفعل من نمو وتقدم . فظهور « فورد » فى بلجيكا يعد أمرا مستحيلا . وبالعكس اذا كانت الامة كبيرة للغاية فانها تصبح تربة خصبة لنمو الاشتراكية .

وظهور الامم يحدد فترة الانتقال التى تفصل المجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى فالرأسمالية ، وخاصة فى شكلها التجارى ، بدأت نموها داخل المجتمع الاقطاعى . وقد أدى تطور الرأسمالية الى تركيز السكان فى المدن التى بدأت تنفصل وتستقل عن المجتمع الاقطاعى كما أدى تقدم فنون الانتاج الرأسمالية الى زيادة حدة تقسيم العمل . ونشأ من تقسيم العمل وتركز السكان داخل المدن رواج كبير فى المعاملات التجارية وتبادل السلع مما أدى بدوره الى ضرورة تمهيد الطرق وتنشيط حركة المواصلات ليس فقط بين المدن بعضها وبعض بل كذلك بين المدن وما يجاورها من مقاطعات ريفية وبدأت تظهر ضرورة ايجاد لون من ألوان الادارة المشتركة المركزية وقد تحققت هذه الادارة بالفعل بعد حروب داخلية عانت منها معظم الامم بظهور نظام الملكية المطلق .

وكان ظهور الاقتصاد الرأسمالى هو العامل الرئيسى فى تكوين الامة التى كانت ضرورية لتطور ونمو هذا النظام الاقتصادى . وأصبحت الامة بعد اكتمال عناصرها اطارا مواتيا لازدهار الانتاج الرأسمالى . وهكذا بلغت الرأسمالية درجة نضوجها التام داخل « القالب » الوطنى ولكنها كما سنرى فيما بعد غير قادرة على الخروج من هذا القالب أو تعدى هذا

الاطار حتى ان الأمة التى كانت مهدا للراسمالية ستكون فى النهـــاية قبرا لها ٠

وراحت الراسمالية داخل الاطار الوطنى وبعد تخلصهـا من جميع شوائب الماضي تخطو الى الامام بخطوات الجبابرة ٠ وتعد ألمانيا خير مثل على نجاح الرأسمالية السريع المذهل : لقد أصبحت هـــذه الامة التى لم تكتمل شخصيتها تماما الا عام ١٨٧٠ من أكبر القـــوى الرأسمالية فى العالم فى الفترة التى سبقت مباشرة الحرب العالمية الأولى ٠

(٠) الاقتصاد القومى :

لقد رأينـــا أن التطور الرأســـمالى يؤدى الى التكتل والاحتكارات وتتبلور هذه الظاهرة أساسا داخل الاطار القومى ٠ ويختفى التنـافس أو تقل حدته بظهور التنظيمات الاحتكارية مما يسمح لعدد محدود من الرأسماليين بسيادة السوق والسيطرة عليها٠ ولكن أحد الشروط الجوهرية لنجاح الاحتكارات هو عدم غمر السوق الداخلية بانتاج الدول الاخـــرى وهكذا تعمد الرأســـمالية فى الوقت الذى تقضى فيه على التنافس فى السوق الداخلية الى حمـــاية نفسها من التنافس الخـــارجى أى تنافس رجال المال والاعمال فى الدول الاخرى ولما كانت هـــذه الضرورة تعد حيوية بالنسبة لرأسمالية كل دولة على حدة فان مبدأ الحماية الجمركية يصبح هو القاعدة العامة والحماية التى تنبثق من هذه السياسات تتصف بصفة الرجعية الشديدة لان هدفها ليس حماية الصـــناعات الناشئة بل حماية التنظيمات الاحتكارية التى تضر أشد الضرر بالمجتمع كله ٠

والراسمالية فى كل دولة ليســت فقـط فى حاجة الى الدفاع عن نفسها بل عليها كذلك أن تلجأ الى الهجوم ٠ فتقسيم العمل الذى أصبح الآن دوليا جعـــل كل دولة تعتمد على الدول المنتجة للمواد الأولية وعلى السوق العـــالمية ، أى جعل الدول الراسمالية كلها تعتمد بعضها على بعض ٠ وأصبحت كل رأسمالية مضـــطرة الى النضـــال للحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وللسيطرة على الاســـواق الضرورية لتصريف انتاجها٠ وقد نتج عن هذا النضال تنافس حاد قاتل بين النظم الرأسمالية فى الدول المختلفة ٠

والظاهرة المميزة لعصرنا هى أن الســـوق الدولية تســـيطر على السوق الوطنية وأن التنافس فى السوق الدولية أصـــبح قانون المجتمع الحديث ٠ ولكن لمـا كانت الرأسمالية تعتمد على الدولة لتجابه التنافس فى الســـوق الدولية ، فان هذا التنافس يتحول الى تنافس بين الدول نفسها ٠

(٠) التوسع الراسمالى

ولا تكاد تسيطر الرأسمالية على الامة حتى تتجه بأنظارها الى الخارج وتحاول غزو العالم معتمدة على « قلعتها » الوطنية التى تسخرها لتنفيذ مآربها ويفرض هذا التوسع نفسه على الأنظمة الرأسمالية فى جميـــع

البلدان ويخلق لونا من ألوان التسابق بين الامم وخاصة بين الدول الكبرى ولا تظهر حدة هذا التنافس أو التسابق على حقيقتها طالما توجد في العالم أقاليم مختلفة لم يتسرب اليها بعد الانتاج الرأسمالى ... وتعمد الرأسمالية الى غزو هذه الاقاليم لانها تجد فيها متنفسا لتوسعها وتصريف منتجاتها ولكن يعود التنافس بين الدول الرأسمالية الى الظهور حينما يوصد هذا الباب – سواء حينما تصبح هذه الأقاليم مستعمرات مغلقة لا يتسرب اليها غير نفوذ المستعمر وحده أو حينما تزدهر فيها الصناعات المختلفة – بل يتحول الى نزاع غير مقنع للسيطرة على السوق الدولية .

وبازدياد حدة هذا النزاع يزداد ضغط الرأسمالية على الدولة من أجل تسخيرها للدفاع عن مصالحها وينتهى التنافس بين الرأسماليين من أجل سيادة السوق الدولية الى تنافس بين الدول نفسها . وتبدا التنظيمات الاحتكارية التى ظهرت داخل الدول تتكون على الصعيد الدولى .

ويصبح الاطار القومى الذى كان تربة الرأسمالية الخصبة لا يتسع لقوى الانتاج الهائلة التى تطور اليها النظام القائم ... وتتجه الرأسمالية الى السوق الدولية ... متخذة من الدولة نقطة انطلاق لتوسعها وهذا هو السبب فى أن الرأسمالية تؤدى بطبيعتها الى ... الاستعمار ...

الدولة

(•) الاطار القانونى :

الأمة هى الاطار الجغرافى الذى نمت فيه الرأسمالية التى تمكنت فى النهاية من سيادة الامة واستغلالها لغزو السوق الدولية . ولكن الامة ليست فقط اطارا جغرافيا بل كذلك اطارا قانونيا أى مجموعة من التنظيمات تتجسد فى « الدولة » لهذا يجب أن نعرف ماذا تمثل الدولة . والدور الذى تؤديه فى تطور المجتمع الرأسمالى .

الدولة هى التعبير القانونى للامة . وهذا يعنى أن شكل وطبيعة الدولة يتوقفان على الهيكل الاقتصادى وعلاقات القوى بين مختلف طبقات الأمة . ولما كان هذا الهيكل وتلك العلاقات تمثل درجات تطور مختلفة ومتفاوتة فان الدولة بدورها يمكن أن يتغير شكلها وطبيعتها بتغير العصور والبلاد والدولة الملكية ذات السلطات الشخصية يسودها كقاعدة عامة ، هيكل اقتصادى وسط بين الاقطاعية من ناحية والرأسمالية من ناحية أخرى أما الدولة الملكية أو الجمهورية ذات السلطات النيابية فيسودها هيكل اقتصادى رأسمالى .

ولما كانت الدولة هى التعبير عن علاقات القوى بين مختلف طبقات الأمة فانها تصبح بالضرورة المدافعة عن مصالح الطبقة المتحكمة أى الطبقة التى تحتكر النفوذ الاقتصادى فى المجتمع والدولة فى المجتمع الرأسمالى

تدافع عن مصالح الطبقة الراسمالية • والحقيقة أن الدولة تعد دائمـــا أداة قمع فى يد الطبقة الحاكمة حينما توجد بالفعل هذه الطبقة ، الأمـر الذى لا يتحقق فى جميع الحـــالات ولكن لا يجب أخذ هذا التعريف على علاته واعتباره حقيقة مطلقة ، لأن الطبقة الرأســـمالية حتى اذا صرفنا النظر عن عدم تجانسها تخضع لضغط الطبقات الاخرى وتضطر فى كثير من الاحوال الى أخذ مصالح هذه الطبقات فى الحسبان بل وأن تتركلها جزءا من السلطة ••

كما يجب الا ننسى من ناحية أخرى ، أن الهيكل الاقتصادىللمجتمع يتغير باستمرار ضد ارادة الافراد نتيجة لتقدم فنون وسائل الانتاج ممـا يؤدى بدوره الى تغير فى ميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع ، الامر الذى ينعكس فى النهاية علىالدولة نفسها فنحن اذا قارنا مثلا الدولة فى مستهل القرن التاسع عشر وهذه الدولة نفسها فى مستهل القرن العشرين وجدنا الفرق الآتى : كانت الدولة فى بداية القرن التاســـع عشر فى أيدى الملاك الزارعين عـلى حين كانت الطبقـــة البورجوازية تقف موقف المعارضة ، أما فى بداية القرن العشرين فقد انتقلت الدولة الى الطبقـــة البورجوازية وبدأت الطبقة العاملة تقف موقف المعـــارضة وسنرى فيما بعد أن الهيكل الاقتصادى وميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع قد أصابهما تغير جديد منذ الحرب العالمية الاولى وقد تحملت الدولة نتائجهذا التحول •

(•) تدخل الدولة

كانت الرأسمالية فى البداية كما سبق وأشرنا فردية لا تعـــرف غير قانون واحد هو قانون التنافس وكانت لا تقبل أية تنظيمات وخاصة التنظيمات الحكومية لأن شعارها الوحيد كان : دعه يعمل ••• دعه يمر •• ولكن سرعان ما أدى التنافس الحر الى التكتل والاحتكارات مما أدى بدوره الى ضرورة ظهور التنظيمات • وكانت هذه التنظيمات فى بدايتها تنظيمات خاصة منبثقة منالنقابات المهنية والكارتلوالترست — ثم تحولت شيئا فشيئا فأصبحت تصدر عن الدولة • وقد ازداد عدد التنظيمـــات العامة ، أى تدخل الدولة ، بنمو وسائل الانتـــاج وحينما بلغت هـــذه الوسائل درجة الضخامة أصبحت مرافق عامة لحاجة المجتمع اليها وعدم مقدرة التخلى عنها • فأى توقف فىالانتاج يصبح كارثةحقيقية للامة جمعاء وأصبح من المستحيل ترك الافراد يتصرفون كما يحلو لهم بوســـــائل الانتاج هذه ، وأضحى التنظيم الحكومى ضروريا وبدأت الدولة تتدخـل للحد من حقوق الملاك • وهذا ما حدث بصـــــفة عامة وفى جميع الدول تقريبا بالنسبة للسكك الحديدية ووسائل المواصلات عامة •• ومرافق الماء والغاز والكهربا والبريد ••• الخ ••

واتسعت قاعدة التنظيمات الحكومية بظهور الشركات المســـاهمة وطرح الاسهم والسندات فى الاسواق وتقدم وسائل الائتمـــان وراحت تتغلغل فى جميع الانشطة الانتاجية •

كما أدى نمو الحركة العمالية وتكوين المنظمات النقابية الكبرى

الى تنظيم شئون العمل وتحديد مستويات الاجور • وبدأت التنظيمـــات في هذا الميدان • كذلك بين أصـــحاب العمل والعمال ولكن تضخم عدد الأيدى العاملة أدى الى جعلها حكومية أى ظهور التشريعات الاجتماعيـــة التى شملت جميع العلاقات بين العمال وأصحاب العمل •

وهكذا فنمو الرأسمالية وتطورها وبلوغها مستوى الضخامة يحتم ظهور التنظيم العام أى تدخل الدولة •

والدولة كذلك هي التى تتدخل لحماية الاحتكارات الوطنية ضـــد التنافس الخارجي ولمساعدة الرأسمالية فى السيطرة على السوق الدولية وهكذا يتحول التنافس بين الرأســـماليين فى السوق الدولية الى نزاع سياسى بين الدول ••• نزاع ينتهى بالحرب ويهدف الى دعم الاحتكارات على المستوى العالمى •

ووجود الامة كاطار جغرافى وقانونى مستقل ، أى تقسيم العـــالم الى أمم مستقلة ذات سيادة ، يحول التنافس بين الراسماليين فى السوق الدولية الى تعارض بين مختلف الامم • وكما كان التنافس بالامس يدفع بالرأسمالى الى تطوير مؤسسته للقضاء على منافسيه قبل أن يقضوا هـــم عليه فان تعارض الامم اليوم يضعها أمام الاختيار التالى : أن تقـــوى الى درجة تمكنها من ابتلاع الدول الأخرى أو تترك نفسها لتبتلعهـــا الدول المنافسة •

الفصل الثانى

اقتصاد الدولة

تنافس الدول :

كانت الامة ضرورية لنمو الرأسمالية ... بصفة كونها اطارا حطمت داخلة جميع العقبات الاقطاعية واحتمت داخله ضد أى غزو اقتصادى أو سياسى كان يمكن أن يشل تقدمها وكانت الامة أخيرا ضرورية للرأسمالية كميدان مغلق ، لها عليه حق الاحتكار المطلق . وحينما بلغت الرأسمالية هذه المرحلة بدأت تعبىء قوى الامة الاقتصادية والسياسية للسيطرة على السوق الدولية .

وقد تبلورت هذه الظاهرة فى جميع البلدان ولكن بدرجات متفاوتة ان منطق الرأسمالية هو التوسع المستمر لانها لا يمكن أن تعيش بدونه ويكون هذا التوسع فى بادىء الأمر اقتصاديا بحتا ولكنه يتحول تدريجيا بسبب انتشاره بين جميع الدول ومحاولة كل منها سد الطريق أمام غيرها الى توسع سياسى . وتصبح الحرب هى الطريقة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف . وهكذا « تحمل الرأسمالية فى طياتها الحرب كما تحمل السحب القاتمة بذور العاصفة » . وتجد كل دولة نفسها منذ اللحظة التى تصبح الحرب فيها خطرا دائما يهدد الانسانية ، مضطرة الى الاستعداد لمواجهة أى نزاع مسلح . وتؤدى هذه الاوضاع الى تغيير الهيكل القانونى للمجتمع داخل كل دولة على حدة .

وقد قلت حدة التنافس بين الرأسماليين أو اختفت تماما على المستوى الوطنى بظهور التكتل والتنظيمات الاحتكارية ولكن التوسع الرأسمالى قذف بهذه التنظيمات الى المستوى الدولى . ولما كانت الرأسمالية فى كل بلد تعبىء الامة كلها لمساندة نضالها فى السوق الدولية فان التنافس يصبح القانون الذى يسود العلاقات بين الامم . وقد رأينا أن التنافس بين الرأسماليين يحتم على كل منهم تحسين وزيادة انتاجه والا قضى عليه كمنتج . وأصبحت هذه الضرورة اليوم تقع على عاتق الامة التى أصبحت مهددة بفقدان استقلالها وسيادتها اذ لم تتم جهازها الانتاجى بالمعدلات التى يزيد فيها الانتاج فى الدول الأخرى . وتؤدى ضرورة الاستعداد للحرب بدورها الى العمل على تنمية القوى الانتاجية المختلفة .

وظهرت هذه الضرورة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى فقد أصبحت الحرب الحديثة بفضل تقدم فنون التسليح حرب عدد وآلات ... حرب

عتاد .. أى أن القوة العسكرية للأمة باتت تعتمد على قوتها الاقتصادية فى المقام الاول ومن ثم على درجه تقدم قواها الانتاجيه .

ان القانون الذى يسيطر اليوم على جميع الأمم التى تريد المحافظة على سيادتها هو : زيادة معدلات الاستثمار وزيادة معدلات الانتاج لتبقى قوية وفى مقدمة غيرها من الامم ..

متناقضات جديدة :

يجب أن تكون الأمة قوية لتستطيع المحافظة على حريتها وسيادتها ولكى تكون قوية يجب عليها دائما أن تنمى انتاجها ولا تتخلف أبدا عن غيرها . ولكن زيادة الانتاج المستمرة تصطدم بالاستغلال الرأسمالى لقوى الانتاج .

فالانتاج الرأسمالى يهدف أولا وقبل كل شىء الى تحقيق الربح . ومن المعروف أن معدل الربح يميل الى الهبوط نتيجة لنمو الانتاج السريع ويؤدى هذا الاتجاه الى ظهور تناقض جديد داخل النظام الرأسمالى فهو يحتم علينا الحد من زيادة الانتاج حتى تبقى الأسعار مرتفعة ومجزية . وتعتبر الاحتكارات وسيلة فعالة لبلوغ هذا الغرض . وهذه الظاهرة « الانكماشية » شائعة ومعروفة مما يعفينا من الاطالة بشأنها . ويكفى أن نذكر القارىء هنا بعمليات اعدام السلع التى انتشرت قبل الحرب العالمية الأخيرة والتى كان غرضها الوحيد هو المحافظة على مستوى الربح

وهكذا نجد أنفسنا أمام تناقض واضح : فعلى الرأسمالية من جهة أن تزيد الانتاج لتحافظ على السيادة الوطنية ، وعليها من جهة أخرى الحد من هذا الانتاج للمحافظة على الربح الرأسمالى . هناك اذا تعارض بين مصالح الرأسمالية ومصالح الامة .. تعارض جذرى لا تقضى عليه الحلول الوسطى : فبقاء الرأسمالية يعنى اضمحلال الامة والقضاء عليها ... وهذا التنافس بين الرأسمالية والامة يعنى أن الدورالتاريخى للنظام الرأسمالى قد انتهى ..

وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى التناقض بين الرأسمالية التى يهدف الانتاج فى ظلها الى تحقيق أكبر قسط من الربح ، الامة التى يكون الانتاج فيها هادفا الى اشباع الحاجيات الوطنية . وقد اضطرت الدولة وهى التعبير القانونى للأمة ، لكى تتغلب على هذا التناقض ، بأن تتدخل لتنظيم الانتاج والتوزيع بما يتفق وضرورات الحرب وقلت درجة هذا التدخل بانتهاء سنى الحرب .

ولكن تقلص الرأسمالية ابتداء من عام ١٩٢٩ الى عام ٣٠ عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى أدى الى خفض عام فى مستويات الانتاج . واضطرت كل دولة الى التدخل لمواجهة هذا الشلل الخطير فى جهازها الانتاجى . وكان التدخل فى البداية يرمى الى مساعدة الانتاج الرأسمالى ... فقد حاولت الدولة بالتوسع فى سياستها الانتاجية أدارة عجلة الانتاج من جديد ، ولكنها اضطرت فى النهاية أمام مقتضيات المصلحة العامة أن تحل محل الرأسمالية . وقد كان هذا التحول التدريجى أى

أخذ الدولة مكان الرأسمالية من أهم الظواهر التى ميزت عصرنا الحاضر أن درجة هذه الظاهرة تختلف من بلد الى آخر ــ فدور الدولة فى المانيا مثلا يفوق بكثير دورها فى الولايات المتحدة الامريكية ــ ولكنها ظاهــرة عامة دعمتها الحرب العالمية الثانية ٠

وقد أدى قيام الدولة بدور الرأسمالية الى تغير فى الهيكل القانونى للمجتمع وخلف نظاما اقتصاديا « انتقاليا » يمكن أن نسميه باقتصـــاد الدولة ٠

الفصل الثالث

طبيعة ومميزات اقتصاد الدولة

(٠) نفوذ الدولة ..

راحت الدولة لكى تحافظ على سيادتها وتستعد لمواجهة حرب تهدد دائما بالانفجار تعمل جاهدة على مواجهة شلل جهازها الانتاجى والفوضى الاجتماعية التى تتمخض عنها الرأسمالية . وقد اضطرت أن تباشر بنفسها استغلال القوى الانتاجية لتقيم دعائم اقتصاد يهدف الى اشباع المجتمع بدل الاقتصاد الذى لا يرمى الا لتحقيق أكبر قسط ممكن من الربح . وقد رأينا فيما سبق أن التعبير القانونى للامة هو الدولة ، ولذلك فقد وقع عليها العبء لتحل محل الرأسمالية وأدى هذا التحول الى تصدع الهيكل القانونى للمجتمع الرأسمالى .

ويظهر نفوذ الدولة بطريق غير مباشر فى : تنظيم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وبطريق مباشر : بوساطة تأميم وسائل الانتاج .

وليس تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية بالأمر الجديد ولكن أهم ما يميز الماضى من الحاضر فى هذا الميدان هو الطابع العام المستمر لهذا التدخل . ومعنى أو جوهر هذا التدخل على وجه الخصوص هو الذى يعمل على تصدع الهيكل القانونى للنظام الرأسمالى . فأساس هذا الهيكل أى حق الملكية ، بدأ ينهار منذ اللحظة التى جاء فيها التشريع الاجتماعى والاقتصادى والمالى ليحد من حقوق الرأسمالى . وقد راحت هذه التشريعات تنمو وتزدهر على الرغم من فترات التردد والنكسات وكلما ازداد تقدم هذه التشريعات كلما فقد حق الملكية من معناه وجوهره حتى لقد أصبح مجرد تعبير قانونى أجوف (١)

والملاحظات التالية التى أوردها « هنرى ديجوجيس » فى كتابه « مراحل القانون » خير ما يؤيد الاتجاه الذى نشير اليه : « أن الاقتصاد الموجه فى أيامنا هذه يكاد يقضى على كل معنى لحق الملكية ... فتدخل المشرع المعاصر قد ضغط الى درجة كبيرة مفهوم الملكية الخاصة .. ذلك

---

١) ان التقليد القانونى يمكن أن يظل قائما على الرغم من اختفاء الحق الحقيقى وهذا مثال بسيط ولكنه كبير المغزى : ما زال مستأجر المبانى السكنية فى حاجة الى تصريح من المالك لادخال التليفون أو الغاز أو الكهرباء فى شقته ولكن ليس للمالك الحق فى رفض هذا التصريح (المؤلفان)

المفهوم الذى كان سائدا فى فرنسا خلال القرن الماضى .. وقد ظهـــرت اتجاهات مماثلة فى عصرنا الحاضر فى جميــــع الدول المتمدينة بدرجات مختلفة وبسرعة متفاوتة ... ولكن الظـــاهرة التى نحن بصددها عامة شاملة .. »

ويعتقد « لوسيان لورا » من جانبه أن الملكية الفردية فى طريقها لان تصبح مرفقا عاما يقول هذا الكاتب :

« كان صاحب المؤسسة تحت نظام الرأسمالية الفـــردية حرا فى ادارة مؤسسته .. يستطيع مثلا ايقاف عجلة الانتاج عندما يحلو لهذلك ... وقد أصبح هذا مستحيلا فى السنوات الاخيرة بالنسبة لقطاع ضخم فى قطاعات الاقتصـــاد ... وقـــد راح القانون يحـد من حـق المالك فى التصرف فى ملكيته .. لقد فقدت الملكية حتى مع بقائها رأسمالية صـــفة الفردية .. لقد أصبح لها طابع عام ويظهر ذلك بوضوح كبير فيمـــا يختص بالسكك الحديدية (حتى فى حالة عدم تأميمها) ووســائل النقل والمواصـــــلات فى المدن الكبرى ومرافق الغاز والكهربا والماء والبريد والتليفون والتلغراف ... الخ ... ان تطور الملكية الخاصة الى مرحلة المرفق العام قد أصبح اليوم أمرا مفروغا منه ... حتى مع بقاء المؤسسات خارج نطاق ملـكية الدولة .. والملـكية اليوم اما جمـاعية اما خاضعة لاشراف تنظيمات المجتمع .. »

والى جانب التدخل غير المباشر يوجد التدخل المباشر بمعنى أن تحل الدولة محل الرأسماليين . وقد يحدث ذلك عن طريق العنف (روسيا) أو عن طريق الاصلاحات الهيكلية (انجلترا) أو عن طريق الاستثمـــارات العامة (الولايات المتحدة الامريكية) ... وهو فى النهاية أمر شـــكلى يتوقف على الظروف الداخلية لكل بلد ولكن الحقيقة الهامة هى التحول من الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية ، ذلك التحول الذى يعد اليـوم ظاهرة عامة تجتاح البلاد جميعا بدرجات متفاوتة ولكنها تعبر عن نفس الاتجاه .

وتقاوم الرأسمالية هذا الاتجاه الذى يتجسم فى ازدياد نفوذالدولة ولكن مقاومتها لا طائل تحتها لأنها حينما تنجح فى اعادة الحياة الى القوانين التى تحكم الاقتصاد الرأسمالى فانها فى الواقع تدفع بالمجتمع الى أزمـــة جديدة تجعل تدخل الدولة من جديد امرا ضروريا لا بد منه ، والتجربة التى نعيشها اليوم ذات مغزى كبير : لقد تقلصت التنظيمات الاقتصادية وخاصـــــة فى ميدان مراقبة الاسعار وعمليات التوزيع منذ نهاية الحرب الاخيرة باســـتثناء انجلترا وحدها وظهـرت نتائج انكماش دور الدولة الاقتصادى فى الحال : فالازمة تهدد معظم الدول ولا يمنع اندلاعها غـير الاستعدادات العسكرية ..

(٥) ازدياد درجة تدخل الدولة

لقد أصبح تدخل الدولة أمام الشلل الذى يهدد الجهاز الانتـاجى أمرا لا بد منه تتوقف عليه حياة الامة نفسها ولهذا فقد أكد هذا الاتجاه

نفسه في جميع الدول على الرغم من التردد والمقاومة • ويتميز هذا الاتجاه بثلاث خواص رئيسية :

(١) الملكية العامة تحل تدريجيا محل الملكية الخاصة •

(٢) الدولة تحل محل الرأسماليين فى توجيه الحياة الاقتصادية •

(٣) حاجات الأمة كقوة دولية مستقلة تحل محـــل الربح كمحرك لجهاز الانتاج •

ويمكن التحقق من النقطة الاولى أى انتشار الملكية الجماعية عـــلى حساب الملكية الفردية ، من توسيع القطاع العام والتطور المقارن للاستثمارات العامة والخاصة • وقد زادت من ناحية أخرى مساهمة الدول فى المؤسسات الخاصة ويعمل الجهاز الضريبى أخيرا على تحويل الملكية الى الدولة •

ويلاحظ الباحث بخصوص توجيه وأدارة الحياة الاقتصـــادية أن الرأسماليين يفقدون بالتدريج دورهم القيادى فنحن لا نشاهد فقط اتساع رقعة الملكية العامة على حســـاب الملكية الخاصـــة ، بل أن هذه الاخيرة أصبحت تخضع لتنظيمات اقتصادية واجتماعية تزداد حدتها يوما بعـد يوم • فالتشريعات الاقتصادية وخاصة التشريعات المالية تقدمت تقدمـا محسوسا فى هذه السنوات الاخيرة فى جميع بلدان العالم •

التشريع الاجتماعى :

ليست التشريعات الاقتصادية والمالية وحدها هى التى تحدد الدور القيادى للدولة فى اطار الحياة الاقتصادية فالتشريع الاجتماعى بدوره يعد من أهم مظاهر التدخل الحكومى ، فالقـــانون أصبح ينظم الأجور وأحوال العمل بوجه عام كمـــــــا تقوم الاتفاقيات الجمـــــاعية Conventious Collectives (١) التى التى لهـا قوة القـانون بدور ايجابى فعـــال فى هذا الميدان • ولكن أهم ما يميز هذا الاتجاه هو التشريعات التى ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية بغرض تحديد دور وسلطات العمال وأصحاب العمل داخل المشروعات الانتاجية وانشاء « لجان المؤسسات » •

كما أن نظام الضمان الاجتماعى ينتشر ويتغلغل فى جميع البلدان ويخضع أصحاب العمل لجميع هذه التشريعات ولذا فقد أصبح الرأسماليون مجرد « منفذين » أن أنهم يجتازون المرحلة الاخيرة التى تبشر باختفائهم

(•) هدف الانتاج ••

ويزداد كل يوم الدور القيادى للدولة فى الحياة الاقتصادية وضوحا

---

١) تتم هذه الاتفـــاقيات بين ممثلين لاتحادات النقابات العمالية وممثلين لاتحاد نقابات أصحاب العمل • وهى تنقسم الى اتفاقيات اقليمية يسرى مفعولها على منطقة جغرافية محدودة واتفاقيات وطنية تنفذ عـــلى مستوى الدولة • (المترجم)

وقوة ... حتى أصبح اليوم هو الظاهرة السائدة فى معظم المجتمعات ..
وقد تبلور الاتجاه نفسه فيما يختص بهدف الانتاج .. فدور الربح كمحرك لجهاز الانتاج بدأ يضعف ويضمحل (ولكن يجب ألا نخلط دور الربح كمحرك لجهاز الانتاج والربح فى حد ذاته .. والضعف الذى نشير اليه بدأ يدب فى دور الربح لا فى الربح نفسه) وقد بدأ يختفى فعلا فى عدد من الصناعات الأساسية ؛ سواء لأن هذه الصناعات قد أممت ودخلت القطاع العام أم لان برنامجا انتاجيا محدودا قد فرض عليها من أعلى أى من السلطات العامة . فالطاقة الذرية وهى صناعة المستقبل لم تعرف فى يوم ما قانون الربح فمنذ نشأتها وهى صناعة عامة ملك للدولة .

ولما كانت زيادة الانتاج من الشروط الضرورية لصيانة السيادة الوطنية فقد أصبحت حاجيات الامة هى المحرك والموجه لجهاز الانتاج أى أن هدف الانتاج فى طريقه الى أن يصبح اشباعا لحاجات الامة (لا يهمنا طبيعة هذه الحاجات فهذا موضوع آخر سنتعرض له بالبحث فيما بعد بل يهمنا دور هذه الحاجات كمحرك للانتاج) .

وهكذا تتضح لنا مميزات اقتصاد الدولة الثلاثة : الدور القيادى للدولة ... الملكية العامة ... توجيه الانتاج صوب اشباع حاجات المجتمع

طبيعة اقتصاد الدولة ..

ويعد تحول الرأسمالية الى نظام اقتصاد الدولة ظاهرة عامة فالتطور الاقتصادى فى جميع البلدان منذ الحرب العالمية الأولى يتجه صوب هذا النظام بمميزاته التى أشرنا اليها فى الفقرة السابقة . واذا كان اقتصاد الدولة لم يبلغ بعد مرحلة النضج فان ذلك لا يعنى أنه أصبح الشكل الاقتصادى للمستقبل ... المبشر بأفول نجم الرأسمالية ... وهذا يثبت أننا لسنا أمام ظاهرة عارضة ، بل أمام نتيجة حتمية لتطور الرأسمالية فى عالم تتنازعه أمم مستقلة ..

وتنبثق ضرورة اقتصاد الدولة من التطور التاريخى نفسه ولما كانت الاشتراكية هى شكل تاريخى من أشكال المجتمع تتبلور من تطور الرأسمالية فان وجود فترة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية يعد أمرا لا بد منه .

والرأسمالية تخلق بتطورها الأشكال الاشتراكية للانتاج وما أن تظهر هذه الاشكال حتى تنتشر بسرعة على حين تضمحل الاشكال الرأسمالية ويصل التطور الى مرحلة يتوازن فيها شكلا الانتاج . ولكن هذين الشكلين متناقضان أى أن أحدهما لا يمكن أن يزدهر الا على حساب الآخر . ويزداد التناقض بينهما حدة كلما اقترب النظام الاقتصادى من نقطة التوازن . وتبلغ حدته درجة العنف حتى أنها تعصف بالمجتمع كله وتندلع نتيجة لذلك أزمة اجتماعية تعرض المجتمع كله للخطر . ويصبح تدخل الدولة هو الوسيلة الوحيدة لاعادة التوازن الاجتماعى ويبقى هذا التدخل ضروريا ما دامت الأشكال الاشتراكية للانتاج لم تبلغ مرحلة السيادة .

وهكذا يمثل اقتصاد الدولة الفترة الانتقالية بين الرأسمالية

والاشتراكية . وهذا هو السبب الذى دفعنا الى تسميته « اقتصـــاد الدولة ، وهــــذه التسمية خير من تعـــبير « رأسمـــالية الدولة » Capitalis d' etat لان المميزات الرئيسية لاقتصـــاد الدولة تبعـــد عن الخصائص المعروفة فى النظام الرأسمالى . ولكن هذه المميزات ليست اشتراكية بحته ، ولهذا فنحن نرفض كذلك تعبير « اشتراكية الدولة » Socialisme d' etat وانجلترا اليوم ليست خاضـــعة لنـــظام « رأسمالية الدولة » كما أن الاتحاد السوفيتى لا يسوده نظام « اشتراكية الدولة » ...

ويعتقد بعض المفكرين السطحيين أن تدخل الدولة التى هى فى الواقع وسيلة قمع فى أيدى الطبقة المتحكمة يرمى الى تدعيم الرأسمالية وان اقتصاد الدولة ليس فى جوهره غير مرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالى ويؤدى هذا التفكير الشيوعى الى اعتبار روسيا السوفيتية هى بلد الاشتراكية . فثورة عام ١٩١٧ التى أطاحت بالطبقة الرأسمالية وضعت الدولة على حد تعبيرهم فى خدمة الطبقة العـــاملة . والحقيقة أن الجانبين يتغافلان عن هذه الحقيقة البسيطة : وهى أن فترة الانتقال تتميز بعدم وجود طبقة حاكمة والا لما كانت فترة انتقال على الاطلاق . لقـــد كانت الملكية المطلقة التى وجدت فى معظم البلدان هى التى تمثل فترة الانتقال بين النظام الاقطاعى والنظام الرأسمالى . وليس من الممكن ايجـــاد طبقة حاكمة خلال هذه الفترة . انهـــا ليست بالتأكيد طبقة النبلاء التى راحت تفقد جميع امتيازاتها لمصلحة الملكية .. ولا البورجوازية التى هى طبقة المستقبل والتى لم تكن قد اكتملت قواها بعد لتقوم بالدور التاريخى الذى القى على عاتقها ... وكانت الملكية هى الحكم بين هاتين الطبقتين ، تعتمد تارة على واحدة منهما وتارة على الاخرى ولكنها تسودهما معا ... ولقد اضطرت الملكية المطلقة لكى تدعم قوتهـــا الى تحقيق الوحدة الوطنية .. والمركزية السياسية ... وتقوية جهاز الانتاج . وقد ساعدت بذلك على ظهور الرأسمالية وازدهارها ومن ثم الدخول فى مرحلة انتقالية جديدة .

ونجد الظاهرة نفسها فى « اقتصاد الدولة » فالبورجوازية لم تعد هى الطبقة المتحكمة لانها فقدت امتيازاتها لمصلحة الدولة . أما الطبقـــة العمالية فما زالت غير قادرة على أن تأخذ مكانها . وهكذا تصبح الدولة هى الحكم بين الطبقتين الكبيرتين فى المجتمع الحديث . ولكن الدولة مضطرة لكى تدعم سلطانها أن تركز بين أيديها وسائل الانتاج وهى بذلك تشجع ظهور الاشكال الاشتراكية وتؤكد فترة الانتقال من جديد ..

حاجات الأمة ..

ليس اقتصاد الدولة اذن مرحلة خاصة من مراحل الرأســـمالية « كالامبريالية » مثلا بل هو يميز مرحلة انتقالية لم تعد تتصف بصفات الرأسمالية ولا يغير وجود الرأسماليين كافراد فى مراكز هامة قيادية من طبيعة اقتصاد الدولة شيئا تماما كما أن وجود النبلاء فى مراكز السلطة أيام الملكية المطلقة لم يغير من طبيعة هذا النظام شـــيئا . بل يمكننا أن

تقول : ان وجود هذه الطوائف لا بد منهـــا في البداية ... فكما احتل النبلاء تحت نظام الملكية معظم المراكز العامة فان أفراد الطبقة البورجوازية يحتلون تحت نظام اقتصاد الدولة معظم المراكز القيادية . وهل يمكن أن تختلف الأوضاع عما هي عليه ؟ فالطبقة العمالية لم تكتسب بعد الطاقات المعنوية والفنية التي تحتمها هذه المناصب . ولكنها باكتسابها هذه الطاقات تبدأ في احتلال مراكز القيادة في المجتمع (١) ومن الممكن أن نلاحظ الفرق التالي اذا درسنا أوضاع الملكية المطلقة عند نشأتها وعند نهايتهـــــا : كانت طبقة النبلاء تحتل في البداية الغالبية العظمى من المراكز القيادية على حين احتلت الطبقة البورجوازية هذه المناصب عندما أشرف هـــذا النظام على نهايته . وسيتكرر هذا الاتجاه نفسه بالنسبة لاقتصـــاد الدولة : ففي بداية هذا النظام يحتل أفراد الطبقـــة البورجوازية معظم المراكز القيادية ولكن عندما نقترب من نهاية المرحلة الانتقالية نجد أن أفراد الطبقة العاملة هي التي تبدأ في احتلال هذه المراكز .

---

١) اننا نلتقي هنا بفكرة « برودون » الخاصة بامكانيات الطبقـــة العاملة . وقد كتب سير ستافورد كريبس ردا على النقـابات الانجليزية التي تطالب بتدعيم مساهمة العمال في ادارة المؤسسات يقول : ان أحدا لا يتمنى أكثر مني ضرورة مساهمة العمـــال مساهمة فعالة في الادارة الصناعية ولكني غير مسئول عن عدم اتاحة الفرصـــة لهم منذ أكثر من خمسين سنة لاكتساب الخبرة الضرورية للنجاح . لقـــد أتاحت لجان الانتاج المشتركة تحقيق بعـــض النجاح في هذا الميدان . ولكن ادارة الاعمال تستوجب درجة معينة من المعرفة والخبرة الفنية . وعلى النقابات أن تعمل على اكتسابها في أقرب فرصة اذا أرادت أن تساهم في مراكز القيادة . (المؤلفان)

الفصل الرابع

تطور اقتصاد الدولة

تتحول الرأسمالية بتطورها داخل الاطار الوطنى الى نظام اقتصاد الدولة . وقد يبدو لأول وهلة أن هذا النظام يجب أن يظهر بادىء ذى بدء فى الدول التى بلغت فيها الرأسمالية أقصى درجات تطورها ولكن الواقع يختلف تماما عن هذه الملاحظة فقد بلغ اقتصاد الدولة درجة كبيرة من التقدم فى روسيا التى كانت الرأسمالية فيها مازالت فى مراحلها الاولى ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأسباب داخلية وخارجية .

فى الدول المتقدمة

لقد كان اقتصاد الدولة متقدما للغاية فى المانيا مثلا قبيل الحرب العالمية الثانية ويرجع السبب فى ذلك الى ما كانت تحسه هذه الدولة من ضرورة تدعيم جهاز انتاجها الذى أصابه العطب خلال الازمة الاقتصادية الكبرى التى اجتاحت العالم عامى ١٩٢٩ ــ ٣٠ والى حاجتها الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتها .

وكان تطوير جهاز الانتاج مستحيلا داخل اطار النظام الرأسمالى فقد حولت ذلك جمهورية Wejmou ولم تجن غير الفشل ، وزيادة حدة الازمة الاقتصادية . وأصبح من الضرورى أن تحل الدولة محل الرأسمالية وتتكفل بادارة الاقتصاد . وهذا هوماقام به الحزب الاشتراكى الوطنى » أما فيما يختص بايجاد أسواق جديدة فقد كانت هناك أكثر من عقبة : فالسوق العالمية كانت « مشبعة » بالبضائع وتسودها التنظيمات الاحتكارية مما أدى بالدولة الى التدخل ... وهذا ما قام به أيضا الحزب الاشتراكى الوطنى الذى عبأ خلال ست سنوات كاملة من عام (١٩٣٣ ــ الى عام ١٩٣٩) الاقتصاد الالمانى كله لتحقيق هدف محدود هو غزو أسواق جديدة . وخير ما يمثل هذا الاتجاه هو الشعار الذى كثر ترديده فى تلك الحقبة : توسيع الرقعة الحيوية ..

ولم تواجه هاتان المشكلتان ــ تطوير جهاز الانتاج وايجاد أسواق جديدة ــ المانيا وحدها . بل جابهتها جميع الدول الصناعية . وقد شاهدنا بالفعل فى الفترة ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٩ فى جميع هذه الدول تدخلا من جانب الدولة يرمى الى زيادة الانتاج والسيطرة على السوق العالمية . وهذا ما كانت تهدف اليه سياسة « النيوديل » Newdeal فى الولايات المتحدة مثلا . ولكن المشكلتين كانتا أكثر حدة فى المانيا . فهذه الدولة لم تكن تملك امبراطورية من المستعمرات

كما لم تكن تتمتع بسوق متسعة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . ولذا فان قوى الانتـــاج فى ألمانيا كانت تفيض عن حاجـــة السوق المحلية (١) ولهذا بلغ اقتصاد الدولة فى ألمانيا درجة لم يبلغها فى الدول الغربية الأخرى المتقدمة . وقد انهـــار هذا الاقتصاد بانهيار النظام الهتلرى ولكن ألمانيا ما زالت « جرحا مفتـوحا » وعـدم التئام ، هذا الجرح يدل على أنه من المستـــحيل الرجوع الى الوراء فاما أن تحل الاشتراكية محل اقتصاد الدولة واما أن يعاد بنـــاء صرح هذا النظام من جديد ... فليس هناك أى مخرج آخر ..

لم تكن المصادفة وحدها هى التى جعلت من ألمانيـــا بالأمس ومن انجلترا اليوم الدولتين الرأسماليتين . حيث اقتصاد الدولة يبلغ أكبر درجة من التقدم (٢) ويرجـــع الســـبب فى ذلك الى أن هاتين الدولتين وجهتا بالعاملين اللذين أشرنا اليهمـا فيما سبق وهمـا : ضرورة تطوير جهاز الانتاج والبحث عن أسواق جديدة . وقد أصبح شـــعار هتلر : التصدير أو الموت هو شعار انجلترا اليوم نفسه . فالبلدان يخضـعان للظروف الدقيقة نفسها والسوق الداخليـة لا تكفى لاستيعاب جميـــع الانتاج المحلى والسبيل الوحيد أمام انجلترا لكى تتحاشى أزمة قاتلة هـو الالتجاء الى اقتصاد الدولة .

واذا كانت الدول الرأسمالية الاخرى وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية أقل تقدما فى طريق اقتصاد الدولة فان ذلك يرجع الى أنهـــا لا تخضع للظروف نفسها بالدرجة نفسها بسبب اتساع رقعة أسواقهـــا الداخلية وتمتعها بموقف احتكارى فى السوق الدولية . ولكن التطور الى نظام اقتصاد الدولة يعد حقيقة واقعة وستزداد سرعة هذا التطور بازدياد احتمالات وقوع حرب جديدة ...

الدول النامية ..

ان التطور نحو اقتصاد الدولة فى الدول النامية وخاصة فى روسيا تحدده ظروف داخلية وأخرى خارجية . ولكن هذه الظروف تختلف تماما عن تلك التى تخضع لها الدول الرأسمالية المتقدمة . فالامر بالنســـبة لهذه الدول لاينحصر فى تشغيل جهـــاز انتاج لا وجود له فى الواقع أو جهاز انتاج متخلف وبدائى . كما أن هـــذه الدول لا يعنيها كذلك

---

(١) تجد انجلترا نفسها اليوم فى هذا الوضع نفسه وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تصدر فى سنى ما قبـل الحرب أكثر من ١٠٪ من انتاجها . ولكن الانتاج الصناعى زاد خلال فترة الحرب بما يقـرب من ٥٠٪ والانتاج الزراعى بحوالى ٣٣٪ وبانتهاء الحرب وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة الى البحث عن أسواق لتصريف فائض انتاجهـــا . (المؤلفان) .

(٢) أثبتت الاحداث صحة وجهة النظر هذه : فحينما عاد المحافظون لتولى السلطة لم يستطع حزبهم الابتعاد عن السياسة التى رسمها حزب العمـــال . (المؤلفان)

البحث عن أسواق جديدة لان انتاجها لا يكفيهـــا هي نفسها ... ان مشكلة هذه الدول هي خلق وتطوير جهازها الانتـاجي ولهذا فعليها أن تقضي على « بقايا » النظام الاقطاعي التي تشل حركة نمو الانتاج أي أن تغير أسس هيكلها الزراعي البدائي الذي يعتد العقبة الرئيسية أمام أي تقدم ... وعليها كذلك أن تحقق أو تدعم وحدتها الوطنية (الهند ـ الصين) . أما في الميدان الخارجي فعليها أن تجابه الضغط الاستعماري من قبل الدول الاكثر تقدما .

هذه هي الاعباء التي يجب أن تضطلع بهـــا جميع الدول النامية . وتتضخم هذه الأعباء وتتطلب حلا سريعا كلمـــا ازدادت درجة التخلف الاقتصادي ... وليس هناك من شك في أن أهمية هذه الأعباء تفـــوق بكثير طاقة الطبقة البورجوازية التي تقع على عاتقهـــا المهمة التاريخية للنهوض بهذه الاعباء .

أما الطبقة العاملة فما زالت فيهذه البلدان في طور التكوين بسبب ضعف الانتاج الرأسمالي . وأمام هذه الظروف تصبح الدولة هي القوة السياسية الوحيدة القادرة على حل المشـــكلات التي تواجه هذه الدول والتي يمكن أن تلخص كما يلي : التصنيع وحمايةالاستقلال القومي ...

وليس أمام الدول النامية غير الخضـــوع لنفوذ الدول المتقـدمة أو الالتجاء الى نظام اقتصـــاد الدولة الذي يعد الوسيلة الوحيدة لتقوية وتدعيم القوة الاقتصادية اللازمة لصيانة الاستقلال السياسي . وهذا هو ما حدث بالأمس في روسيا والذي يحدث اليـــوم في الصين وفي منطقة الشرق كلها ...

الاتحاد السوفيتي :

ان روسيا السوفيتية ليست بلد الاشتراكية كما يزعم الشيوعيون بل هي تخضع لنظام اقتصاد الدولة . وكما يجب أن نحكم على الفرد تبعا للفكرة التي يعتقدها هو في نفسه كذلك يجب الا نحكم على أي نظام تبعا للفكرة التي يروجها قادة هذا النظام فالتاريخ لا يجد غير المشكلات التي يستطيع أن يحلها وهو يسخر من المشكلات التي يضعها الأفراد في طريقه فلكي تصبح الاشتراكية حقيقة واقعة يجب أن تبلغ قوى الانتـاج درجة كافية من النمو تسمح لها باشباع جميع الحاجات وليس فقط الحاجات التي يملك أصحابها قوة شرائية تمكنهم من الحصول على ما يريدون . وطالما بقي الانتج غير كاف لاشباع الحاجات ... جمـــيع الحاجات فان الاشتراكية تصبح مستحيلة التحقيق كما أن اســـتغلال الطبقة العاملة يصبح أمرا لا بد منه .

كانت المشكلات الوحيدة التي جابهت التاريخ عام ١٩١٧ في روسيا أي المشكلات الوحيدة التي كان في مقدوره أن يحلها هي : تقويض دعائم حكم القيصرية المطلق القضاء على الاقطاع ـ تصنيع البلاد ـ الدفاع عن الامة من خطر الاستعمار ... وقد تحققت هذهالاهداف بالفعل وأصبحت روسيا دولة مستقلة كبرى كبريطانيـــا أو الولايات المتحدة الامريكية .

لقد كانت بالامس دولة زراعية متخلفة فاصبحت اليوم تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول الصناعية الكبرى في العالم . ولكن هـذه المشكلات لم يقو على حلها غير الدولة بسبب ضعف مختلف الطبقـات الاجتماعية . والاتحاد السوفيتي يخضع اليوم لنظام اقتصاد الدولة مثله في ذلك مثل بريطانيا أي أنه يخضـع لنظام اقتصادى انتقالى يتجه صوب الاشتراكية لأن هذه الاخيرة تعد اليوم مشكلة يستطيع التاريخ حلها . ولقد تكهن لينين بتطور روسيا صوب اقتصـاد الدولة ولكنه نعت هذا النظام باسم « رأسمالية الدولة » ...

الفصل الخامس

نتائج اقتصاد الدولة

« اقتصاد الدولة »

يعد التطور نحو نظام اقتصاد الدولة ، كما أشرنا ظاهرة عامة يمكن مشاهدتها فى جميع الدول . ان درجة التطور تتفاوت بطبيعة الحال من بلد الى آخر ولكن هذا الاتجاه موجود بالفعل سواء فى دول الغرب المتقدمة أو فى دول الشرق النامية . . . ففى جميع هذه الدول بدأ الاقتصاد القومى الذى تسوده الدولة يحل محل الاقتصاد « الخاص الذى يخضع لسيطرة رأس المال . ولكن يجب الا نخلط هذه الظاهرة فى حد ذاتها بالشكل السياسى الذى يعبر عنها . فهذا الأخير يتوقف على درجة تطور القوى الانتاجية وميزان القوى بين مختلف طبقات المجتمع وموقف كل دولة على حدة ، ولكن مهما اختلف هذا الشكل السياسى فجوهر الظاهرة واحد لا يتغير . وستتعدد الاشكال السياسية لاقتصاد الدولة بتعدد درجات نمو القوى الانتاجية واختلاف موقف كل دولة من غيرها

ولكن اقتصاد الدولة لابد أن يؤدى — اذا تعدت الحقبة الانتقالية حدودها التاريخية — بكل دولة الى النظم الديكتاتورية المطلقة والى الحرب . . .

التنافس الدولى

حينما يصبح نظام اقتصاد الدولة هو النظام السائد فى الدول الرئيسية فى العالم يصبح التنافس فى السوق العالمية تبعا لذلك صراعا بين الدول يرمى الى احتكار هذه السوق وكذلك الموارد الهامة للمواد الأولية ويعد هذا الاتجاه ضرورة لكل دولة وستبقى هذه الضرورة قائمة ما دامت هناك أمم مستقلة ... والتنحى عن هذا الصراع يعنى بالنسبة للأمة التخلى عن وجودها نفسه ولهذا فان « الاتفاق » بين الأمم كوسيلة لضمان السلام يعد حلا سرابيا . فالأمم لا يمكن أن تتفق أو تتحد وجهات نظرها ... والاتفاق الوحيد الممكن بينها هو الاتفاق الذى يرمى الى محاربة دولة أخرى أو مجموعة من الدول . . .

ويؤدى هذا الصراع بين مختلف الدول وخاصة حينما يبلغ مرتبة الحرب (الباردة أو الساخنة) الى تجميع الدول الصغيرة أو الضعيفة حول الدول الكبرى او القوية . وتشجع حركة التجميع هذه احتكارات الدول الكبرى وتزيد الصراع حدة واشتعالا . وستبلغ الحرب العالمية الثالثة — اذا قدر لها أن تندلع — من العنف مالا يستطيع العقل البشرى

أن يتصوره بسبب تجمــــع الكثير من الدول حول القطبين الكبيرين : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي .

وهكذا فان اولى نتائج نظام اقتصـــاد الدولة واخطرها جميعا هي ... الحرب ولا يعنينا هنا معرفة هل كانت الحكومات تريد الحرب أو لاتريدها ؟ ، كما أنه لا يوجد مايدفعنا الى الشـك في اخلاص هذه الحكومات وتعلقها بأهداب السلام . ولكن الحرب أو السلام لا يتوقفان على نية الحكومات بل على تنظيم المجتمع . وستبقى الحرب ضرورية ما دام المجتمع تتقاسمه دول مستقلة متنافسة ... ان اتهـام الحكومات برغبتها في الحرب يعـد ضربا من ضروب السخف تمـاما كاتهـام الراسماليين برغبتهم في اندلاع الازمة الاقتصـادية . ان مايرمي اليه الراسماليون هـو الرواج ... ولكن الرواج يؤدي حتما الى الأزمات بسبب التنظيم الرأسمالي نفسه . فالازمات في النظام الرأسـمالي لا ترجع الى عجز الرأسماليين أو الى سوء نياتهم بل هي نتيجة مبـاشرة للاقتصاد الرأسمالي ... وكذلك الحال بالنسبة للحروب فهي لا ترجع الى عجز أو سوء نية الحكومات بل هي نتيجة لانقسام العالم الى أمم مستقلة متنافسة ...

لقد سبق أن أشرنا الى التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع « الفردي » لملكية وسائل الانتاج يعد من أبرز مميزات النظام الراسمالي . ويعبر هذا التناقض عن نفسه في النضـال الطبقي ... وتزداد الأزمة الاجتماعية حدة بازدياد درجة هـذا التناقض . وحينما يحل نظام اقتصاد الدولة محل الراسمالية يختفي التناقض أو تضعف حدته . فحينما تتحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة وحينما يصبح هدف الانتاج ليس الربح بل اشـباع حاجات المجتمع يختفي التناقض بين « طابع » الانتاج و « طابع » ملكية وسائل الانتاج ... ولكن كما ظهر التنافس على الصعيد الدولي بعد القضاء عليه على مستوى الدولة فان التناقض بين « طابع » الانتاج و « طابع » ملكية وسائل الانتاج سيظهر بدوره في الميدان الدولي .

اعتماد الامم بعضها على بعض

أخذ مبدأ تقسيم العمل يجتـاح العـالم نتيجة للتقدم المستمر للفنون التكنولوجية واكتسب اليوم صفة « العمومية » أي أن تقسيم العمل أصبح في عصرنا دوليا ... وقد أدى تقسيم العمل الدولي الى ظهور بعض القوى الانتـاجية في كل بلد تتميز بصفتين بارزتين : فهي من ناحية ، تعتمد على غيرها من الدول في الحصول على ماتحتاجه من مواد اولية ، أو سلع تامة الصنع أو مواد غذائية كما أنها من ناحية أخرى تتعدى بأمكانياتها الاطار الوطني وهذا يعني أن انتاج كل أمة أصـبح يعتمد على السوق الدولية سـواء لحصوله على ما يلزمه من مواد مختلفة لتصريفه فائض منتجاته وتعطى هذه الظاهرة للانتاج طابعا « عالميا » على حين تبقى ملكية وسائل الانتاج ذات طابع « وطني » وينتج عن ذلك تناقض بين الطابع العالمي للانتاج والطابع الوطني لملكيته وسائل الانتاج

ويعتبر الانتاج دوليا لان كل دولة لا تستهلك منتجاتها فقط ولا تنتج

لغير سوقها المحلية (١) بل هي تنتج للسوق العالمية وتستهلك سلع هذه السوق . كما يعتبر تملك وسائل الانتاج (ومن ثم الانتاج نفسه) دوليا لان الانتاج لايهدف الى اشباع حاجات الشعوب ، بوجه عام بل لاشباع حاجات الامة ومصالحها الخاصة (٢) .

(•) التناقض ... الاخير ..

ويعتبر التناقض بين الطابع « العالمى » للانتاج والطابع « الوطنى » لملكية وسائل الانتاج هو أساس أزمة الحضارة التى تتبلور فى الحروب ... ان التهديد المستمر بالحرب الذى يعانى منه العالم ليس الا التعبير عن هذا التناقض ... وكلما ازداد حدة أصبحت الحرب أمرا لا مفر منه ... وهذه الاخيرة تهدف الى تصدع الاطار الوطنى لان غرض كل متحارب هو توسيع رقعته الحيوية ...

وقد سبق أن أشرنا الى أن تهديد الحرب الدائم يضطر مختلف الامم الى الاستعداد لها . ويؤدى هذا الاستعداد الى خفض مستوى معيشة السكان داخل كل بلد ، فالحرب الحديثة هى حرب « عتاد » قبل كل شيء ... وقوة الأمة لا تنبثق من عدد جنودها بل من طاقتها الانتاجية ، وهذا يعنى أن على كل أمة لكى تستعد للحرب أن تنمى باستمرار قوتها الانتاجية . ولما كان من الضرورى عدم التخلف فى سباق الانتاج فان معدل نمو الانتاج لا بد وأن يزداد سرعة نتيجة التنافس بين مختلف الدول .

(•) نتائج اقتصاد الدولة :

ويؤدى النمو السريع للقوى الاقتصادية فى كل أمة لمواجهة احتمالات الحرب الى زيادة معدل الاستثمارات زيادة غير طبيعية والى انخفاض مستوى الاستهلاك . وبمعنى آخر فان الجزء المخصص للاستثمار من الدخل القومى سيتضخم على حين سيتقلص الجزء المخصص للاستهلاك وتختلف هذه الظاهرة وضوحا باختلاف الطاقة الانتاجية فى كل دولة فهى اكثر وضوحا مثلا فى الاتحاد السوفيتى وانجلترا عنها فى الولايات المتحدة الامريكية ولكنها ظاهرة عامة فى جميع البلدان (فتضخم الميزانية العسكرية المتزايد داخل الميزانية العامة للدولة فى جميع البلدان هو من الشواهد المميزة لهذا الاتجاه) . وهذا هو السبب فى أن مستوى معيشة الشعوب وخاصة الطبقة العمالية أصبح أكثر انخفاضا عما كان

---

(١) أن مبدأ الاقتصاد المغلق Lauiaycie يعد تعبيرا لمنهجية النظم الفاشية أو ضرورة من ضرورات الحرب (المؤلفان)

(٢) تعتبر سياسة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى مثلا حيا فى هذا الصدد : فقد منعت الولايات المتحدة جميع معاملاتها مع تشيكوسلوفاكيا حينما انضمت هذه الدولة الى الكتلة الشرقية . واتبع الاتحاد السوفيتى السياسة نفسها تجاه يوغوسلافيا حينما انفصلت هذه الاخيرة من نفس هذه الكتلة (المؤلفان) .

عليه عام ١٩٣٨ على الرغم من ارتفاع معدل الانتاج اليوم عما كان عليه في ذلك الوقت ٠

والانتاج في ظل اقتصاد الدولة لا يرمي الى تحقيق أكبر قسط من الربح بل الى اشباع الحاجات . ولكن هذه الحاجات ليست حاجات الشعوب ، بل حاجات الحرب ٠ وهذا ما يفسر انخفاض مستوى معيشة الشعوب أو بقاءه منخفضا بالرغم من الزيادة المستمرة في مستويات الانتاج . ويعتبر الاتحاد السوفيتي من أوضح الامثلة في هذا الصدد . لقد راحت الحكومة السوفيتية تطلب من الشعب منذ الخطة الخمسية الأولى ، أي منذ عام ١٩٢٨ ، بذل التضحيات وتقديم الجهود لزيادة الانتاج .. وقد ارتفعت معدلات ــ الانتاج بالفعل ارتفاعا كبيرا منذ ذلك التاريخ ولكن بقي مستوى معيشة الشعب على ما كان عليه من الانخفاض عام ١٩٢٨ .

ويؤدي انخفاض مستوى المعيشة بدوره الى بعض النتائج ذات الطابع السياسي كظهور نظام الديكتاتورية المطلقة . فمستوى معيشة الشعوب هو الاساس لوجود الحرية والديمقراطية . ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على تاريخ كل بلد على حدة أو على (الخارطة) السياسية للعالم حتى نقتنع بوجهة النظر هذه ٠ فالحرية والديمقراطية أخذتا تتطوران جنبا الى جنب مع تطور مستويات المعيشة ٠ ولم يكن ظهور الحرية والديمقراطية في الغرب وليد المصادفة وحدها بل لأن الغرب كان من أولى المناطق التي شاهدت تحسنا ملموسا في مستوى معيشة أهلها ٠ وليست المصادفة كذلك هي المسئولة عن تقدم الحرية والديمقراطية في أمريكا الشمالية بالنسبة لامريكا الجنوبية أو في انجلترا عنها في روسيا أو في فرنسا عنها في اسبانيا ٠ فالدول ذات المستوى المعيشي المنخفض تتمتع بنظم ديمقراطية غير ثابتة (ايطاليا) كما يصبح من المستحيل وجود هذه النظم على الاطلاق في الدول ذات ــ المستوى المعيشي الاكثر انخفاضا (الصين) .

ولما كانت الحرية والديمقراطية تتوقفان على مستوى معيشة الشعوب فان أي انخفاض في هذا المستوى يعرض الديمقراطية للخطر ويؤدي الى الديكتاتورية ٠٠٠

ويمكن القول باختصار أن اقتصاد الدولة يؤدي في النهاية الى النتائج التالية : الحرب في الميدان الدولي والديكتاتورية وانخفاض مستوى المعيشة في الميدان الداخلي . ولكن هذه النتائج لا تتحقق الا اذا استمر اقتصاد الدولة بصفته مرحلة انتقالية الى مابعد فترة نضجه الطبيعي .

الجزء الرابع

من
اقتصاد الدولة إلى الاشتراكية

الفصل الأول

مرحلة ضرورية فى الطريق الى الاشتراكية

أسس المجتمع الاشتراكى :

ان اقتصاد الدولة ليس الا مرحلة انتقال بين الراسمالية والاشتراكية ، وهى مرحلة ضرورية للوصول الى الاشتراكية . فالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية لا يمكن أن يتم الا عن طريق الدولة (١) ولكى نقتنع بوجهة النظر هذه يجب أن نستعرض الاسس الرئيسية للمجتمع الاشتراكى ونرى كيف يتم تطورها وتحولها .

لكى يصبح المجتمع اشتراكيا يجب أن تتوافر الشروط التالية : ان تتحول ملكية وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية ... أن يصبح هدف الانتاج هو اشباع حاجات المجتمع ... ان يتولى المجتمع نفسه الاشراف على عمليات الانتاج والتوزيع ...

هذه هى الاسس الجوهرية للمجتمع الاشتراكى ، ولنحاول الآن دراسة كل منهما على حدة للسببين كيف يمكن الانتقال من « الشكل » الراسمالى الى « الشكل » الاشتراكى ...

---

(١) يقول أميل ديركهايم فى مؤلفه « الاشتراكية » : ما هو السبب من وجهة نظر الاشتراكيين ، فى ضعف الطبقة العمالية وخضوعها ، ومن ثم ، لمختلف المظالم الاجتماعية ؟ ... أن السبب هو أن هذه الطبقة تخضع مباشرة لا للمجتمع بوجه عام بل لطبقة محدودة من هذا المجتمع ... طبقة قوية تستطيع أن تفرض على العمال ارادتها وكلمتها ، وأعنى بها طبقة الرأسماليين ... وواضح أن الوسيلة الوحيدة لتخفيف حدة هذا « الخضوع » ومن ثم تحسين هذه الاوضاع هى الحد من سيطرة رأس المال بخلق قوة أخرى تعادل أو تزيد عن قوة الرأسماليين وتعمل من اجل المصلحة العامة للمجتمع . لانه من العبث ايجاد قوة « خاصة » اخرى فى الحياة الاقتصادية ، فذلك لا يعنى غير ابدال الاستبداد الذى يعانى منه أفراد البروليتاريا باستبداد آخر ... لا يوجد اذن غير الدولة للقيام بهذا الدور ، ولكن يجب فى هذه الحالة ان تعمل مختلف الاجهزة الاقتصادية تحت اشرافها .. وهذا يعنى أن الطبقة الراسمالية يجب أن تختفى وان تقوم الدولة بمهامها وتتصل اتصالا مباشرا سريعا بالطبقة العمالية أى تصبح مركز الحياة الاقتصادية فى المجتمع ... (المؤلفان) .

وسائل الانتاج :

تدخل وسائل الانتاج فى ظل النظام الراسـمالى فى اطار الملكية الخاصة . وتتميز هذه الملكية فى بدايتها بالطابع « الفردى » ولكن حينما تبلغ الراسمالية أقصى درجات ازدهارها تصبح ذات طابع « جماعى » بظهور الشركات المساهمة ولكنها تبقى ملكية خاصة سواء بطابعها الفردى او طابعها الجماعى لان المالك يكون فردا او مجموعة من الافراد لا جميع افراد المجتمع ... ولان هذا الفرد او هذه المجموعة من الافراد هى التى تستولى على الانتاج ...

ويواجهنا هنا السؤال التالى : كيف يمكن أن تئول ملكية وسـائل الانتاج هذه الى جميع أفراد المجتمع بدون استثناء ؟

التعاون ...

اجاب « برودون » proudhon واعلام الحركة الاشـتراكية فى عصره على هذا السؤال بقولهم : النظام التعاونى هو الذى يمكن أن يحقق هذا الهدف ... وقد لاقت بالفعل الحركة التعاونية نجاحا كبيرا منذ قرن من الزمان .. ولكن الراسمالية لاقت نجاحا أكبر . لقد عمدت التشريعات فى معظم البلدان على تشجيع التعاونيات عند نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين . مما ساعد على نموها وتطورها . ولكن ، على الرغم من ذلك ، لم يبلغ عدد التعاونيين فى العالم عام ١٩٤٩ الا ١٥٠ مليون شخص ، كما أن التعاونيات لم تتغلغل بعد فى جميع المجالات الانتاجية . كل ذلك يدعونا الى الجزم بان نمو التعاونيات ظل محدودا حتى الآن . ونحن اذا حللنا الحركة التعاونية عن قرب وجدنا انها ازدهرت على وجه الخصوص فى قطاع التجارة . أما فى قطاع الصناعة فلم تصب نجاحا يذكر الا فى بعض الأنشطة الثانوية كالصناعات الغذائية وبعض الصناعات الدقيقة ولم تستطع الحركة التعاونية أن تتغلغل فى قطاع الصناعات الثقيلة أو الصناعات الاساسية .

واذا كان نشاط الحركة التعاونية ظل حتى الآن محصـورا فى النشاط التجارى ، وفى قليل من الصناعات الثانوية فان ذلك يرجـع الى ندرة رأس المال الذى تحصل عليه التعاونيات . فلما كان هدف الجمعية التعاونية ليس هو الربح فانها تعجز عن « استمالة » رءوس الاموال . وتؤدى قلة رءوس الاموال هذه الى منع الحركة التعاونية من التغلغل فى جميع الانشطة الانتاجية ، وخاصة قطاع الصناعات الكبرى(١). وليس من شك أن الدولة يمكنها أن تمد يد المعونة للجمعيـات التعاونية

---

(١) يقول « بول يرامادييه » فى كتابه « الاشتراكيون وممارسـة السلطة » : من الممكن نظريا أن تتخذ جميع المجالات الانتاجية الشكل التعاونى ولكن الحركة التعاونية ، فى الواقع ، لم تنتشر الا فى قطاع محدود يشمل النشاط التجارى وبعض المهن . وبقيت القطاعات الاخـرى التى نما فيها الانتاج الراسمالى بعيدة عن مختلف أنواع التعاون . ويرجع ذلك الى ان الصناعات الكبرى تتطلب رءوس أموال ضخمة لا =

وذلك بتسهيل وسائل الائتمان لها ... ولكننا فى مثل هذه الحالة نجد أنفسنا من جديد أمام تدخل الدولة كوسيلة لا بديل لهـــا للتحول الى الاشتراكية .

ومن ناحية اخرى فان التعاونيات تخضع لنظام الملكية الخاصة ذات الطابع الجماعى ، تماما كالشركات المساهمة . والعنصر الوحيد الذى يميزها عن هذه الأخيرة هو أنها أكثر ديمقراطية . فهناك ثلاث خصائص تنفرد بها التعاونيات وتدعم هذا الطابع الديمقراطى : لا يملك المساهمون غير صوت واحد مهمـــا بلغت قيمة رءوس أموالهم ... يتم التوزيع على حسب عدد الافراد لا على حسب عدد الاسهم ... ليس هناك اى تحديد لعدد المساهمين (١) .

وهكذا فالتعاونيات ليست الا شكلا ديمقراطيا للشركة المساهمة ، ولكنها ، كهذه الشركة تخضع لنظام الملكية الخاصة ذات الطابع الجماعى فهى ملك للتعاونيين وللتعاونيين وحدهم دون أفراد المجتمع جميعـــا . وليس هناك شك فى ان اى فرد يمكن أن يصـــبح تعاونيا ولكن ذلك يستدعى عملا « اراديا » واعيا ، لن يقوم به جميع أفراد المجتمع (٢) لأنه يكفى أن يوجد فى المجتمع جماعات من المهملين أو عدم الواعين (وتثبت التجارب أنهم الغالبية فى كثير من المجتمعات) حتى لا تنتشر الحركة التعاونية الانتشـــار المرغوب . والحل الوحيد هو جعل عضـــوية

= يمكن الحصول عليها بسهولة فى الاوساط التى تزدهر فيها الجمعيات التعاونية . وقد كانت ندرة رأس المال هى العقبة الكأداء فى سبيل تطور الحركة التعاونية . من الممكن الاعتراض على هذا الرأى بأن عدد التعاونيين فى ازدياد مستمر وان تجميع مدخراتهم يكون رأس مال يزيد على الثروات المربضة . وهذا صحيح ، ولكن الجمعيات التعاونية لا تمنح الا سعر فائدة ضئيلا يتردد بين ٥ و ٦٪ الامر الذى يضع حدا لتجميع رءوس الاموال التى تبحث عن مجالات الاستثمار المربح . وتشير التجـارب العدة الى أن التعاونيات لا تبلغ مستويات عالية من التراكم الرأسمالى الا بعد مرور فترات زمنية طويلة بسبب سعر الفائدة المنخفض الذى تمنحه ... انظر سلسلة اخترنا لك رقم ١٢٤ (المترجم)

(١) هـــذه الخاصة الاخيرة لا تتـــوافر الا بالنسبة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية . اما عدد المســـاهمين فى الجمعيات التعاونية الانتاجية فيقتصر ، فى احسن الظروف ، على أعضاء المهنة التى تنتمى اليها الجمعية المذكورة (المؤلفان)

(٢) ونحن نجد الظاهرة نفسها بالنســبة لبعض تنظيمـــات « المساعدة المشتركة » التى تؤمن المنضمين اليها ضد المرض مثلا . ومن الملاحظ أن هذا الضمان واهى الاسس بسبب عدم ثبات عدد الاعضاء كما أنه غير ممكن لغير الاعضاء وحدهم ، بعكس تنظيمات الضـــمان الاجتماعى التى تنشئها الدولة فهى اجبارية لجميع افـــراد المجتمع (المؤلفان) .

التعاونيات اجبارية الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق بدون تدخل الدولة .

وهكذا يتضح ان الحركة التعاونية تعجز عن تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية أى ملكية يتمتع بها المجتمع بأسره .

وقد وضح هذا العجز فى نهاية القرن الماضى كما يشير القرار الذى اتخذه فى هـــذا الصدد المؤتمر العمالى الذى انعقد بمدينة « مارسيليا » عام ١٨٧٩ ... يقول القرار المذكور :

... « يؤكد المؤتمر بعد أن اتضــــح له أن الشركات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية لاتستطيع أن تقدم خدماتها الا لعدد محــدود من أفراد المجتمع ، ان هذه الجمعيات لا يمكن اعتبارها وسيلة قـــوية يمكن بوساطتها تحرير طبقة البروليتاريا ... » .

ويحدد « لوى دى بروكير Louis de Brouckere من جانبه ، فى مقدمته للطبعة الجـــديدة من كتــاب « اميــل فاندير فيلد Emile Vandervelde الاشتراكية .. ضد الدولة » ، ميدان الحركة التعاونية بقوله :

... « ان احدا لا يؤمن اليوم بما كان يؤمن به الكثـــيرون فى عهد « شارل جيد » Charles Gide بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المتطورة يمكن بمفردها أن تحــول المجتمع فى النهــاية الى « جمهورية تعاونية » باشرافها على النشـــاط الاقتصادى كله وبتحقيقها العدالة لجميع العاملين ... فقليـــــل من التفكير يبـــين الاستحالات النظرية والعملية التى تواجه هذا التطور المنشود . وتحليل المجتمع الاقتصادى نفسه سيظهر لنا بوضوح تام أن التنظيمات التعاونية يمكن أن تطبق بنجاح كبير فى المؤسسات الخاضعة للسلطات العامة . وأن الاقتصـــاد التعاونى والاقتصاد العام يجب أن يصبحا متكاملين لخلق نوع جديد من الاقتصاد الانتقالى ... » .

التنظيم المهنى للمجتمع :

وبدا بعض رجال الاقتصاد المحدثين امام عجز الحركة التعاونية من حل مشكلة الملكية التى بدونها لا يمكن حل المشكلات الاخرى الى البحث عن المخرج المنشود فى ميدان التنظيم المهنى للمجتمع . والفكرة الرئيسية التى يدور من حولها النظام المقترح هى تنظيم كل مهنة بعيدا عن تدخل الدولة فى اطار من التعاون بين أصحاب العمل والعمال لمصلحة المهنة العليا . ولكن هذا التنظيم يؤدى حتما الى « الانانية المهنية » كما ان اعادة « الانسجام » بين مختلف هذه التنظيمات يحتم تدخل سلطة عليا لا يمكن أن تـكون ، كمــا أثبتت التجربة الايطالية ، غير الدولة . ويجب ، من ناحية أخرى لتحقيق التعاون بين مختلف الطبقات داخل كل تنظيم مهنى ايجاد حكم أو قوة محايدة ... وهذا الحكم لايمكن كذلك الا أن يكون الدولة ... يقول « لوى دى بروكير » فى هذا الصدد :

... « تشير التجارب دائما الى ضرورة تدخل حكم محايد بين

اصحاب العمل والعمال ... وان سلطة هذا الحكم تزداد تدريجيا حتى تجده فى النهاية يفصل فى كل شىء ويستولى على السلطة العليا ... وهذا الحكم لا يمكن أن يكون غير مندوب السلطة • وهكذا يتحول أى اتفاق بين من يهمهم الأمر الى ديكتاتورية الدولة.... »

الملكية الاجتماعية :

وهكذا نجد أن التعاونيات والتنظيمات المهنية للمجتمع تعجز عن حل مشكلة الانتقال من الملكية الخاصة الى الملكية الاجتماعية ، ومع ذلك فان الملكية الاجتماعية توجد بالفعل ... انها تلك التى لا تخص فردا واحدا » أو مجموعة من الافراد او مهنة محدودة ، بل هى ملك المجتمع بأسره • فلا أحد يستطيع أن يقول : هذا ملكى ... والشىء نفسه ينطبق على مجموعات الافراد وعلى مختلف المهن لان الملكية الاجتماعية لم تعد فى الواقع « ملكية » بالمعنى المفهوم ... ان لفظ الملكية لا يؤدى المعنى المطلوب ... فالشىء الذى يخص الجميع لا ينطبق عليه مفهوم الملكية ... فالشمس والهواء لا ينطبق عليهما مفهوم الملكية ... حتى الملكية الوطنية ... !

وهذه الملكية الاجتماعية موجودة بالفعل داخل كل دولة . ويكفى المرء أن ينظر فيما حوله حتى يجدها : الطرق ... الحدائق ... الغابات ... الانهار ... البحار ... المستشفيات العامة ... المتاحف ... المدارس العامة ... الخ ... أليس هذا هو التعبير الصادق للملكية الاجتماعية ؟ فجميع هذه المرافق التى تمتلكها الأمة • هى فى الوقت نفسه فى خدمة جميع أفراد المجتمع بدون استثناء أى بدون الحاجة الى انضمامهم الى أية منظمة من المنظمات •

ولكن ، كيف وجدت هذه الملكية الاجتماعية ، لقد حصلت الدولة على الأراضى اللازمة لتمهيد الطرق والشوارع وانشاء المتنزهات والحدائق العامة .. والدولة هى التى أقامت المستشفيات والمتاحف والمدارس ... والدولة هى التى تسمح للجميع باستخدام الانهار والمجارى المائية والغابات .... هذا يعنى أن الملكية الاجتماعية قد وجدت بفضل الدولة ...

ومن المشاهد ان ظاهرة التحول من الملكية الخاصة الى الملكية الاجتماعية بوساطة الدولة تلك الظاهرة التى تحققت بالفعل فى الميادين التى ذكرناها آنفا ، هى الآن فى سبيل تحقيقها فى ميادين أخرى • هذا هو الوضع مثلا بالنسبة للمرافق العامة : السكك الحديدية ... الماء ... الكهرباء ... الخ .. ففكرة الادارة التجارية بدأت تختفى فى هذه الأنشطة الحيوية لحياة الأمة الاقتصادية ، على حين بدأت فكرة «المجانية» تتبلور وتفرض نفسها فى عدد من المرافق العامة. فالبطاقات الاسبوعية التى تصرف للعمال تكاد تمنحهم حق استخدام المواصلات بالمجان لان ثمن هذه البطاقات أقل بكثير من سعر التكلفة (١). ونجد

---

(١) هذا النظام معمول به فى فرنسا (المترجم)

هذا الاتجاه نفسه في كثير من البلدان بالنسبة لبعض المرافق مثل الماء والغاز والكهربا . كما نجد الظاهرة نفسها في ميدان الاسكان حيث تعمل الدولة على بناء المساكن « الشعبية » .

وهكذا فالملكية الخاصة لايمكن أن تتحول الى ملكية اجتماعية الا بعد ان تصبح ملكية الدولة وبمعنى أخر فالتحول من الملكية الرأسمالية الى الملكية الاجتماعية لا يمكن أن يتم الا بوساطة الدولة . ولكن يجب ألا نعتقد ان الملكية الاجتماعية أى ملكية جميع أفراد المجتمع تتم تلقائيا بوجود الملكية العامة فتمتع جميع أفراد المجتمع بالملكية يتوقف على مستوى تقدم القوى الانتاجية . فطالما كانت هذه غير كافية لاشباع حاجات الجميع فان الحد من الاستهلاك Rationnement يصبح ضروريا • وحتى اذا لم تتدخل السلطات الادارية للحد من الاستهلاك فان مستوى الاسعار يقوم بالدور نفسه .

هدف الانتاج ...

ويمكن ان نقول الشيء نفسه بالنسبة للأساس الجوهرى الثانى للاشتراكية اى هدف الانتاج . فالانتاج في ظل المجتمع الرأسمالى لا يرمى الا لتحقيق أكبر قسط من الربح ، ويتحول هذا الهدف فى اطار النظام الاشتراكى الى اشباع حاجات أفراد المجتمع جميعا . ولكن كيف يمكن الانتقال من نظام انتاجى يقوم على أساس الربح الى نظام يهدف الى اشباع حاجات الانسان ؟ • وتثبت التجارب • فى هذا الميدان كذلك أن الدولة هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الانتقال من نظام الى آخر • فتعبيد الطرق ، وتشييد المدارس والمستشفيات والمتاحف لا يقوم على أساس الربح ، بل على أساس الحاجات الطبيعية للمجتمع . وتعمل بعض المرافق الهامة مثل التليفون والتلغراف والسكك الحديدية ، فى كثير من البلدان لاشباع الحاجات لا لتحقيق الارباح . وقد أصبح مرفق الكهربا ، وهو من أهم المرافق فى عصرنا الحاضر يقوم على أساس الحاجة لا الربح ، وكذلك انتاج الطاقة الذرية أى صناعة الغد ، لا أثر فى تنظيماتها للربح . وقد زادت الحرب العالمية الاولى ثم الثانية من سرعة هذا التطور أى الانتقال من اقتصاد أساسه الربح الى اقتصاد أساسه اشباع حاجات أفراد المجتمع جميعا . كما دفع التهديد المستمر بالحرب ، والرغبة فى صيانة السيادة الوطنية كل دولة الى تحويل الاقتصاد الرأسمالى المبنى على الربح الى اقتصاد وطنى يقوم على أساس الحاجة وحدها ، والاقتصاد السوفييتى ليس اقتصادا يهدف الى الربح بل اقتصادا أقيم على أساس « الحاجة » ... فحاجات الامة التى يرسمها المسئولون هى التى تحدد الانتاج ، وليس البحث عن الربح الفردى • ويتطور الاقتصاد البريطانى فى الاتجاه نفسه • كما نجد الظاهرة نفسها تتكرر فى جميع البلدان على الاقل بالنسبة للصناعات الاساسية •• والحقيقة ان هذه الحاجات هى حاجات الحرب وليست حاجات الانسان ، ولكن المهم من وجهة النظر الاقتصادية البحتة هو خلق اقتصاد لا يقوم على الربح بل على « الحاجة » .... هل من الممكن اقامة نظام اقتصادى على هذا النحو ؟ ... ان هذا

النظام قائم بالفعل ، بل لقد اظهرت الحرب العالمية الثانية أن الاقتصاد الذى يقوم على الحاجة يفوق بكثير الاقتصاد الرأسمالى . ويتم هذا التطور العام صوب « اقتصاد الحاجة » Economie de Besoins عن طريق الدولة ، لان الدولة وحدها هى القادرة على تحمل الخسائر فى الانتاج ... ونحن لا ننظر الى عجز ميزانية الدولة من الزاوية التى ينظر منها موظفو وزارة الخزانة ...

توجيه الانتاج ...

ونجد الاتجاه نفسه بالنسبة للأساس الثالث للاشتراكية ، ونعنى به قيام المجتمع نفسه بتوجيه عمليات الانتاج والتوزيع . وهذا التوجيه، بدوره ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق الدولة فلكى يستطيع المجتمع أن يساهم فى ادارة الاقتصاد يجب أن تصبح الوظائف القيادية انتخابية كما يجب أن يمنح حق الانتخاب والترشيح لجميع أفراد المجتمع . ولا يصبح هذا ممكنا الا داخل اطار القطاع العام . وقد تحقق ذلك الاتجاه الى درجة معينة بظهور حق الانتخاب العام ، وهو كسب حققته الطبقة العاملة لا الطبقة البورجوازية . فقد أصبح المشرعون جميعا من المنتخبين . وتختلف درجة انتشار هذه الظاهرة باختلاف العصور وباختلاف الدول . ولكن المهم انها موجودة فعلا وفى طريقها الى الذيوع على الرغم من بعض النكسات الوقتية . وهى تمتد الى الوظائف الادارية فى عدد من البلدان وكلما اتسع نطاق هذه الظاهرة كلما ازدادت مساهمة المجتمع فى ادارة الحياة الاقتصادية .

وقد تغلغل مبدأ الانتخاب للوظائف القيادية بالنسبة لقطاع الصناعة الخاص بظهور الشركات المساهمة حيث تنتخب الجمعية العمومية مجلس الادارة الذى يعين بدوره المدير العام .

ويوجد المبدأ الانتخابى كذلك فى الجمعيات التعاونية . ولكنه محدود فى هذين النوعين من التنظيمات على المساهمين وحدهم . ولا يصبح هذا المبدأ عاما بالنسبة للجميع الا حينما تصبح وسائل الانتاج ملكية عامة . وأخيرا فان هذا المبدأ لا يكتسب الفاعلية المرجوة الا اذا نظمه القانون أى حيثما تضمنه الدولة .

ويمكن القول باختصار أن التطور صوب اقتصاد الدولة يعد عاملا من عوامل التقدم ... لان هذا النظام هو فى الواقع خطوة لابد منها للوصول الى الاشتراكية ...

الفصل الثانى

اختفاء الدولة

وظيفة الدولة :

تبدو الدولة كعامل من عوامل التوازن الاجتماعى فى المجتمع الذى تسوده الفوارق الطبقية · ووجود الدولة ضرورى طالما وجدت هذه الفوارق ويتوقف التفاوت الاجتماعى على درجة نمو القوى الانتاجية فى المجتمع · فطالما بقى الانتاج غير كاف لاشباع جميع الحاجات ستبقى الفوارق الاجتماعية قائمة ، وستصبح الدولة لابد منها · وحقيقة أن « شكل هذه الدولة يتغير بتغير الهيكل الاقتصادى للأمة · ولكن السبب فى وجود الدولة واحد لايتغير : تحقيق التوازن الاجتماعى حينما لاتتوافر الشروط الاقتصادية لهذا التوازن ، وحينما تتحقق الشروط الاقتصادية للتوازن المذكور أى حينما يصبح الانتاج كافيا لاشباع جميع الحاجات ، يختفى الداعى لوجود الدولة على الأقل فى شكلها المعترف به حاليا ·

ان الدولة بمفهومها الدارج مهددة اذن بالاختفاء ·· ولكن كيف سيتم هذا الاختفاء ؟ ألا يؤدى تطور اقتصاد الدولة واتساع رقعته الى عكس هذا الاتجاه ·

تحول الدولة :

ولا يمكن أن تختفى الدولة اعتباطا أو «بقدرة قادر» ·· فحتى اذا قضى عليها بطريق العنف فانها ستبعث من جديد من قبرها(١) ، فالدولة لايمكن أن تختفى الا بتغير طبيعتها : أى بتحولها من أداة قمع لتحقيق التوازن الاجتماعى الى «مجلس ادارة» للمجتمع(٢) وهى لايمكن أن تصبح

---

(١) لقد قام الروس بهذه التجربة ، فقد قضت ثورة عام ١٩١٧ على الدولة ولكنها عادت الى الظهور من جديد وبسرعة كبيرة · لقد تغير شكلها من غير شك ولكن هدفها مازال كما هو لم يتغير وهو : تحقيق التوازن الاجتماعى ، عن طريق القوة لعجز العوامل الاقتصادية عن القيام بهذا الدور · (المؤلفان)

(٢) يقول «فاندرفيلد» فى مؤلفه «الاشتراكية ضد الدولة» : يجب أن نقول بوضوح ان اضمحلال الدولة كوسيلة للقمع فى المجتمع الاشتراكى يعادله ازدهار الدولة كأداة للادارة واستغلال الثروات ·· أى كممثلة للمصالح العامة ، وللمجتمع بأسره · (المؤلفان)

كذلك الا اذا وضعت يدها على ملكية وادارة وسائل الانتاج · وهـــذا مايتحقق بالفعل فى ظل نظام اقتصاد الدولة · فحينما تصبح وســـائل الانتاج ملكية عامة يتحتم على الدولة ادارتها واستغلالها ، وبازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية تزداد مهامها الادارية وتتسع ·

لقد أصبحت الوزارات الاقتصادية التى ظهرت حديثا فى كثير من البلدان ذات أهمية متزايدة كما تدل التنظيمات الاقتصادية الملحقة بهذه الوزارات (المجلس الوطنى للائتمان ـ المجلس الوطنىالاقتصادى ·· الخ) على تغير عميق جزرى فى طبيعة الدولة ·

ووظيفة الدولة الادارية تتعدى الميدان الاقتصادى وتتغلغل فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية يقول : «دجيجس» Degugis فى كتابه «مراحل القانون » :

لقدأخذت الدول الحديثة على عاتقها وتحتاشكال مختلفة المساعدات التى تمنح للأسرة والمرضى والمسنين ·· تلك المساعدات التى كان يتحملها الأقارب وحدهم من قبل ·· ان القانون يستقطع الآن من الدخل القومى الموارد اللازمة لاعانة المستشفيات ، بيوت الولادة والحضانة ، مـــلاجىء الطاعنين فى السن وضحايا الأمراض العقلية ·· الخ ، وقد أقيمت فى كثير من البلدان أنظمة متطورة للضمان الاجتماعى والمعاشات ·· وأصبحت الدولة تقوم مقام الآباء فى تربية وتثقيف الاطفال ·

ويؤدى الاقتصاد العام بتطويره للوظائف الادارية للدولة الىتحويل هذه الاخيرة الى مجلس ادارة للأمة ويتسبب فى القضاء عليها «كدولة»(١) وقد رسم «فردريك انجلز» Fredrickengels لاضمحلال الدولة الذى نشير اليه صورة دقيقة ·

ان أول عمل تتميز به الدولة كممثلة للمجتمع بأكمله ، استيلاؤها على وسائل الانتاج باسم المجتمع، وهذا فى الوقت نفسه آخر عمل يميزها كدولة ·· فتدخل سلطة الدولة فى العلاقات الاجتماعية يصبح غير ذى موضوع فى مختلف الميادين ثم يتلاشى تماما ·· وتحل ادارة الأشــــياء والانتاج محل حكم الافراد ·· ان الدولة لاتلغى ولكنها «تموت»(٢) ·

---

(١) اننا نشير هنا الى الاتجـاه الرئيسى لا الى التفصيلات الثانوية أو الجانبية ، وبهذا فقد أهملنامايسمونه بيروقراطية الدولةbureaucratie d' Etat وبالامتيازات التى تمنحها · ووجود مثل هذه البيروقراطيـة الغنية يتوقف على درجة نمو القوى الانتاجية ، وليس ظاهرة مقصورة على الدولة وحدها · فالبيروقراطية تتفشى فى الجمعيات التعاونية ، والنقابات والأحزاب السياسية ·· (هل تعتقد القول بالسطحية التى تهاجـــم مبدأ التأمين بحجة أنه يخلق البيروقراطية أن هذه الأخـــيرة يمكن أن تختفى بتعديل المؤسسات المؤممة الى تعاونيات ؟) ·

(٢) فى كتابه Anti-Diihring

الفصل الثالث

الحدود التاريخية لاقتصاد الدولة

فلنضرب بالملكية المطلقة مثلا :

اذا قارنا بين بداية نظام الملكية المطلقة ونهايته وجدنا على الفور الاختلاف التالى : لقد كانت الملكية المطلقة فى البداية عاملا ثوريا ، وأصبحت فى النهاية عاملا رجعيا .. لماذا هذا الاختلاف ؟ لقد حلت الملكية المطلقة فى البداية محل سلطة النبلاء ، فكانت عاملا من عوامل تحقيق الوحدة الوطنية والسياسية ، وهو عامل ضرورى لزيادة الانتاج وتنشيط التبادل . وهكذا تبدو الملكية المطلقة ، بالقياس الى النبلاء الاقطاعيين ، كعامل ثورى . ولكن هذا النظام بلغ حدوده التاريخية حينما تحققت الوحدة الوطنية والسياسية . ويحتم الانتاج الرأسمالى الذى ساعدت الوحدة الوطنية على تطويره ونموه اصلا جذريا في ميدان الملكية الزراعية والغاء جميع الامتيازات: فحرية الابتكار وحرية التنافس أصبحتا من القوانين الضرورية لازدهار هذا الانتاج . وقد احتاجت «البورجوازية» فى الوقت نفسه بعد أن أصبحت هى الطبقة الحاكمة اقتصاديا الى تحقيق بعض الاصلاحات السياسية التى تسمح لها بالاستيلاء على السلطة وهذه الحركة المزدوجة ذات الشقين الاقتصادى والسياسى كانت تتعارض تماما مع بقاء نظام الملكية المطلقة التى أصبحت بذلك عاملا رجعيا يجب القضاء عليه ، واذا استمر نظام الملكية المطلقة فى البقاء الى مابعد هذه الحدود التاريخية فان الأمة كانت ستضمحل لاستحالة نمو الرأسمالية نموا طبيعيا . واذا استمر امتداد هذا النظام متخطيا حقبته التاريخية فان ذلك يتسبب فى قلبه نتيجة لحركة عنيفة قد تكون ثورة داخلية أو حربا خارجية(١) .

واذا كنا نذكر كثيرا الملكية المطلقة فان ذلك يرجع الى أنها تمثل فترة انتقالية بين مجتمعين : المجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى . ولهذا فهى مورد غنى بالدراسات المفيدة فى ميدان تطور اقتصاد الدولة الذى يمثل بدوره فترة انتقال بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى .

---

(١) نعنى ببقاء نظام الملكية المطلقة بقاء هيكل سياسى محدود وليس فقط بقاء ملك على العرش . لقد دفعت الجمهورية الاسبانية الثمن غالية حينما اعتقدت أن المشكلة قد حلت برحيل الملك الفونس الثالث عشر (المؤلفان)

واقتصاد الدولة الذى يعد عاملا ثوريا بوصفه النظام الذى يحل محل الرأسمالية ، اله هو الآخر حدوده التاريخية التى يصبح بعدها عاملا رجعيا ٠

الدور التاريخى لاقتصاد الدولة :

ان الدور التاريخى لاقتصاد الدولة ، كما يكشف عن نفسه فى مراحل تطور مختلف الدول ، ينحصر فى تحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة ٠ ولما كانت الملكية العامة هى الشرط الأساسى لتحقيق الملكية الاجتماعية فان دور اقتصاد الدولة يعد فى جوهره تقدميا ٠ ولكن حينما يصبح هذا النظام هو الطابع السائد فى الدول الكبرى الرئيسية ، يبدأ فى الانزواء على نفسه ليصبح اقتصادا وطنيا منافسا لغيره من اقتصاديات الدول الأخرى ٠ وبدل أن تصبح ملكية الدولة ملكية اجتماعية تتحول الى ملكية وطنية ٠٠ وعندما يبلغ اقتصاد الدولة هذه المرحلة يصبح رجعيا لأنه يعترض تقارب الدول ووحدتها وهو الشرط الضرورى لتقدم البشرية والاشتراكية ٠ ويصبح من الضرورى تخطى الاطار الوطنى لكى يتاح لقوى الانتاج النمو والانطلاق ٠

الفصل الرابع

تطور النضال الطبقي

علينا أن نبحث الآن مصير الطبقات والنضال الطبقي داخل طـــار اقتصاد الدولة ٠

النضال الطبقي واقتصاد الدولة :

يقبع الأساس الاقتصادى للنضال الطبقي فى ظل النظام الرأسمالى فى التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الخاص لملكية وسائل الانتاج ولا يمكن ان يختفى النضال الطبقي طالما بقى هذا التناقض قائما ولكن باحلال ملكية الدولة محل الملكية الخـــاصة يبدأ هذا التناقض فى التلاشى ٠ مما يجب أن يؤدى بدوره الى اختفاء النضال الطبقى ٠ هـــذا مايدعيه ـ على الأقل ـ الشيوعيون الذين يؤكدون أنه لم يعد يوجد فى روسيا طبقات ومن ثم نضال طبقى بعد أن أصبحت وسائل الانتاج جميعا ملكا للدولة ٠

وتبين لنا الحقيقة الاجتماعية أن نضال العمال من أجل تحســـين مستوياتهم المعيشية لم يختف ٠ فالاضرابات التى اجتاحت أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية مست المؤسسات العامة ٠ واذا كان لايوجد هنـــاك اضرابات فى روسيا فان ذلك يرجع الى النظام السياسى الذى يقضى بالموت أو بالنفى على كل عمل من شأنه تعطيل العمل وعرقلته ٠ ومما لا شـــك فيه أن التجاء الحكومةالسوفيتية الى سن تشريعات بوليسية غاية فىالشدة وامتلاء السجون ومعسكرات الاعتقال هناك بالمواطنين يدل على أن النضال العمالى مازال قائما فى الاتحاد السوفييتى(١) ٠

وهنا يحق لنا أن نتساءل : ما هو التناقض الاقتصادى الذى يحدد هذا النضال ، وما هى طبيعة هذا النضال ؟

اننا نعلم أن توزيع الدخول فى ظل النظام الرأسمالى يتم بوساطة الرأسماليين ٠ فهم الذين يوزعون الأجور على العمال والريع الزراعى على الملاك الزراعيين ، وسعر الفائدة لمقرضى رءوس‌الأموال ويحتفظون لانفسهم

---

(١) يعلم المؤرخون جيـــدا ان القمع البوليسى هو من الدلائل التى لاتخطىء فى الدلالة على وجود شغب اجتماعى يعمل‌النظام السياسى جاهدا على كبته واخفائه عن العيون (المؤلفان) ٠

بالأرباح بعد أن يستقطعوا جزءا يمثل رأس المال الثابت من جملة الانتاج .
ان الرأسماليين اذا هم المسئولون عن توزيع الدخول ، وتمثل الأجور الجزء
من الدخل الذى يوزعه الرأسماليون على أفراد الطبقة العمالية . ولكى
يزيد العمال من هذا الجزء يجب عليهم الدخول فى نضال ضد الرأسماليين
الذين يحاولون دائما خفض مستوى الاجور لتضخيم أرباحهم .

توزيع الأجور :

حينما تصبح الدولة مالكة لوسائل الانتاج فانها تحل محل
الرأسماليين فى توزيع الدخول ، وتصبح هى المسئولة عن توزيع الأجور
على أفراد الطبقة العاملة .

ولكن ما هو الدافع الذى يحدد عملية التوزيع هذه ؟

ان الدافع فى ظل النظام الرأسمالى هو الربح . ولما كان اقتصاد
الدولة لا يقوم على أساس الربح ، فان هذا الاخير يفقد دوره كدافع محدود
لتوزيع الاجور ، لقد سبق أن أشرنا الى أن اقتصاد الدولة يقوم على أساس
«الحاجة» بمعنى أن الانتاج يهدف قبل كل شيء الى اشباع الحاجات وهكذا
تصبح الحاجات هى المحددة لتوزيع الدخل القومى وبالتالى للأجور . ولكن
هناك نوعان من الحاجات : حاجات الفرد ، وحاجات السيادة الوطنية وكلما
تضخم جزء الدخل القومى المخصص لحاجات السيادة الوطنية ، كلما قل
الجزء المخصص لحاجات الفرد ، أى المخصص للقوة الشرائية . وهذا يعنى
أن هناك تعارضا بين زيادة القوة الشرائية واشباع حاجات السيادة الوطنية
وتوضح لنا هذه الظاهرة التى سبق أن أشرنا اليها فى الصفحات السابقة
ان الأساس الاقتصادى للنضال الطبقى فى ظل نظام اقتصاد الدولة يقبع
فى التعارض بين الطابع «الوطنى» للملكية وسائل الانتاج والطابع «العالمى»
للانتاج . فطالما بقى العالم مقسما بين دول متنافسة فان زيادة القوة
الشرائية ستتعارض مع مصالح السيادة الوطنية ، ولقد خضع الروس لهذه
التجربة منذ زمن طويل ، وبدأ الانجليز يخضعون للتجربة نفسها على حين
اندفعت جميع البلدان الأخرى فى الاتجاه نفسه(١) .

تغير طبيعة النضال الطبقى :

تضطر الدولة لكى تشبع حاجات السيادة ، أو مايطلق عليه عادة
الاستقلال الوطنى الى ضغط جزء من الدخل القومى المخصص للقوة
الشرائية . وتقف الطبقة العمالية ضد هذا الاتجاه مناهضة لتحسين قوتها
الشرائية ، وهذا النضال سيبقى قائما طالما ظل التناقض بين الطابع
العالمى للانتاج والطابع الوطنى للملكية وسائل الانتاج . وعندما يبلغ التطور
التاريخى هذه المرحلة يتحول النضال الطبقى الكلاسيكى بين الرأسمالية
والعمال الى نضال بين العمال والدولة بمعناها التقليدى . ويصبح هدف

---

(١) لقد أصبح هذا الاتجاه حقيقة واقعة اليوم بعد انتهاج سياسة
اعادة التسليح (المؤلفان)

هذا النضال ليس الموازنة بين فائض القيمة والأجور بل الموازنة بين حاجات السيادة الوطنية والقوة الشرائية ٠

من الواضح أن تحليلنا لاينطبق الا على نظام اقتصاد الدولة فى حالته الخالصة ، ووجود هذا النظام فى جميع بلدان العالم ، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن ، ففى معظم الدول مازالت الاشكال الرأسمالية للانتاج قائمة بل تسود غيرها من الاشكال ٠ بل هناك فى كثير من المناطق بعض الاشكال البدائية للانتاج أى تلك التى ظهرت قبل الاشكال الرأسمالية ٠ ولهـذا فهناك تشابك بين النضال الطبقى الذى اشرنا اليه فى الاسطر السابقة والنضـــال الطبقى الكلاسيكى ، أى ذلك الذى يقـــوم بين العمـــال والرأسماليين ٠ ولكن هذا النوع الأخير فى طريقه الى أن يصبح ثانويا لان تحديد الأجور حتى فى ظل القطاع الرأسمالى بوساطة السلطة التشريعية يغير من طبيعة النضال الطبقى على النحو الذى بيناه سابقا(١) ٠

واذا كان اشباع حاجات السيادة الوطنية هو الدافع لتحديد توزيع الدخول ، فان ذلك لايعد الدافع الوحيد لتحديد توزيع الأجور ، بل هناك دافع آخر هو سعر الفائدة ، فملكية الدولة لاتقضى قضاء تاما على الطبقـة الرأسمالية التى تنقسم ـ كما يعلم الجميع ـ الى طائفتين : الطائفة الأولى هى التى تملك رءوس الاموال ويمثلها الرأسماليون الحاليون Les capitalistes Financiers الذين يئول اليهم سعر الفائدة ، والطائفة الثانية هى التى تملك وسائل الانتاج والتى يمثلها أصحاب العمل الرأسماليون والـذين يئول اليهم الربح الرأسمالى ٠ وبظهور الشركات المساهمة يختفى صاحب العمل الرأسمالى لان وظيفته الاقتصادية يضطلع بها أحد المديرين ٠ ولكن الرأسمالى «المالى» يظل فى مزاولة نشاطه ، بل يصبح الرأسمالى بمعناه «العام» أى ذلك الذى درسه ماركس واتباعه . وحينما تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة فانها تقضى بصفة نهائية على صاحب العمل الرأسمالى بالقضاء على سبب وجوده نفسه أى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ٠ وتختلف الأوضاع بالنسبة للرأسمالى «المالى» لان سبب وجوده أى الملكية الخاصة للمال (أو رأس المال) يظل قائما ٠ وهكذا بقى هذا النوع الأخير من الرأسماليين قائما فى ظل ملكية الدولة ولكن بدل أن يقرض رأس ماله لصاحب العمل يقرضه للدولة نظير سعر فائدة ثابت ٠ وان زيادة مقدار الدين العام فى معظم البلدان زيادة مستمرة لتؤيد مانقول ٠ والاتحـاد السوفيتى نفسه يخضع لهذه القاعدة ، وان اعادة نظام الارث الذى قضت عليه ثورة عام ١٩١٧ وتدرج قيمة الأجور ٠٠ كل ذلك فتـــح الباب على مصراعيه لاعادة تكوين طبقة الرأسماليين «الماليين» ٠

وهكذا فان اقتصاد الدولة لايقضى على الطبقات بل هو يبقى عـــلى طبقتين : العمال والرأسماليين الماليين ٠٠ ويؤدى ذلك بدوره الى بقاء تنافر الطبقات لان سعر الفائدة ليس فى الواقع الا جزءا من فائض القيمة ٠٠

---

(١) ان قانون «تافت ـ هاردلى» وتطور اضراب عمـال الصلب فى الولايات المتحدة الامريكية فى الفترة الاخيرة يعطينا دليلا اضافيا عـلى مانقول (المؤلفان) ٠

وجزء الدخـــل القومي الذى يوزع كسعر فائدة لايمكن ان يزيد الا على حساب الجزء الذى يوزع على شكل أجور(١) والعكس صحيح . ولكن هذا التنافر الطبقي لايكشف عن نفسه بصورة مباشرة لان الطبقتين المتنافرتين ليستا على علاقة مباشرة ، وينعكس هذا على الدولة ، لان كل طبقة تعمد الى الضغط عليها لتزيد دخلها .. بل تعمد الى توجيهها والاشراف عليها بل « التغلغل » فيها لاستغلالها في تنفيذ مآربها .

ويتحول النضـــال الطبقي من شكله الكلاسيكي الى شكله الجديد الذى شرحنا خطوطه العريضة فيما سبق ، فى ظل نظام اقتصاد الدولة يدخل هذا النضال في مرحلته الأخيرة . فهو لايقوم بين طبقتـين ذاتي مصالح متعارضة ، بل بين طبقة واحدة ، هى الطبقة العمالية ، وبين منظمة سياسية هى الدولة بمعناها التقليدى .

ولما كان نضال الطبقة العمالية من أجل تحسين مستوياتها المعيشية لايمكن أن يؤدى الى نتائج ايجابية الا بتحويل الدولة من أداة قمع لتحقيق التوازن الاجتماعى الى «مجلس ادارة» للمجتمع ، فان هذا النضال لابد أن يؤدى فى النهاية الى اختفاء الطبقات اختفاء تاما .

الحركة العمالية واقتصاد الدولة

الضغط العمالي على الدولة :

ان النضال الطبقي بين العمال والراسماليين هو الذى يحرك تطور الراسمالية نحو اقتصاد الدولة . فمطالبة العمال بتحديد مستوى الأجور وشروط العمل أدت فى كثير من الأحوال الى تحويل عقد العمل الفردى الى عقد عمل جماعي Contrat Collectif ويضغط العمـــال على الدولة حتى تعطى لهذا العقد الجماعي قوة القانون . وهكذا بدأت تزدهر تشريعـــات العمل التى تحدد العلاقات بين العمال من ناحية والراسماليين من ناحية اخرى . وتطالب الطبقة العمالية بتدخل الدولة لتسبغ على المميزات التى حصلت عليها الثوب القانونى . وكانت المطالب الاولى للطبقـــة العمالية تخص ميدان تحديد ساعات العمل ، فقـــد ضغطت على الدولة كى تحدد فترة العمل اليـــومية تحديدا تشريعيا اجباريا (٢) . وكانت الحركة العمالية فى بدايتها مناهضة ولكنهـــا أدركت فى النهـــاية ان الامتيازات

---

(١) من الواضح أننا لانعنى هنا غير حصص نسبية (المؤلفان) .

(٢) يعد القانون الانجليزى الذى صدر عام ١٨٠٢ Moral and Health والخاص بتنظيم عمل الاطفال فى مصانع غزل ونسج الصوف والقطن من أهم مظاهر تدخل الدولة فى ميدان العمل . وقد كتب « هوبير بورجان » بصدد التنظيمات التى وردت فى هذا القانون : « ان الدولة بممارستها حق عرض عدد من القواعد على المنتجين من أصحاب عمل وعمال .. قواعد على مستوى أعلى من ارادة المتعاقدين وفوق مستوى نظام علاقة الطرفين التقليدية ، قد وضعت أسس مذهب تدخل الدولة الذى لاتحـــده أية اعتبارات قانونية كانت أو سياسية » (المؤلفان)

التي حققتها بنضالها ستبقى « واهية » ان لم تصب فى القالب القانونى ولهذا اخذت النقابات العمالية تغير بالتدريج موقفها تجاه الدولة ، واليوم لم تعد هناك بلد لا تشعر فيها النقابات بضرورة التعاون مع الدولة بل السيطرة عليها (١) .

ويقول « جويتز جيرى » Goetz—Girey بصدد نشاط النقابات العمالية فى فرنسا ما يلى : « كان التيار النقابى الثورى يؤكد ضرورة انفصاله عن الدولة حتى اذا اتخذت الشكل الديمقراطى .. ولكن الواقع ان اخصب التيارات الفكرية النقابية هو ذلك الذى عمد جاهدا الى خلق علاقات دائمة للتعاون بين الدولة والنقابات » (٢) .

وقد حدث نفس التطور فى معظم بلدان العالم . ففى اسبانيا مثلا انقسمت الحركة النقابية الفوضوية(٣) Syndicalisme Anarchiste وهى آخر معقل لأنصار «باخونين» الى شطرين : الشطر الأول لازال أمينا على موقفه التقليدى المناهض للدولة ، أما الثانى فيؤمن بضرورة التعاون والسيطرة

(١) هذه هى سياسة الاتحادات العمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية (المؤلفان)

(٢) انظر كتاب : التيار الفكرى النقابى فى فرنسا (المؤلفان) .

(٣) يعتقد أنصار المذهب الفوضوى أن اختفاء الملكية الفردية يؤدى الى اختفاء الطبقات الاجتماعية . وبانتشار العدالة فى المجتمع يصبح وجود الحكومة نفسه أمرا لاضرورة له ، لان الحكومة فى نظرهم ليست الا أداة تتحكم بوساطتها طبقة معينة فى بقية الطبقات . وهكذا فالفوضوية تعنى مجتمعا بلا حكومة يعيش فى رحابه رجال يتمتعون بالحرية والمساواة ويؤكد «برودون» أو «أب الفوضوية» أنه يكفى القضاء على الملكية الفردية والحكومة التى تساند هذه الملكية حتى تختفى جميع المشكلات ، فالانسان حينما يكتسب من جديد الشعور بالحرية والمساواة سيكتسب كذلك «طيبته الأولية» ، ولا يخشى «برودون» وأنصاره من الفوضويين سوء استخدام الانسان لحريته المطلقة وهم لايفترضون أبدا أن فريقا منهم سيحاول السيطرة أو استغلال الفريق الآخر .. انهم كجان جاك روسو يثقون بالانسان ولا يؤمنون بالخطيئة الأزلية .

ووجد المذهب الفوضوى بعد «برودون» عدة أنصار فى شخص (باخونين) و (كروبتكين) و (جان جراف) وغيرهم ، ويمجد هؤلاء حقوق الفرد ويندون بالسلطة فى جميع أشكالها .. يقول ماخونين مثلا : « ان حريتى ، أو بمعنى آخر كرامتى كانسان تعنى عدم خضوعى أو طاعتى لأى رجل آخر .. وان جميع أعمالى يجب ألا تحدد الا بمعتقداتى الشخصية.. ويختلف الفوضويون بخصوص الوسائل التى يمكن أن تحقق المجتمع الفوضوى فجميعهم باستثناء «برودون» ينادون بضرورة استخدام العنف يقول ماخونين فى هذا الصدد : الغاية تسوغ الوسيلة والثورة تطهر كل شىء !.. وباختصار فانصار هذا المذهب من المثاليين الذين يعتقدون أن طبيعة الانسان التلقائية كفيلة بحل جميع مشكلات المجتمع (المترجم) .

عليها • وقد حدث هذا الانقسام فى الحركة الفوضوية الاسبانية بمناسبة التعاون مع الحكومة الجمهورية فى المنفى عام ١٩٤٥ • وقد وافق «الاتحاد القومى» الذى كان يعمل فى الخفاء فى أسبانيا على هذا التعاون ، على حين بقى الاتحاد القومى الذى يعمل فى المنفى وفيا لمبادئه الفوضوية •

التاميم :

ويجد الباحث نفس التطور بالنسبة لوسائل الانتاج • فنحن اذا قارنا اتجاهات الحركة العمالية عام ١٨٤٨ باتجاهاتها عام ١٩٤٩ ، وجدنا الاختلاف التالى : لقد كان شعار الحركة العمـــــالية منذ قرن مضى هو «المشاركة» وتغير هذا الشعار اليوم فأصبح «التأميم» • فالنقابات العمالية تؤمن اليوم أن تأميم وسائل الانتاج أى ملكية الدولة لهذه الوســـائل هو الوسيلة الوحيدة لتحرير العمال •

ويشير « جويتر ــ جيرى » عند دراســـته موقف الحركة النقابية الفرنسية ، من التأميم أن جميع التنظيمات النقابية ، حتى المسيحية منها «تؤيد التأميم التدريجى لجميع المؤسسات التى تتمتع بموقف احتكارى» وتوضح النقابات المسيحية أن « التأميم يهدف الى تحويل نظام الاقتصاد الحر الى نظام اقتصادى جديد تسوده مفاهيم الخدمة والمصلحة العامة» •

ولم تتحقق فى انجلترا سياسة التأميم الا بفضل مساندة اتحادات العمال التى وضعت جميع قواها فى خدمة الدولة • وقد تمت التأميمات فى بلدان أوروبا الشرقية كذلك بفضل ضغط الحركة العمالية • وأصبح التأميم ظاهرة عامة ، فقد تبنت النقابات فى جميع البلدان شعار التأميم وراحت تساند نظام اقتصاد الدولة ضد النظام الرأسمالى •

وتخضع الحركة العمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية للتطور نفسه. فقد حصل الرئيس روزفلت منذ عام ١٩٣٢ على مساندة النقابات العمالية له لتنفيذ سياسته الجـــديدة New Deal وراحت النقابات العمـــالية الأمريكية بعد الحرب الأخيرة تطالب بتحقيق العمالة الـــكاملة وباشراف الدولة على النشاط الاقتصادى ، والنقابات الأمريكية لم تتخذ التأميم بعد شعارا لها ولكنها تساند الدولة دائما فى سياستها التدخلية والتخطيطية ومن أهم مميزات هذا التطور هو نضال النقابات العمالية الأمريكية من أجل اقامة نظام للضمان الاجتماعى الاجبارى شبيه بالانظمة القائمـــة فى انجلترا وفرنسا •

وهكذا فالطبقة العمالية تساند الدولة لتحل محل الطبقة الرأسمالية. وهى لاتقوم بذلك بدون تردد وخوف ولكنها كقاعدة عـــامة تؤيد نظام اقتصاد الدولة ضد الرأسمالية •

وتعمل النقابات فى اثناء دفاعها عن ملكية الدولة ضد الملكية الخاصة على نشر الأساليب الديمقراطية فى ميدان ادارة هذه الملكية (١) فتمثيل

---

(١) ان نضال النقابات الألمانية من أجل تحقيق مبـــدأ الادارة المشتركة La co Gestion يعد من أحدث الأمثلة التى يمكن أن نسوقهـــا فى هذا الصدد (المؤلفان)

العمـــال فى المنظمات الاقتصادية وفى لجـــان المؤسسات Les comités d' Entreprises الخ • هى فى الواقع اصلاحات تهدف الى تحقيق ادارة اقتصادية ديمقراطية •

الحركة الاشتراكية واقتصاد الدولة

الاستيلاء على الدولة :

حددت الحركة الاشتراكية خطتها منذ نهاية القرن الماضى ، فبعد أن تخلت عن نظم الاشتراكيين المثاليين Les Socialistes Utopistes لتحرير الطبقة العمالية رسمت لنفسها هدفا محدودا هو الاستيلاء عـلى الدولة وتحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية • وقد أصبح هذا الهدف اليوم يحدد سياسة الحركة الاشتراكية فى جميع البلدان •• وهناك من غير شك ، انشقاق فى الحركة فيما يختص بوسائل الاستيلاء على الدولة ، فالبعض لايؤيد غير الوسائل السلمية الشرعية والبعض الآخر لايؤمن بغير الوسائل الثورية • ولكن هذه الاختلافات فى الواقع ليست الا اختلافات «تكتيكية» ستخف حدتها مع تطور الحركة العمالية وتنظيمها تنظيما سليما • والحقيقة الجوهرية التى يجب أن تسترعى الانتباه هى أن الاستيلاء على الدولة أصبح الهدف الرئيسى للحركة الاشتراكيـة وتطور النضال الطبقى الذى حددنا معالمه فيما سبق ينحى هو الآخر نفس الاتجاه

ويرجع ذلك الى أن الحركة الاشتراكية تعتبر الدولة هى الوسيلة الضروزية لتحويل نظام الملكية • ففى أى بلد استطاعت فيه الاشتراكية ممارسة السلطة عمدت الى استخدام الدولة فى عملية تحويل المـلـكية الخاصة الى ملكية عامة والى تنظيم الاقتصاد وتخطيطه • ففى انجلترا عرض حزب العمال ، بعد نهايه الحرب مباشرة المشكلة أمام الرأى العام وخاض المعركة الانتخابية ببرنامج يطالب بمبدأ التأميم والتنظيم الاقتصادى •• وما أن تقلد مقاليد الحكم حتى راح ينفذ برنامجه وأصبحت انجلترا التى كانت معقل الراسمالية الحرة ، من أولى دول أوروبا الغربية التى بلغ فيها اقتصاد الدولة أعلى مراحل النضج • وقد أدى استيلاء الشيوعيون عـلى السلطة فى أوروبا الشرقية الى الاسراع بحركة التأميم • أما فى ألمانيـا حيث تحتل مشكلة ملكية وسائل الانتاج مكانا بارزا فنجـــد الحركة الاشتراكية تساند مبدأ الملكية العامة •

وهكذا نجد الحركة العمالية والاشتراكية فى فترة تحول الراسمالية الى نظام اقتصاد الدولة تساند مساندة تامة هذا النظام الأخير ، وهـــذه الحركة كما سبق أن أشرنا ، تمثل العامل الارادى الضرورى للقضاء على العقبات القانونية التى تعوق أو تشل نمو القوى الانتاجية والوصـــول بنظام اقتصاد الدولة الى الاشتراكية •

الفصل الخامس

الاشتراكية .. ضرورة تاريخية

شروط الاشتراكية :

لقد عرفنا نظام اقتصاد الدولة على أنه نظام انتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية ، وقلنا ان فترة الانتقال هذه لها حدود تاريخية اذا تعدتها أصبح النظام القائم رجعيا وعاد على المجتمع بالنتائج التالية : خفض مستوى المعيشة .. ديكتاتورية مطلقة .. حرب .. ولا يمكن تفادى هذه النتائج الا اذا حلت الاشتراكية محل نظام اقتصاد الدولة .

وهنا يبرز أمامنا السؤال التالى : هل يمكن أن تتم عملية التحويل هذه من الآن ؟ وبمعنى آخر هل تحققت بالفعل شروط المجتمع الاشتراكى؟

هذا هو ما سنبحثه الآن . ولكن يجب أن نوضح أولا اننا لا نعنى مجتمعا اشتراكيا خالصا أى بلغ درجته القصوى من التطور ، بل مجتمعا اشتراكيا يتحقق فيه الحد الادنى من الشروط الاساسية للاشتراكية . فيجب ألا ننسى أن سقوط نظام الملكية المطلقة لم يؤد الى ظهور المجتمع الرأسمالى المكتمل ، بل فتح الابواب على مصراعيها لتطور النظام الرأسمالى . وهذا هو أقصى ما يمكن أن ننتظره من اختفاء نظام اقتصاد الدولة ، فلا يمكن أن يتحقق بناء المجتمع الاشتراكى بين يوم وليلة ... وان ما يجب عمله هو القضاء على العقبات « القانونية » التى تحول دون ازدهار النظام الاشتراكى ...

الأسس الجديدة للمجتمع :

ونحن حينما نتكلم عن الاشتراكية فاننا نعنى تنظيم المجتمع على أسس جديدة مع العلم بأن هذا التنظيم يجب أن يعتبر «بداية» لا «نهاية» أى ان هذا التنظيم لابد أن يخضع للتجربة والخطأ ، للتقدم والتأخر .. الخ ... ولهذا فنحن لا يهمنا معرفة مختلف التفاصيل ، بل معرفة هل من الممكن أن نحقق من الآن مجتمعا يتميز بالصفات الجوهرية التالية :

١ ـ تكون فيه الملكية اجتماعية أى لا تخص فردا أو جماعة من الافراد بل المجتمع بأسره .

٢ ـ أن يتولى المجتمع بنفسه ادارة وتوجيه عمليات الانتاج .

٣ ــ أن يكون هدف الانتاج هو الارتقاء المستمر بمستوى معيشة الافراد ٠

وفى رأينا ان الشروط الاقتصادية متوافرة لتحقيق مجتمع تتوافر فيه هذه الشروط الثلاثة ٠ فلكى تصبح الملكية اجتماعية يجب أن تفقد طابعها الخاص أو الفردى ٠ وقد رأينا انها فقدت بالفعل هذا الطابع ، على الاقل فى مجالات الانتاج الرئيسية ٠ وحتى المجالات التى احتفظت فيها الملكية بالطابع الفردى أو الخاص فانها تخضع لبعض تشريعات جعلتها ليست أكثر من وجهة قانونية ٠٠٠

ولكى يستطيع المجتمع ادارة الانتاج يجب أن تصبح المناصب القيادية انتخابية لا وراثية ٠ وقد رأينا انها اكتسبت هذا الطابع بالفعل منذ اللحظة التى أصبحت فيها وسائل الانتاج ملكية جماعية ٠ ليس هناك شك فى أن تنظيم عمليات الانتخاب للمراكز القيادية ما زالت تشوبه الكثير من العيوب كما انها ما زالت غير مباشرة ، ولكن هذا لا يمنع ان هذه المناصب أصبحت ذات طابع انتخابى ٠ أى انه يكفى تعميم المبدأ الانتخابى حتى يشمل جميع من يهمهم الأمر حتى تتحقق قيادة المجتمع لعمليات الانتاج ٠ أما الخاصة الثالثة للمجتمع الاشتراكى أى الارتقاء المستمر بمستوى معيشة الافراد ، فانها تتحقق عندما لا يصبح الربح هو المحرك للجهاز الانتاجى

القضاء على العقبات ٠٠٠

ان الأسس المادية للمجتمع الاشتراكى قائمة بالفعل ويكفى أن نساعد على تطويرها بالقضاء على العقبات القانونية التى تقف فى سبيلها

ان أهم هذه العقبات هو انقسام العالم الى دول متنافسة وذلك يحول دون تحقق مبدأ تقسيم العمل الدولى Division International du travail ويشل من نمو قوى الانتاج ٠ ثم النزعة الدولية بمعناها التقليدى وهى النتيجة المحتمة لتقسيم العالم الى دول متنافسة ، تلك النزعة التى تؤدى الى وضع القوى الانتاجية فى خدمة سياسة القوة Politique De Puissance ٠ وتهدم أركان الديمقراطية ٠

وهناك أخيرا ما بقى من تنظيمات رأسمالية تعوق نمو الانتاج وتطوره وتخلق أزمات اجتماعية تساعد بدورها على تدعيم النزعة الدولية ٠

وسيظل العالم ، طالما بقيت هذه العقبات قائمة ، يعانى من أزمة اجتماعية وسياسية تتفاقم حدتها باستمرار ، ويواجه فى نهايتها الحرب فى حالته المزمنة ٠ ولهذا فالاشتراكية تعد ضرورة للمجتمع ، كما كانت الرأسمالية من قبل ٠

العزيمة البشرية :

ولكن العقبات القانونية ، وهى من عمل الانسان ، لا يمكن أن تهدم الا بيد الانسان ٠ ولهذا فان كانت الاشتراكية ضرورة تاريخية ، فان هذه

لا يعني أن عزيمة البشر ليس لهـــا دور فى تحقيقها . فلكى تصـــبح الاشتراكية ، وهى الشكل التاريخى الضرورى للمجتمـــع ، حقيقة يجب تدخل الانسان . ولكن هل سيتم هذا التدخل فى الوقت المنـاسب ، أى قبل أن تنزلق المدنية فى هوة الحرب التى لا نهاية لها ؟ .. ان التـاريخ وحده هو الذى يستطيع أن يجيب عن هذا السؤال ... ويكفى أن نقول هنا أن نشاط الطبقة العمالية يهدف الى القضـــاء على العقبات القانونية التى تحد من ازدهار الاشتراكيه .

لقد رأينا أن تطور النضال وضغطه على الدولة يرمي ، فى المقـــام الاول ، الى زيادة القوة الشرائية للعاملين أى زيادة نسبة الدخل القومى المخصصة لاشباع حاجات الافراد . ولما كانت هـــذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق الا على حساب الجزء المخصص لاغراض السيادة الوطنية فان كل زيادة للقوة الشرائية تؤدى الى ضغط نسبة الدخل القومى المخصصـــــة لحاجات هذه السيادة ، وهذا الاتجاه يؤدى بدوره الى الحد من سياســة القوة والعزلة الاقتصادية ويشجع التبادل التجارى بين مختلف الدول . وازدياد التبـــادل التجارى يؤدى بدوره الى نشر تقسيم العمل الدولى وتدعيم أسس الاقتصاد العالمى .

الديمقراطية والطبقة العمالية :

ويعد نضال الطبقة العاملة من أجل زيادة القوةالشرائية ، فىالوقت نفسه ، نضالا ضد أخطار الديكتاتورية المطلقة . فالديمقراطية تعتمد على مستوى معيشة جماهير الشعب ، وهذا المستوى يتوقف بدوره على حجم الانتاج المخصص لاغراض الاستهلاك ، وهذا بدوره يتوقف عـلى هــــدف الانتاج . ان الديمقراطية فى ظل النظام الرأسمالى شكلية لا موضوعيةلان هدف الانتاج الرأسمالى ليس اشباع حاجاتالافراد، بل تحقيق أكبر قسط من الربح . ولم يبدأ مستوى المعيشة ــ ومن ثم الديمقراطيـة ــ فى ظل النظام الرأسمالى فى النمو الا خلال القرن التاسع عشر . وقد تحقق ذلك النمو لا بفضل قوانين الانتاج الرأسمالية ، بل نتيجة لنضــــال الطبقة العاملة (١) والديمقراطية بوضعها الحالى فى الدول الغربية ليست هدية من الطبقة البورجوازية ، بل كسبا حققته الطبقة العمالية...وهذهحقيقة كثيرا ما يتجاهلها المغرضون .

---

(١) تؤدى قوانين الانتاج الرأسمالى الى افقار جماهير الشعب. ومن المعروف ان هذه هى وجهة نظر ماركس . واذا كان التطور التـاريخى قد اثبت خطأ هذه الفكرة فان ذلك لا يرجع الى عدم صحة تحليـــل ماركس للانتاج الرأسمالى بل لان النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد عاصر مولد النشاط المنظم المستمر للطبقة العمالية ، ذلك النشاط الذى أدى الى تغيير قواعد توزيع الدخول . واذا كان العمر قد امتـد بكل من ماركس وانجلز ليشاهدوا مولد تطور الحركة النقابية ، لغيرا من افكارهما السابقة (المؤلفان)

وهدف الانتاج في ظل نظام اقتصاد الدولة ليس الربح بل اشباع الحاجات ولكن هذه الحاجات ليست حاجات الأفراد بل حاجات السيادة الوطنية واقتصاد الدولة يؤدى في النهاية الى الديكتاتورية الاستبدادية . ولكن نضال الطبقة العاملة من أجل زيادة القوة الشرائية يقضي على هذا الاتجاه ، وهو بتغييره هدف الانتاج يبعد خطر الديكتاتورية المطلقة .

القضاء على النزعة الدولية :

ويهدف النضال الطبقي كذلك الى القضاء على النزعة الدوليه ، أى تحويل الدولة الى « مجلس ادارة » للمجتمع . والطبقة العماليه لا يمكن أن تضمن بقاء مكسبها الا اذا سيطرت على عمليات الانتاج ، وهذه السيطرة لا يمكن أن تتحقق بدورها ، الا في اطار الديمقراطية الاقتصـــادية أى مساهمة العمال في ادارة الحياة الاقتصادية . وقد أصبح ذلك هو أحـد المطالب الرئيسية للحركة العمالية والاشتراكية في أيامنا هــذه . وقد تحققت هذه المساهمة الى درجة ما بظهـــور « مندوبي المصانع » ولجان المؤسسات .. الخ .. ولكنها ما زالت في مراحــلها الاولى . والادارة الديمقراطية للاقتصاد تعني نهاية النزعة الدولية لان هذه النزعة هي في الواقع عبارة عن تنظيم العمل الاجتماعي بوساطة الدولة أو الحكومة على حين أن الاشتراكية هي « تنظيم العمل الاجتماعي بوســاطة العمال المنضمين الى تنظيمات تخضع للقانون العام ... »

ونضال العمال من أجل تحسين مستوياتهم المعيشية أى زيادة ذلك الجزء من الدخل القومي المخصص لاشباع حاجات الافراد يعد العـــامل الاداري الذي يهدف الى القضاء على العقبات القانونية التي تمنع نمو وازدهار الاشتراكية . حقيقة ان الطبقة العمالية لم تدرك بعد تمام الادراك الاهمية التاريخية للدور الملقى على عاتقها ولكن هنـــاك حقيقة لا مفر من انكارها وهي : أن الطبقة العمالية لن تتمكن من تحسين مستوياتها المعيشية الا اذا قضت على العقبات القانونية التي تعرقل نمو وازدهار المجتمع الاشتراكي .

ختام

لقد تحول النظام الرأسمالى تحت أعيننا الى نظام اقتصاد الدولة ، ولكن ليس هناك شك فى أن هذا التحول لم يكتمل بعد بل يمكن القول بأن هناك نكسات أصابت اقتصاد الدولة خلال السنوات التى تلت الحرب العالمية الاخيرة ، وبدأ النظام الرأسمالى يرفع رأسه من جديد ، وراح انصاره ، كما راحت صحافته تشن الحملات الشعواء ضد الاقتصاد الموجه ، وتطالب فى الحاح بالعودة الى ما يسمونه بالحرية الاقتصادية . ولكن كل ذلك لا يعدو أن يكون ظاهرة عابرة شاهدنا مثلها عقب الحرب العالمية الاولى . ان الحقيقة التى لا ريب فيها هى أن الرأسمالية فى طريقها الى التحول الى نظام اقتصاد الدولة . كما أن نجاح الرأسمالية فى فرض قوانينها الاقتصادية لن يفعل أكثر من التعجيل بوقوع العالم فى هوة أزمة جديدة تؤدى بدورها الى تحويلها من جديد الى نظام اقتصاد الدولة . وقد تجلت هذه الظاهرة فى الولايات المتحدة الامريكية . فانتخابات عام ١٩٤٦ أدت الى نجاح الجمهوريين الذين رفعوا شعار الحرية الاقتصادية ، ولكن هذا النجاح انقلب الى فشل فى انتخابات عام ١٩٤٨ . وكان السبب فى هذا التحول هو ركود الحالة الاقتصادية ، ذلك الركود الذى كان ينذر باندلاع أزمة قريبة . وقد أعيد انتخاب الرئيس ترومان الذى تقدم ببرنامج للاقتصاد الموجه أشد حدة من برنامج «النيوديل» الذى تبناه الرئيس روزفلت ، وان شبح الازمة الاقتصادية الذى يحوم حول الولايات المتحدة الامريكية وكذلك احتمالات الحرب تدفع بالرأسمالية الى التطور السريع حتى تصل الى نظام اقتصاد الدولة .

واقتصاد الدولة خطوة هامة فى طريق الاشتراكية لانه يحقق الشروط الفنية اللازمة لازدهارها ، فهو يحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة ، ويصل بحركة التركيز الاقتصادى الى نهايتها .. وهو يقضى على وظيفة صاحب العمل الرأسمالى ، يحول الرأسماليين ، بصفة نهائية ، الى طفيليين يعيشون على «الاتاوات» التى يفرضونها على المجتمع . ونظام اقتصاد الدولة يجعل من الاجر وحدة الشكل العام للدخل ، ويذيب جميع الطبقات الاخرى داخل اطار الطبقة العمالية . وهو يقضى أخيرا على قانون الربح ويخلق اقتصادا ينبنى على « الحاجة » .

ولكن اقتصاد الدولة لا يخلق غير الشروط الفنية للاشتراكية . فلكى تصبح الاشتراكية حقيقة عامة يجب أن تتعدى اقتصاد الدولة ، فالاشتراكية اقتصاد اجتماعى أى اقتصاد ذو نزعة عالمية يهدف الى تحقيق الرفاهية والعدالة بين جميع الشعوب . أما اقتصاد الدولة بصفته اقتصادا وطنية

فينزع الى سيطرة الأمة مما يؤدى الى النضال بين مختلف الاقتصاديات الوطنية من أجل التسلط والسيطرة ، فكل دولة تحاول تصريف أكبر قسط ممكن من بضائعها فى السوق العالمية . ويتجلى هذا الاتجاه الخطير فى السياسة التى تنتهجها جميع الدول اليوم ونعنى بها سياسة تشجيع الصادرات بأى ثمن والحد من الواردات • يقول « رايت ميلز » Mills فى هذا الصدد فى كتابه « القادة الجدد وممارسه السلطة » ما يلى : ان الجميع يعملون على زيادة صادراتهم ولا أحد يقوم بأدنى جهد فى ميدان الاستيراد ••• لقد أعلنت انجلترا أخيرا انها يجب أن تزيد صادراتها بما يقرب من ٧٥٪ بالنسبة لما كانت عليه قبل الحرب لكى تتوصل الى موازنة ميزان مدفوعاتها • وتطالب خطة مونيه Monnet فى فرنسا بضرورة زيادة حجم الصادرات بنسبة لاتقل عن ٨٧٪ ••• وهكذا ••• وقد كتبت مجلة بيزنس ويك Business wlik تقول ان الولايات المتحدة الامريكية لن تستطيع تحقيق العمالة الكاملة الا اذا زادت من حجم صادراتها بما يعادل ثلاثة أضعاف ما كان سائدا قبل الحرب الاخيرة •

ويذكرنا هذا النضال بين الامم بالنضال بين الراسماليين • ويبدو أن عصر التكتل الجغرافى سيخلف عصر التكتل الاقتصادى • فهناك من الدلائل ما يشير الى أن ضم الدول الكبيرة للدول الصغيرة بدأ يحل محل ضم المؤسسات الكبرى للمؤسسات الصغيرة • وهذا الاتجاه يتفق مع منطق الامور لان التطور الاقتصادى جعل من الدول مؤسسات ضخمه • ولكن بينما كان النضال بين الراسماليين لا يؤدى الا لدرجة محدودة ، الى نتائج عسكرية ، فان النضال بين الامم سيؤدى حتما الى اندلاع نيران الحرب • وقد بدأت الدول الصغيرة تدور فى فلك الدول الكبرى ، وانقسم العالم الى معسكرين يعملان على السيطرة العالمية • وأصبح التصادم بينهما أمرا لا مفر منه •

ان الحرب الاخيرة وتلك التى يلوح شبحها فى الافق ليست فى الواقع غير انعكاس للازمة الاجتماعية التى تعصف بمدنيتنا • وسبب هذه الازمة هو التناقض القائم بين الطابع العالمى للانتاج والطابع الوطنى لملكية وسائل الانتاج • وطالما لم يختف هذا التناقض فان الحرب ستبقى ضرورة لا بد منها (١) ، نتيجة الازمات داخل النظام الراسمالى • ان القضاء على هذا التناقض يعد شرطا أساسيا لسيادة السلام وهو كذلك شرط جوهرى لازدهار الاشتراكية ••• وبمعنى آخر فالسلام لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الاشتراكية •••

ولهذا ستكون كلمة ختامنا هى : اما الاشتراكية أو تردى الانسانية فى سلسلة لا نهائية من الحرب •

---

(١) ان الادعاء الشيوعى الذى يؤكد ان الحرب التى يستعد لها الجميع ترجع الى التناقض القائم بين النظام الاشتراكى للاتحاد السوفيتى والنظام الرأسمالى للولايات المتحدة الامريكية ، لا أساس له من الصحة • وهذا ما أثبته أحداث الحرب العالمية الثانية حيث وقفت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب الاتحاد السوفيتى ضد المانيا ، كما هاجمت اليابان الولايات المتحدة لا الاتحاد السوفيتى (المؤلفان) ••

ملحق

الخطوط العريضة لبيان اشتراكي . .

بدأ النظام الرأسمالي في الازدهار في بداية القرن التاسع عشر وراح يتغلغل في أوربا وغيرها من قارات العالم . واستطاعت الرأسمالية أن تدعم مركزها كشكل رئيسي للانتاج بسرعة مذهلة وحلت الصناعات الكبرى محل « الورش » الصغيرة ، وتحول أصحابها الى عمال أجراء . وأخذت معدلات الانتاج تتزايد باضطراد مستمر . وفتحت أسواق جديدة بفضل ظهور الآلة البخارية وتقدم وسائل الملاحة والسكك الحديدية واتسعت رقعة السوق الدولية وازداد عمقها الاقتصادي . ودخل المجتمع الرأسمالي الفتي الذي استطاع أن يتحرر من القيود القانونية التي ورثها من المجتمع الاقطاعي في مرحلة نمو وازدهار .

ولكن طور النمو هذا كانت تلازمه أزمات دورية تزداد حدتها بازدياد قوى الانتاج . وكانت هذه الأزمات علامة مميزة للمرض العضوي الذي تعاني منه الرأسمالية . ولم تنتج الرأسمالية ذلك التوازن الذي تغنى به أنصارها من رجال الاقتصاد ، بل أزمات اقتصادية متلاحقة ، نضالا طبقيا مريرا ، وترددت في النهاية في هوة حرب لم يشهد التاريخ لها مثيلا .

وقد اكتشف الاشتراكيون السبب في عدم التوازن الدائم الذي يعيش فيه الاقتصاد الرأسمالي في بداية القرن التاسع عشر : انه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وقد أظهر البيان الشيوعي منذ أكثر من قرن التناقض القائم بين تطور القوى الانتاجية وبين الشكل القانوني لاستخدام هذه القوى أو بعبارة أدق بين الطابع « الاجتماعي » للانتاج والطابع « الخاص » للملكية وسائل الانتاج .

وازداد هذا التناقض الجوهري حدة وخطورة مع نمو النظام الرأسمالي وكان السبب في الازمات المستمرة التي راحت تعصف بهذا النظام على مر السنين .

واخذ الانتاج الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر ، أي في الفترة التي شاهدت اندثار آخر بقايا الملكية المطلقة ، يزداد بمعدلات قياسية . وبلغت القوى الانتاجية ، بفضل تقدم الفنون التكنولوجية ، درجة من الضخامة في نهاية القرن الماضي ، لا يمكن أن تتناسب مع نظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج . وبدأت الملكية الجماعية ، منذ بداية القرن الحالي ، تحل محل الملكية الفرديه . وكان هذا هو عصر الشركات المساهمة والتنظيمات الاحتكارية المختلفة كالتروستت trusts والكارتل Cartels الخ ...

واليوم أى بعد أكثر من قرن على ظهور البيان الشيوعى ، أصبحت قوى الانتـــــاج أكثر ضخامة من أى وقت مضى • حتى أن الرأسماليين أنفسهم الذين راعهم ما ابتكروا من تنظيمات راحوا يحاولون السـيطرة عليها وذلك بالحد من الانتاج ، لا يهدفون بذلك الا تحقيق غاية واحدة هى المحافظة على حقهم فى الملكية • ولكن مجهوداتهم هذه لم تنجح الا فى دفع المجتمع فى أحضان الازمات الاجتماعيةوزيادة التناقض بينالشكلالقانونى للملكية والشكل الاجتماعى للانتاج • وبلغ هذا التناقض درجة من العنف دفعت الدولة فى جميع البلدان الى التدخل لادارة وتوجيه القوىالانتاجية حتى تتفادى الوقوع فى الفوضى التامه مما قد يؤدى الى شلل جهازالانتاج نفسه • وأصبح الطابع المميز لعصرنا وخاصة منذ الازمة الكبرى (عام ١٩٢٩ ـ عام ١٩٣٠) هو ظهور اقتصادوطنى تسوده الدولة محلالاقتصاد الخاص الذى يتحكم فيه رأس المال •

ولكن هذا اللون الجديد من الاقتصاد نقل التناقض القائم بين تطور قوى الانتاج والشكل القانونى للملكية من المستوى الوطنى الى المســـتوى العالمى • فانقسام العالم الى اقتصاديات وطنية متنافسة جعل الشـكل القانونى لملكية وسائل الانتاج « وطنيا » فى الوقت الذى يكتسب فيه الانتاج نتيجة لتطور القوى الانتاجية وزيادة حدة تقسيم العمل الدولى الطابع « العالمى » وانتقــل التنافس بين الرأسماليين ثم بين التنظيمات الاحتكارية الرأسمالية الى تنافس بين الامم • واتجه التوسع الرأسمالى الذى كان يهدف الى سيادة هـــذا « الترست » أو ذلك « الكارتل » الى توسع وطنى يهدف الى سيادة هذه الدولة أو تلك •••

حقيقة أن التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الخاص لملكية وسائل الانتاج ، لم يختف بعد • ولكنه أصبح ظاهرة ثانوية •• بقايا نظام لعصر مضى وانقرض ••• ان الظـــاهرة الجوهرية التى تزداد خطورة مع الأيام هى تلك التى تمثل التناقض بين الطابع العالمى للانتاج والشكل الوطنى لملكية وسائل الانتاج •

وقد كانت الحرب الداميه التى أغرقت العالم فى لجة من الدماءهى نتيجة لهذا التناقض بين ضخامه القوى الانتاجية وضيق الحدودالوطنية

واذا كانت هناك ضرورة لاثبات هذه الحقيقة الواضـــحة فى نظر الاشتراكيين ، فاننا نجد هذا الاثبات فى الموقف الدولىالحالى • فعلىالرغم من انهيار الدول الفاشستية ••• دولالمحور روما ــ برلين ــ طوكيو••• فما زالت الحرب تهدد العالم بالانفجار • وجميع الدول تعمـــل جاهدة للاستعداد لها • ويرجع السبب فى ذلك الى أنالمنتصرين لم يستطيعوا أن يرتقوا الى « المستوى الانسانى » فقد عادوا بعـد النصر الى عزلتهم وراء حدودهم مما زاد من خطورة التناقض بين الطابع الدولى للانتاج وتقسيم العالم الى دول متفرقة متنافسة ••

ولم يخل انتصار الحلفاء العسكرى أية مشكلة جوهرية • بل أدى ، على العكس ، الى زيادة حدة التناقض الرئيسى للمجتمع الحديث بتقسيم

العالم الى معسكرين أصبح عداؤهما هو المحدد للسياسة العالمية • وهكذا تلوح فى الافق بوادر حرب عالميه ثالثة يرفض الجميع قبولها فى الوقت الذى يستعدون ••• ويعدون لها •

وطالما بقيت الاوضاع الراهنة على حالها فان المجتمع العالمىسيجد نفسه دائما أمام الاختيار المزدوج التالى : الحد من نمو القوى الانتاجية أو القضاء على النزعة الدوليه •

ان ايقاف نمو القوى الانتاجيه سيؤدى حتما الى تدهور المدنية لان المجتمع البشرى لا يستطيع أن يفلت من القانون العام القائل ان « الحياة هى حركة مستمرة » ••• والشعب أو الامة التى سترتكب هـذه الحماقة ستجد نفسها فى النهاية تحت رحمة أمة أكثر منها قوة وحيويه ••• ان كل دولة يجب أن تعمل على تدعيم قوتها للحفاظ على اسـتقلالها ما دام العالم مقسما الى أمم متنافسة متصارعة ••• ان دعامة القـوة فى العصر الحديث هى نمو قوى الانتاج •••

من المستحيل اذن محاولة الحدْ من القوى الانتاجية فانذلك مصيره الفشل تماما كمحاولات العمال تحطيم الآلات عام ١٨٤٠ ، ومحـــاولات الراسماليين تحديد الانتاج •••

ولا يبقى أمام العالم غير الحل الثانى : وهو القضــــاء على النزعة الدولية ••• وجميع الدلائل تشير الى أن العالم يتجه فعلا نحو هذا الحل • ولكن بلوغ هذا الهدف يمكن أن يتم بطريقتين : سواء بسيادة دولة لبقية الدول أو الاتحاد الحر بين الشعوب ••• أى أنه يمكن أن يتم على الطريقة « البروسية » أو على الطريقة « الستويسرية » • والحالة الاولى تعنىالحرب والاستبداد أما الحالة الثانية فتعنى السلام والحرية •

ان تقسيم العالم بوضعه الراهن لا يتفق مع تطور قوى الانتـــاج • واذا ركب الرجال رءوسهم وعملوا على تدعيم هذا النظام فانهم سيجعلون من الحرب ضرورة تاريخية ••• لان الحرب ستصبحهىالطريقة الوحيدة للقضاء على هذا التقسيم ••• ولكن الحرب يمكن ـ بسبب ما بلغته فنون التسلح من تقدم ـ أن تقضى على المدنية جمعاء •

ان التاريخ يخير العالم اليوم بينالاشتراكية وبين الحرب والاستعباد

وبناء الاشتراكية هو الهدف الذى يجب أن تحققه الانســانيه حتى نتفادى أن يقع المجتمع العالمى فى هوة الحرب والبربرية •



١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ ـ ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ ـ ٤٠٨١٤

مجموعة
اخترنالك

تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

يشترك فى تحريرها واعدادها

لجنة " اخترنالك "



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢

العدد ١٤٢ الثمن ١٠ قروش